جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

رسالة ماجستير بعنوان

مؤشرات الاغتراب ما قبل الثورة الليبية

Indicators of Alienation before the Libyan Revolution

تحت إشراف

أ.د عبدالخالق ختاتنة

إعداد الطالب:

عوض عبدالرازق الصالحين الميار

رسالة مقدمة لقسم علم الاجتماع بكلية الاداب في جامعة اليرموك كمتطلب تكميلي

لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

للعام الدراسي

٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

مؤشرات الاغتراب ما قبل الثورة الليبية

إعداد الطالب

عوض عبدالرازق الصالحين الميار

بكالوريوس علم الاجتماع جامعة عمر المختار- ليبيا - لسنة ٢٠٠٠

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في كلية الأداب
تخصص علم الاجتماع في جامعة اليرموك، اربد، الاردن

وافق عليها

أ.د. عبدالخالق يوسف الختاتنة .... مشرفاً

أستاذ في علم الاجتماع ، جامعة اليرموك

د. محمد الحوراني ....عضوا

استاذ فى علم الاجتماع، جامعة اليرموك

أ.د. محمد سليمان شناق.. عضواً

أستاذ في الأنثروبولوجيا الثقافية، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الأطروحة ٢٠١٤/٤/٢٣م

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى وطني الغالي ليبيا والى أمى وأبي اللذان منحاني الحياة وعلماني التواضع فيها ـ أطال الله فى عمرهم وجزاهما عني خير الجزاء

الى زوجتي رفيقة دربي التى وقفت بجانبي تؤازرني وتعينني وكانت سببا فى دراستي

الى إخواني و اخواتي الأعزاء والى ابناي عبدالعالي و عبدالحق حفظهم الله جميعا

الى كل من اعرفهم من أساتذتي وأصدقائي وكل من ساعدني فى إنجاز هذا العمل

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

الشكر والتقدير

قال تعالي ((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين)) النمل :١٩

فلا يسعني إلا أن أتوجه لله بالحمد والشكر على توفيقه لإتمام هذا العمل.

وإنطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فأن خير مدخل اتقدم به هو خالص الشكر الى **جامعة اليرموك** وخاصة **اساتذ**ة قسم علم الاجتماع وما كان من تشجيعهم ودعمهم المتواصل لي وتزويدي بالعلم النافع خلال فترة الدراسة

كما يسرنى أن اتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان وعميق التقدير الى استاذي **الفاضل الدكتور عبدالخالق يوسف الختاتنة** المشرف على هذا العمل لما بذله معي من جهد وما قدمه لي من نصح وتوجيه سديد، وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضيه وما يليق باسمه الذي كان لي عظيم الشرف أن أضعه على أطروحتي العلمية، فجزاه الله خير الجزاء وأمد فى عمره ومتعه بالصحة والعافية، والشكر موصول **لاعضاء** اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل ، كما أتقدم بجزيل الشكر **لكل** من ساهم ولو بالقليل لانجاز هذا العمل

قائمة المحتويات

١٣	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال باللامعيارية (فقدان المعايير) وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع الليبي	٨٣
١٤	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي	٨٨
١٥	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال عدم الرضا وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي	٩١
١٦	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الرفض وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي	٩٦
١٧	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات علاقة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي	١٠١
١٨	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الانسحاب واللامواجهة وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي	١٠٥
١٩	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الخضوع والاستسلام وإسهامه في إحداث الثورة في المجتمع الليبي	١٠٩
٢٠	يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التمرد وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي	١١٣

ملخص الدراسة باللغة العربية

الميلودي، عوض عبد الرزاق الصالحين. الاغتراب ما قبل الثورة الليبية: تحليل سوسيولوجي. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠١٤م (المشرف: أ.عبد الخالق يوسف ختاتنة).

هدفت هذه الدراسة للتعرف على علاقة ظاهرة الاغتراب بالثورة في المجتمع الليبي ، حيث تم بحث علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع الليبي ، كما تم بحث علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع الليبي، وأخيراً علاقة مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع الليبي .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانه لجمع المعلومات عن أهداف الدراسة والتي تضمنت (١٤٩) سؤالاً حول المحاور التالية (مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع الليبي ، ومحور مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع الليبي ، وأخيراً محور مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع الليبي)، تكونت عينة الدراسة من (٥٠٤) مبحوثاً من سكان مدينة البيضاء من جميع الفئات (ذكوراً وإناثاً ، صغار وكبار، وحسب المستويات التعليمية والدخل الشهري والمهنة ، وحسب مكان الولادة)، وقد تم حساب عدة معالجات إحصائية (التكرارات ، والنسب المئوية ،والمتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية، واختبار "t" للعينات المفردة (One-Sample T. Test) وذلك من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية (spss) الخاص بالدراسات الاجتماعية، أظهرت النتائج وجود علاقة بين مرحلة التهيؤ للاغتراب بمجالاتها فقدان السيطرة ببعديه، سلب المعرفة، وسلب الحرية، وفقدان المعنى، وفقدان المعايير) وحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي، وكذلك كشفت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة بين مرحلة الرفض والنفور بمجالاتها عدم الرضى والرفض وحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي، وكشفت نتائج وجود علاقة بين مرحلة التكيف المغترب بمجالاتها الانسحاب واللامواجهة، والخضوع والاستسلام، والمواجهة والتمرد وحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي.

الكلمات المفتاحية: الاغتراب الاجتماعي، فقدان السيطرة ، اللا معنى، اللا معيارية، عدم الرضى ، الرفض ، الانسحاب والمواجهة ، الخضوع والاستسلام ، التمرد، الثورة .

Abstract

Almiar, Awad Abdul Razzaq righteous "Indicators of Alienation before the Libyan Revolution." Master Thesis, University of Yarmouk , 2014

Supervisor Dr. Abdel Khaleq Yousef Khatatneh

This study aimed to identify the relationship of the phenomenon of alienation revolution in Libyan society, where they discussed the relationship stage of preparedness of the alienation of the revolution in Libyan society, also discussed the relationship stage rejection and aversion revolution in Libyan society, and finally discuss the relationship phase adjustment expatriate revolution in Libyan society .

To achieve the objectives of the study, the researcher developed a questionnaire to collect information on the objectives of the study, which included 149 questions about the following axes (axis stage prepare for the alienation of the revolution in Libyan society, and the axis of the stage of denial and aversion revolution in Libyan society, and finally axis adjustment phase expatriate revolution in Libyan society) , where the study sample consisted of 504 respondents from the population of the city of Casablanca of all categories (male and female, young and older, according to the educational levels and monthly income and profession, and by place of birth), this may account several processors statistics (frequencies, percentages, and averages , and standard deviations, and test the "t" for the individual samples One-Sample T. Test)) and through the use of statistical packages (spss) private social studies. Where results showed a correlation between the stage of preparedness of the alienation of their areas (loss of control Bbaadih, robbed knowledge, deprivation of liberty, loss of meaning, and the loss of standards) and the occurrence of the revolution in the Libyan Arab society, as well as the study results reveal that there is a relationship between the phase of rejection and aversion to their areas of dissatisfaction and rejection and the occurrence of Revolution in the Libyan Arab society, and the results of the study also revealed the existence of a relationship between the phase adjustment expatriate withdraw their areas and non-confrontation, and submission and surrender, and confrontation, rebellion and revolution occurring in the Libyan Arab society .

Key words: social alienation, loss of control, non-sense, non-standard, dissatisfaction, rejection, withdrawal and confrontation, submission and surrender, rebellion, revolution.

الفصل الأول

مدخل الدراسة

مقدمة الدراسة

أهمية الدراسة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

تساؤلات الدراسة

مفاهيم الدراسة

المقدمة :

لازمت الانسان منذ ان وجد ظاهرة اجتماعية تاريخية، مارست عليه و مازالت تمارس تأثيرات هائلة على مختلف جوانب حياته داخل المجتمع الذى يعيش فيه، ألا وهى ظاهرة الاغتراب الاجتماعي، والتى تعبر عن عدم امتلاك الناس لثروتهم ، وحريتهم، وحقوقهم، واختلافهم، وبأنهم كائنات ضعيفة ويعتمد كيانهم على وجود قوى خارجية لاتمت لذاتهم بصلة ، وعدم تساويهم من حيث اوضاعهم الاجتماعية، وفرص الحياة المتاحة امامهم، وانعكست هذه الظاهرة على حياتهم و طالت قيمهم، وتعليمهم، ومهنهم، ودخولهم، ومكانتهم الاجتماعية، وادوارهم، واصبح العالم بالنسبة لهم حافل بمظاهر التوتر، والقلق، والعجز، متسارع التغيير، تشوبه الصراعات العميقة، والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعي وعدم الانسجام والتكيف، وقد صاحب ذلك معاناة الانسان وازمته، وظهور جملة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية و الاقتصادية ، والتى ظهرت فى صور اليأس والتوتر والتمرد والصراعات الداخلية ، واللاانتماء للمجتمع ومنظومته القيمية و الاخلاقية، فالتغيرات المتسارعة التى اصابت المعايير والقيم التى تنظم سلوكه وتصرفاته ادت الى شعوره بالقلق والخوف على مستقبله والشعور بالاغتراب عن ذاته والاخرين وعن المجتمع الذى يعيش فيه.

استمرت الحياة التقليدية تفرض ذاتها بسلطوية اجتماعية وسياسية قاسية ، فحرم المجتمع من ايجاد مؤسسات رافدة للدولة، فسيطرت النظم السياسية على مجمل شؤون المجتمع ، و اختزل المجتمع عند حدود النظام السياسي و ارتباطاته، فحولت الاهداف من اهداف مجتمعية و وطنية و قومية الى أهداف مرتبطة باستمرارية النظم السياسية . ولهذا حرمت الكثير من الفئات الشعبية من ابسط الحقوق ، وحرم المجتمع من إقامة مؤسسات المجتمع المدني، و فرص العدالة الإجتماعية ، وغدت المؤسسات ذات مخرجات نمطية ضيقة، محكومة إلى أبعد الحدود، في ظل سيادة الاستبداد والظلم الاجتماعي والسياسي وغياب الحرية والديمقراطية والتعددية.

فما يلاحظ على معظم السلطات السياسية للدولة معاملة الشعب كأنه خلق لعبادتها و خدمتها و الإمتثال لأوامرها و لإرادتها التي هي فوق الجميع، لذا اصبح المجتمع عاجزا، إذ فقد السيطرة على وظائفه الحيوية و موارده المادية و الروحية في علاقته بالدولة التي تخضع لسيطرة العائلات الحاكمة .

ان واقع المجتمع العربي السائد هو واقع مغترب، يحول الشعب وبخاصة فئاته المحرومة والمهمشة، إلى كائنات عاجزة في علاقتها بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ إنها تسيطر هى على حياته ولا يسيطر هو عليها، و يعمل لاجلها أكثر مما تعمل لمصلحته، و يجد الإنسان نفسه خاضعا و مستسلما للسلطات المهيمنة على حياته فيضطر إلى تدبير شؤونه الخاصة، وتحسين اوضاعه المعيشية على حساب كرامته، ولقد سلبته هذه السلطات حقوقه و حرياته في السيطرة على حياته، ووظفتها ايضا في ترسيخ تهميشه و افقاره، واصبح الشعب يعيش بلا تاريخ كي يكون للسلطات السياسية المتحكمة تاريخها الحافل بالإمجاد .

وبقراءة للواقع العربي نجد ان سنوات الاستبداد كانت كفيلة بخلق هذا الكائن العربي الضعيف الذي يعتمد كيانه على إرادة قوى الاستبداد التي تمنحه ما تريد، وتمنع عنه ما تريد فتخلق إنسان مغترب غير قادر على تغيير الوضع الاجتماعي الذي يتعامل معه ، و بالتالي يدرك افراد المجتمع كافة ان هذا الوطن محكوم من مستبد و حاشية مقربة منه يسرقون خيراته و يستمتعون بالكثير من ثروته ، و أن الصدام مع هذا المستبد أو مع حاشيته أو جهازه الامني سيؤدي الى الإختفاء في أقبية التعذيب و غياهب السجون .

فصار الإغتراب عن الذات و المجتمع و الدولة و المؤسسات هو ما عاناه المجتمع العربي، و بسبب هذه الاوضاع يغترب المجتمع و ليس الإنسان فحسب عن ذاته فيصبح معرضا للانهيار إلى ان ياتي الوقت الذي يسيطر فيه الإنسان على مؤسساته و موارده و يتغلب على عجزه .

تصل ذروة فهم الاغتراب عند العلامة العربي ابي حيان التوحيدي في قوله (أغرب الغرباء من صارغريبا في وطنه) اي إن أغرب الذين يداهمهم الاغتراب هم المغتربون في اوطانهم،وكثير من الباحثين قد استثمروا هذا المصطلح بمعنى انعدام السلطة والانسلاخ والانفصال عن الذات والأشياء أو التذمر والعداء والعزلة وانعدام المعنى في الحياة والإحباط .(الاقداحي، ٢٠١٢ :١٥) .

إن ازمة المجتمع المدني هي من بين اهم مصادر هيمنة الدولة على المجتمع، فقد حرمت معظم الانظمة العربية الاستبدادية الشعب من حقوقه، وعطلت دوره في خدمة المجتمع والاهتمام بالشؤون العامة والمشاركة في صنع القرارات المصيرية، إن المجتمع العربي في موقعه الهامشى يسعى

باحساس مأساوي، إنما من دون تخطيط ورؤية، وبسب هذه الاوضاع يغترب المجتمع وليس الانسان فحسب.

وهذا ما حدث بالضبط للمجتمع العربي الليبي، فبالرغم من تمتع ليبيا بثروات نفطية هائلة تجعلها من اكثر الدول العربية رفاهية لكن الواقع الذي عاشه الليبيون والذي فرضته السياسة المغلقة المتكلسة للنظام السياسي الشمولي، الذي اتسم بالفوضى السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، التي اثرت على مجمل حياة الليبيين فأنتشرت الفوضى في عموم اجهزة الدولة، و انقلبت الموازين، فتفشى الفقر، و عم الفساد و الوساطة و المحسوبية، و نهب ثروات الوطن، و الخراب، و الإستبداد و الانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان الليبي، و حرمانه من حرية الرأي و التعبير و التجمع و التظاهر، و منع تشكيل الاحزاب و النقابات و الجمعيات، و تعمد تدمير نظام التعليم من خلال إفقار مضمونه التعليمي و التربوي ، و ممارسة الارهاب و القمع الداخلي المبرمج بواسطة الاجهزة الامنية و اصبح المواطن الليبي مسلوب الحق و الإرادة رهين بيد النظام ، و أصبح المواطن يعيش ازمة اقتصادية و نفسية و اجتماعية، أدت إلى قمع روح الابتكار، و الشعور بالامبالاة لعجز الإنسان و ضعف قدراته على المشاركة السليمة في الحياة السياسية و تغيير الواقع القائم .

ومع تراكم عوامل الظلم و القهر و الإستبداد داخل المجتمع الليبي، أصبحت البيئة الإجتماعية معباة بكل عوامل الإنفجار ، إلا أن الشعب الليبي ظل صامتا فترة طويلة إلى ان جاء يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ لتنطلق معه ثورة ليبيا و التي التحم فيها ابناء الشعب الليبي بكل فئاته و انطلقت من الشرق الليبي و تجاوزته إلى المدن الليبية الاخرى، إن المجتمع الليبي قد اوجد الثورة من رحم البؤس والاغتراب، وهي ردة فعل طبيعي تجدد المجتمعات بموجبها نفسها، عندما تتجاوز المعاناة الحدود المسموحة ضمن ثقافة الشعوب وتاريخها وفهمها للحياة ،وهي ثورة من الاغتراب الى الاقتراب من الناس ومن خياراتهم وانفاسهم ، ومن الفكر الذى يثور عليهم وضدهم الى الفكر الذى يثور لأجلهم، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة مؤشرات الاغتراب ما قبل الثورة الليبية.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول أن تقوم بدراسة ظاهرة مؤشرات الاغتراب ما قبل الثورة في المجتمع الليبي، من خلال عمل سوسيولوجي ميداني ينشد فيه تحقيق فوائد علمية وعملية في ان واحد، وإلقاء الضوء على ظاهرة اجتماعية هامة في عصرنا الذي كثرت فيه متطلبات الحياة،

وزادت تعقيداتها بحيث ادى ذلك الى عجز الفرد عن مواجهة هذه التغيرات الكثيرة لتجعله يتجه نحو ذاته يعيش من خلالها عزلة اجتماعية حقيقية تتضمن شعوره بالعجز وفقدان المعنى واللاانتماء لمجتمعه .

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة بالنقاط التالية :

١ . قد تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بعامة والليبية بخاصة، وفي سد الفراغ القائم لدراسة هذا الموضوع وبخاصة الدراسات الميدانية.

٢ . قد تضيف الدراسة الجديد لأدبيات علم الاجتماع، كما قد تسهم في التراكم المعرفي بعامة من حيث الوصول الى مجموعة من النتائج والتوصيات واستخلاص بعض التعميمات.

٣ . قد تفتح هذه الدراسة المجال امام الاخرين لدراسة جوانب اخرى من الموضوع من خلال المقترحات التى ستتوصل اليها الدراسة بحيث تسد الثغرات التى قد لا تسطيع الدراسة الحالية ان توفيها حقها من الدراسة والبحث .

٤ . إن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تنطلق من الواقع، وتجرى على شريحة من المجتمع الليبي، كما انها تدرس في إطار الاغتراب المقصود والموجه الذى مر به المجتمع الليبي والذى جاء نتيجة للظلم و القهر والاستبداد وسلب الحقوق، وبالتالي فإن النتائج التى تصل إليها الدراسة ومجموعة التوصيات سوف تمكن المخطط وصانع القرار والمنفذ من الافادة منها .

٥ . من خلال الاطلاع و القراءات الموسعة التى تم القيام بها حول الموضوع، تبين انه لاتوجد حتى الان دراسة علمية ركزت اهتمامها على هذا الموضوع بالذات، واعطته حقه من البحث داخل المجتمع الليبي، وهذا ماشجع الباحث على إعطاء الاهتمام لهذا الموضوع و محاولة دراسته دراسة علمية معمقة .

٦ . تناولت هذه الدراسة قضية لم يتم التطرق إليها مسبقاً بسب الظروف الأمنية والسياسية في ليبيا.

مشكلةالدراسة :

تنطلق مشكلة البحث من قضية هامة ولدتها الظروف الحياتية الصعبة و غير الطبيعية التى مر بها المجتمع الليبي خلال التجربة السياسية التى ابتداءت من الانقلاب العسكري الذى تم في سنة ١٩٦٩ وامتد الى سنة ٢٠١١ واستمر اثنان واربعون عاما، والتى خضع فيها المجتمع العربي الليبي لحكم سياسي شمولي، تبنى طرق واساليب لادارة الدولة و المجتمع، قامت على القصر والاكراه واخضاع كافة اطياف وافراد الشعب الليبي لسياسات متشددة، اتبع فيها النظام السياسي السابق الاستبداد والظلم والقهر والسلب وإنتشار حالات العجز، و العزلة، و فقدان المعنى، و اللامبالاة، و إحساس الفرد بعدم جدوى وجوده، و خوفه من المجهول، و المستقبل، و إفتقاد الإنتماء، و الضياع لكل شرائح المجتمع المختلفة، و ظهور مشاكل اثرت على القيم و المعايير و القوانين السائدة و أصبح كثير من أفراد الشعب الليبي يتجه نحو اللاإجتماعية اي الإنسحاب من العلاقات الإجتماعية ممثلة بالعزلة، والإغتراب و التخلي عن روح الشعور بالمسؤولية و ميلهم إلى عدم الإلتزام بالمعايير و الأنظمة و القوانين و ارتكاب المخالفات و ازدياد الروح العدوانية، ومن ثم التمرد و الثورة على النظام السياسي الشمولي الذي سلبهم حريتهم .

وبشكل أساسي فإن مشكلة الدراسة تتمحورحول علاقة الاغتراب بالثورة الليبية في ضوء التحليل الدينامي لظاهرة الاغنراب والتي تتمثل بالجوانب التالية :

١. مرحلة التهيؤ للاغتراب والتى تشمل :

أ- فقدان السيطرة ببعديه المتمثلين في سلب المعرفة، سلب الحرية .

ب- اللامعنى (فقدان المعنى)

ج- اللامعيارية (فقدان المعايير)

٢. مرحلة الرفض و النفور وتشمل :

أ- عدم الرضى .

ب- الرفض .

٣. مرحلة التكيف المغترب وتشمل :

أ- الانسحاب و اللامواجهة .

ب- الخضوع والاستسلام .

ج- المواجهة و التمرد و الثورة .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية الي معرفة علاقة الاغتراب الاجتماعى بالثورة في المجتمع العربي الليبي في ضوء التحليل الدينامي لظاهرة الاغتراب، ويتفرع عن هذا الهدف العام الاهداف التالية:

١) معرفة علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي متمثلة فى فقدان السيطرة ببعديها سلب المعرفة وسلب الحرية واللامعنى واللامعيارية

٢) معرفة علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي متمثلة في عدم الرضى و الرفض .

٣) معرفة علاقة مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي متمثلة بالانسحاب و اللامواجهة، و الخضوع والاستسلام، والمواجهة والتمرد والثورة .

تساؤلات الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية للاجابة عن التساؤلات الآتية :

١. ما علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي والذي يشمل مايلي :

أ. ماعلاقة فقدان السيطرة ببعديها سلب المعرفة وسلب الحرية بحدوث الثورة في المجتمع الليبي ؟

ب. ماعلاقة اللامعنى (فقدان المعنى)بحدوث الثورة في المجتمع الليبي ؟

ج. ماعلاقة اللامعيارية (فقدان المعايير) بحدوث الثورة في المجتمع الليبي ؟

٢. ما علاقة مرحلة الرفض و النفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي والذي يشمل مايلي:
أ. ماعلاقة عدم الرضى بحدوث الثورة في المجتمع الليبي ؟

ب. ماعلاقة الرفض بحدوث الثورة في المجتمع الليبي ؟

٣. ماعلاقة مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي والذي يشمل ما يلي :

أ. ما علاقة الانسحاب واللامواجهة بحدوث الثورة في المجتمع الليبي ؟

ب. ماعلاقة الخضوع والاستسلام بحدوث الثورة في المجتمع الليبي ؟

ج.ماعلاقة المواجهة والتمرد بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي ؟

مفاهيم الدراسة:

الاغتراب الاجتماعي :

هو عجز الانسان في علاقاته بالمؤسسات و المجتمع والنظام العام بعد ان تحولت هذه كلها الي قوة مادية ومعنوية تعمل ضده بدلا من ان تستعمل لصالحه وفي سبيل تحسين اوضاعه المادية والانسانية معا وإغناء حياته .وبهذا المعنى الخاص يكون الانسان المغتراب عاجز وفقيرا في صلب حياته الخاصة والعامة ومهمشا لايقوى على المساهمة في خدمة المجتمع و إعادة تشكيله (بركات ٢٠٠٨، :٥٥٦)

عرفه (احمد ابو زيد) بانه انسلاخ عن المجتمع والعزلة والانعزال ، والعجز عن التلاؤم والإخفاق في التكيف مع الاوضاع السائدة في المجتمع واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء بل وايضا انعدام الشعور بمغزى الحياة (خليفة ،٢٠٠٣ :٢١)

فقدان السيطرة :

يشير بعد فقدان السيطرة لجانبين يتمثلان في : سلب المعرفة بالاهداف و الوسائل او بكليهما معا وسلب الحرية اما عن سلب المعرفة فيشير لعدم قابلية الهدف للانجاز، في حين ان سلب الحرية يشير لعدم القدرة على التنبؤ في اتخاذ القرار (شتا، ١٩٨٤ :٤٥) .

اللامعنى :

شعور الفرد بأنه لا يوجد شيء له قيمة او معنى في هذه الحياة، نظرا لخلو هذه الحياة من الاهداف والطموحات، ونقص في التواصل بين الحاضر و المستقبل اي الإدراك بعدم وجود علاقة بين ما يقوم به الفرد من عمل الان وبين الادوار المستقبلية (الفارس، ٢٠٠٤ :٣).

اللامعيارية :

ترتبط اللامعيارية بالصراع وعدم الانسجام بين غايات الانسان واهدافه الخاصة، وإمكانية استخدام الوسائل النظامية و المشروعة، وتثير التوقع المرتفع بأن السلوك غير المقبول اجتماعيا، من اجل تحقيق الغايات والاهداف امر جائز، بحيث يسمح الانسان لنفسه القيام بفعل اى شيء من اجل التقدم حتى ولو كان غير مشروع مجتمعيا، ومن ثم تنفصل اهدافه عن اهداف و معايير المجتمع (جعيص، ١٩٩١ :٦٠) .

عدم الرضى :

يقول علماء النفس ان كثير من الهموم و الضغوط النفسية سببها عدم الرضا، فقد لا تحصل على ما تريد، وحتى لو حصلت على ما تريد فقد لا يعطينا ذلك الرضا التام الذى كنا نأمله، فالصورة التى كنا نتخيلها قبل الانجاز كانت ابهى من الواقع (الحريري،٢٠١٣).

الرفض :

هو اتجاه سلبي رافض ومعاد نحو الاخرين، او نبذ بعض السلوك ويتضمن الرفض الاجتماعي والتمرد على المجتمع، وعدم التقبل الاجتماعي وحتى رفض الذات (زهران،٢٠٠٤ :١١٠).

الانسحاب و اللامواجهة :

ويتمثل هذا النمط بهجرة الفرد لكل من الاهداف الثقافية والقيم والمعايير المهيمنة والاساليب المتفق عليها لتحقيقها، ويملك الفرد سلوكا يتميز بأسلوب التوافق الانسحابي، فرغم وجوده فى المجتمع فيزيقيا لكنه غير موجود اجتماعيا، اى انه عضو مسحوب رقميا، لا يشارك المجتمع تنميته واهدافه وطموحاته (قناوى،٢٠٠٠ :٧٠).

الخضوع والاستسلام :

هو الرضوخ للامر الواقع والتكيف معه على الاقل ظاهريا، والنفور منه ضمنيا، عندما يستحيل الهرب وبهذا المعنى، يشكل الخضوع خيارا آخر كثيرا ما يلجأ إليه المغتربون بفعل اليأس من إمكانية توفر حلول افضل ثم ان للخضوع لغة خاصة متوفرة في الثقافة السائدة، منها ظواهر التملق والمجاملة والتحبب والتقية والتسويغ والمساومة (بركات،٢٠٠٦ :١٥، ١٦).

التمرد :

هوتبلور الجهد الجماهيري من اجل القضاء على نظام اجتماعي يعاني الافراد في ظله من الاحباط، وهذه الجماهير سوف تظل تسعى بطبقاتها لتغيير هذا النظام وإحلال نظام بديل يستطيعون في ظله ان يتوافقوا وان ينسجموا مع معايير نظام اجتماعي يتيح لهذه الطبقات ان تحقق طموحاتها(إسكندر،١٩٨٨ :٣١١).

الثورة:

عرفها الدكتور ثروت بدوي بانها حركة شعبية تستند الي مجموعة الشعب او الي غالبيته وتعتمد علي قوتها لتهدم بها النظام القائم من جذوره وتبني نظاما جديدا على اسس جديدة (الطعان ،١٩٨٠ :١٠٨).

المقصود بالثورة هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا نعترف بها و تستبدلها بشرعية جديدة (بشارة ،٢٠١٢ :٢٩).

الفصل الثاني

الإطار النظري

- لمحة تاريخية عن ليبيا

- الاتجاه العلمي للدراسة

- الدراسات السابقة

لمحة تاريخية عن ليبيا

- ليبيا في فترة الادارة البريطانية الفرنسية١٩٤٣م - ١٩٥١م

- المملكة الليبية١٩٥١م - ١٩٦٩م

- ثورة الفاتح (الانقلاب العسكري) ١٩٦٩م -٢٠١١م

- الاتجاه العلمي لدراسة الاغتراب

- آلية حدوث الاغتراب

- آلية حدوث الثورة

- العلاقة بين الاغتراب والثورة

ليبيا في فترة الادارة البريطانية الفرنسية:

لما اعلنت ايطاليا الحرب على الحلفاء في يونيو سنة ١٩٤٠م بحث سمو الامير مع الحلفاء في شخص القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط موقف ليبيا، ودعا سموه الى مؤتمر حضره الكثيرون من الزعماء في القاهرة في ٧ و ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠م، وقد انتهت فيه الجمعية الوطنية الليبية الى قرارات هامة شملت مبايعة الامير على القطرين الليبين, وتعيين هيئة تكون مجلس الشورى للأمير، وخوض غمار الحرب ضد ايطاليا، وتعيين هيئة للتجنيد. بدأ التجنيد والتدريب، واشترك ١٤ ألف ليبي مع الجيش البريطاني ودارت مواقع مريرة، انهت بقهر دول المحور في شمال افريقية، وطرد قواتهم من صحراء مصر الغربية بعد معركة العلمين الفاصلة، ولم يأت شهر يناير سنة ١٩٤٣م الا والاراضي الليبية جميعها قد طهرت تماماً من قوات المحور، وذلك بعد أن احتل الجيش الثامن مدينة طرابلس واحتلت فرنسا اقليم فزان (محمود، ١٩٦٢ :٢٤٦).

اخضعت برقة وطرابلس للإدارة العسكرية البريطانية بينما تم اتفاق مع قوات فرنسا الحرة بشأن مقاطعة فزان، واعتبر الانجليز ليبيا اراضي أعداء محتلة لا يمكن التصرف في قوانينها الا بعد اجراء معاهدة صلح مع ايطاليا (العقاد، ١٩٧٠ :٥٤).

وقد اتبع الفرنسين في الفزان نظام الادارة العسكرية في جنوب الجزائر، ومعنى هذا قيام إدارة عسكرية مباشرة حيث يقوم ضباط الحاميات بمهمة السياسة والادارة، وهذا هو النظام الذي استمر هناك حتى استقلال ليبيا (زياده، ١٩٦٦ :١٢٣).

اقيمت الادارة العسكرية البريطانية في طرابلس سنة ١٩٤٣م وقد قسمت البلاد الى مقاطعات ثلاث، هي طرابلس، ومصراته، وغريان، وقسمت كل واحدة من هذه الى عدة مناطق ودخلت تحت اشراف مكتب القضايا المدنية، وكانت طرابلس تضم بمجموعها ٢١ مقاطعة (بروشين، ٢٠٠١ :٢٨٧).

وفي برقة قسمت البلاد الى ثلاثة اقسام هي: بنغازي الجبل، درنة (محمود،١٩٦٢ :٢٤٨).

كان جميع الموظفين المسؤولين عن برقة في هذه الفترة من البريطانيين يساعدهم في احيان كثيرة، وفي وظائف صغيرة، عدد من البرقاويين العرب. كما استعانت الإدارة بعدد من الموظفين من الخارج جاءوا من السودان وفلسطين. والإدارة البريطانية في طرابلس سارت على نفس النهج من

حيث المبدأ لكن كان هناك عدد من الموظفين الايطاليين الذين استخدموا في الادارة. ففى أوائل سنة ١٩٤٤ كان في إدارة طرابلس ٢٦٣ بريطانياً من الجيش و ٦٨٨ عربياً من أهل البلاد و ٨٧٣ ايطالياً و٩٣ جيء بهم من الخارج (زياده، ١٩٦٦ :١٢٥).

المملكة الليبية:

وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٥١، أعلن الامير ادريس السنوسي، من شرفة قصر المنار في مدينة بنغازي، الاستقلال وميلاد المملكة الليبية نتيجة لجهاد الشعب الليبي، وتنفيذاً لقرار هيئة الامم المتحدة، وبناء على قرار الجمعية الوطنية الصادر بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩٥٠ ووضعت المملكة دستورها، وأصدرته في ٧ تشرين الأول ١٩٥١، متضمناً ٢٠٤ مواد دستورية. وانضمت ليبيا الى جامعة الدول العربية سننة ١٩٥٣، والى هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٥. وتناوبت على السلطة ١١ حكومة في فترة العهد الملكي خلال ١٨ عاماً. وكانت أخر حكومة برئاسة ونيس القذافي (١٩٦٨ – ١٩٦٩) أما عاصمتا المملكة الليبية فكانتا مدينتى طرابلس وبنغازي منذ عام ١٩٥١ حتى ١٩٦٣، ومن عام ١٩٦٣ حتى ١٩٦٩ اتخذت مدينة البيضاء عاصمة لها (الحدث، ٢٠١١ :٦).

اتجه الملك أولاً الى بريطانيا التي كان يوليها ثقة كبيرة من حيث أصالة الرأي السياسي وعزة الجانب وحس العدالة والانصاف: بل أن رغبته في عقد معاهدة مع بريطانيا كانت جذورها ترجع الى سنة ١٩٤٠ منذ أن جازف بكل شيء مراهناً على حتمية انتصارها النهائي الذي لم يخالجه فيه أدنى شك (غلبون، ١٩٨٩ : ١١٩).

ووافقت الحكومة عن مشروع المعاهدة بأنها تحمي استقلال ليبيا من الاخطار الخارجية وتكفل لها مساعدات مالية في اشد الحاجة اليها (العقاد،١٩٧٠ :١١).

حققت الحكومة الامريكية مبتغاها في ايلول ١٩٥٤ حيث عقدت معاهدة اقرها البرلمان الليبي وصادق عليها ادريس السنوسي تقضي بان تدفع الحكومة الامريكية معونه الى ليبيا تبلغ اربعة ملايين دولار في السنة خلال السنوات السبع الأولى ومليون دينارسنوياً بداية من عام ١٩٦٠ (كبة،١٩٦٣ : ٥٧).

لقد تكونت دولة ليبية دون رابطة وطنية ليبية قوية. لذا، واجهت الملكية، المسيطر عليها من قبل شيوخ القبائل وأعيان الحضر، عبء بناء رابطة وطنية وتفاعل مع النظام الدولي. كما أن هذه الدولة

كانت واحدة من أفقر دول العالم، حيث لم يكن دخل الفرد فيها يتجاوز ٣٥ دولاراً إضافة الى أمية تصل نسبته الى ٩٠ بالمئة، وهي من أعلى المعدلات في العالم عام ١٩٥١. وفي الواقع، كانت هذه الدولة تعتمد على المعونات الاقتصادية من بريطانيا وامريكا مقابل امتلاكهما لقواعد عسكرية. عانى البناء السياسي الليبي، الذي صممته الأمم المتحدة على شكل مملكة دستورية اتحادية مكونة من ثلاث ولايات جهوية وحكومة اتحادية وثلاث عواصم، ضعف المؤسسات وقوة المصالح الجهوية (احميدة، ٢٠٠٩ :١٣٢).

تواصلت عمليات التنقيب دون تحقيق أي نجاح يستحق الذكر، وأن كانت شركة اسو في عام ١٩٥٨ حفرت عدة آبار اسفرت عن نتائج مشجعة في امتيازها بزلطن واصبح حقل زلطن أول اكتشاف هام، كما عثر على ستة حقول نفطية كبرى في منطقة سرت قبل نهاية عام ١٩٥٩ وفي سنة ١٩٦٠ اقيمت ميناء بترولية في مرسى البريقة على خليج سرت، ثم بدأ تصدير أولى شحنات البترول الليبي فى أغسطس ١٩٦١م. وفي شهر اكتوبر من ذلك العام قام الملك ادريس بافتتاح ميناء البريقة رسمياً. وفيما بين اكتوبر ١٩٦١ وربيع سنة ١٩٦٨ تم فتح سائر الموانيء البترولية الليبية الكبرى (غلبون، ١٩٨٩ :١٢٩).

وعلى اثر اكتشاف النفط، تم تصديره عام ١٩٦١، شرعت الدولة الملكية في تنفيذ مشاريع مختلفة في الصحة والمواصلات والاسكان والتعليم، بما في ذلك أول جامعة ليبية افتتحت عام ١٩٥٥ في بنغازي وطرابلس، ملحقاً بها اقسام داخلية، ومع نهايات الستينات قادت السياسات التعليمية اليت ظهر طبقة وسطى جديدة تعتمد على المرتبات، وحركة طلابية، وطبقة عاملة صغيرة، ونقابات عمالية، ومثقفين. وقد اعتمدت الملكية السنوسية على المدرسين العرب من مصر وفلسطين والسودان (احميدة، ٢٠٠٩ :١٣٤، ١٣٥).

تميز الوضع في ليبيا خلال السنوات القلائل الاخيرة من عهد الملك ادريس بظاهرة التقلب السياسي والتأرجح الحكومي المتزايد نتيجة لفقدان السيطرة الحازمة من ناحية وللضغوط الخاريجة من ناحية أخرى (غلبون، ١٩٨٩ :١٣٩).

كانت السنوات الثلاث الاخيرة التي سبقت انقلاب الثورة في اليوم الأول من سبتمبر ايلول سنة ١٩٦٩ مليئة بالاحداث والمفارقات التي كانت في جزء هام منها، مثار إهتمام حكومات ودوائر استخبارات دولية... وكان أخطر هذه المظاهر ما يستبان في الدور النشط الذي لعبته اجهزة

استخبارات الولايات المتحدة والمملكة البريطانية على الساحة الليبية في خفاء غير مطلق داخل نقابات واتحادات العمال، ... وفي اوساط ضباط القوات المسلحة وكوادرها (عميش، ٢٠٠٨ :٣٤٩).

وقد ظل إدريس السنوسي ملكاً على ليبيا حتى انقلاب الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م. بقيادة معمر القذافي، وان السنوسي حينئذ في تركيا وتوجه لاحقاً الى اليونان حيث اقام فترة ثم انتقل الى مصر ترافقه زوجته الملكة فاطمة. وظل مقيماً فيها حتى توفي في ١٢ شعبان ١٤٠٣هـ/٢٥ آيار ١٩٨٣م. ودفن في البقيع حسب وصيته (حتاملة، ٢٠١٢ :٢٧٥).

ثورة الفاتح (الانقلاب العسكري) ١٩٦٩ :

وفي ١ ايلول / ١٩٦٩ قامت المنظمة بدعم من الجيش الليبي بالاطاحة بالملكية بعد أن سيطروا على موقع قرنادة العسكري الذي كان يضم قوات الامن التي يمكن تحريكها في حالة الطوارىء (ابو النصر،١٩٧٠ :١١٠).

وأعلن عن قيام الجمهورية العربية الليبية من مبنى الاذاعة في بنغازي بعد أن تحولت الاذاعة الى مركز لنقل خطوت العمليات (عبدالجنابى، ١٩٩٨ :٢٥).

معمر القذافي الذي تشير بعض الوقائع والكتابات الى انه كان على صلة وبينة بما كان خفي على تنظيم حركة الضباط الاحرار الذي كان يقوده، ... وقد أشارت الى بعض ذلك كتابات ومذكرات وشهادات عناصر ذات صلة وثيقة بأجهزة استخبارات غربية (عميش، ٢٠٠٨ :٣٥٦)

انتهجت ايديولوجيا مجلس قيادة الثورة مبدأ معاداة الاستعمار، والتمسك بالقومية العربية، وتقرير المصير، والعدالة الاجتماعية. وقد شجب فساد النظام القديم. وكان أعضاء مجلس قيادة معادين للشيوعية، أيضاً الامر الذي وفر لهم اعترافاً عالمياً من قبل إدارة الرئيس الامريكي نيكسون. وعلى رغم خطاب النظام الجديد بشأن التغيير الجذري، فإنه استمر في انتهاج عدد من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت متبعة من قبل الملكية، واستمرت هذه السياسات في التطور على مدى واسع عندما تم بناء البنية التحتية للبلد. وواقعياً بدأ معظم الليبين في الاستفادة من توسع دولة الرفاة من خلال المستشفيات الجديدة والطرق والمدارس بفعل ارتفاع العائدات النفطية (احميدة، ٢٠٠٩ :١٣٦).

فقد فاجأ العقيد القذافي بخطاب زوار في ابريل ٧٣ الليبين جميعاً – ومعهم مجلس قيادة الثورة والضباط الوحدوين الاحرار والرفاق والخلايا الثورية...الخ _ باعلانه الثورة الثقافية التي الغت كل القوانين المعمول بها في البلاد بما في ذلك القوانين ذات الصيغة الدستورية. وهكذا بدأ صراع عقيم – احياناً خفي واحياناً ظاهر – على السلطة وعلى كسب ود العقيد القذافي واثبات الوفاء له. (ليبيا، ٢٠١٠).

عكس عدم الاتفاق هذا اختلافات ايدلوجية كبرى داخل مجلس قيادة الثورة حول الاتجاه الذي تسير فيه الثورة. كانت وجهة نظر الجناح التكنوقراطي الذي قاده عمر المحيشي، وزير التخطيط، تؤكد ضرورة الكفاءة المهنية والخبرة، وفي حين أصر القذافي على التعبئة الايديولوجية والولاء السياسي. وحين أخفق الجانبان في التوفيق بين اختلافاتهما، كانت النتيجة انقلاباً داخل مجلس قيادة الثورة قادة المحيشي ضد القذافي. وبوقوف عبد السلام جلود العنصر الاساسي في المجلس، الى جانب القذافي، فشل الانقلاب. ففر عمر المحيشي الى المنفى في تونس، ثم الى مصر، وعزز القذافي سلطته الى جانب أربعة أعضاء من المجلس. ومع نهاية عام ١٩٧٥، فقدت المجموعة الحاكمة في تنظيم الضباط الاحرار نصف أعضائها عن طريق التطهير أو الاستقالة (احميدة، ٢٠٠٩ : ١٣٧)

كان الثاني من مارس ١٩٧٧، يوماً لاعلان ولادة سلطة الشعب في ليبيا التي تجاوزت الجمهورية والنظام الجمهوري، باتجاه (الجماهيرية) والنظام الجماهيري الذي لا رئيس له بحسب منطوق تأسيسه (شندب، ٢٠١٣ :).

وتم في آذار عام ١٩٧٩م، انشاء اللجان الثورية التي شكلت مفصلاً جديدا في تطور النظام السياسي الليبي نظراً لتأثيرها الكبير على المجتمع الليبي. وتكمن وظيفة هذه اللجان الثورية من الناحية الرسمية في حث الجماهير على المشاركة في اجتماعات المؤتمرات الشعبية، وبقية الانشطة الثورية، وتوجيه انتباه المؤتمرات الشعبية الاساسية الى كيفية تحسين نوعية قراراتها واكتشاف الافراد والجماعات المضادة للثورة (حتاملة، ٢٠١٢ :٢٩١).

ولكن ما فعل القذافي، تحت هذه الشعارات والمسميات، هو حل المؤسسات وتعطيل القواينن ومنع الاحزاب واحتكار الاعلام ومصادرة الحريات.. والاطرف هو اعلانه انه تخلى عن منصب الرئاسة لان ما يفعله ليس سوى التعبير عما يريده الشعب، عبر اللجان الثورية والمكاتب والمؤتمرات

الثورية. وتلك كانت الخديعة والاكذوبة الساخرة، بل الفضيحة والكارثة. فالقذافي تخلى عن الرئاسة لكي يتأله ويمارس سلطة مطلقة لا يسأل فيها عما يفعل، وحل المؤسسات الحكومية والتشريعية لأنه لا يطيق أعواناً يناقشونه أو يتبادلو معه الرأي، بل يريد مجرد عبيد تنفذ أوامره وتستجيب لنزواته، شعاره في ذلك "أنا أو لا أحد"؛ ثم احتكر وسائل الاعلام لأنه يعتبر نفسه مصدر الحقيقة، والغى الاحزاب لأنها تتعارض مع انفراده بالسلطة وعبثه بالدولة، وعطل القوانين لأن كتابه الاخضر بات هو النص المقدس (حرب، ٢٠١٢ :٨٥، ٨٦).

أثارت أفكار العقيد معمر القذافي الكثير من الجدل والاستهجان من قبل الشعب الليبي ومن الخارج ايضاً، خاصة في ظل استفراده بالحكم في ليبيا لفترة تزيد عن أربعة عقود من الزمن، شهدت ليبيا خلالها الفساد وإهدار ثروات ومقدرات الشعب الليبي من قبله ومن قبل أفراد عائلته، واستخدامه القتل في تصفية معارضيه بالاضافة الى اساليب القمع للحريات العامة، بالرغم مما يطرحه من فكر جماهيري بالمشاركة في السلطة من قبل الشعب، الذي أوجده في السبيعينات من القرن الماضي حسبما يقدمه في كتابه الاخضر. فقد أنشأ القذافي منذ تسمله السلطة قبل ٤٢ عاماً نظاماً غريباً عجيبياً مثل ملامح شخصيته، فهذا النظام ليس بالجمهوري ولا الملكي، وإنما هو مزيج من أنظمة قديمة وحديثة (أبوفطيم،٢٠١١ :١٤٠).

ان حالة الاحتقان كانت تتراكم. فجوة كانت هناك يبن ما كان يراه الليبيون في الأسرة الحاكمة وعائدات نفط تتراكم، وبين مستوى تنموي يضمحل شيئاً فشيئاً؛ خدمات تعليمية مدمرة بالكامل، لا يوجد خدمات صحية، كانوا يستدينون ليعالجوا في تونس والأردن، الطرق مدمرة بالكامل لا يوجد بنية أساسية، هناك حرمان سياسي، ولا توجد أي مشاركة سياسية إلاعن طريق ما يعرف بالمؤتمر الشعبي (جبريل، ٢٠١٢ :١١٦).

تعب هذا الشعب، وتعبت السنون في علاج جروحه، أعلن هذا الشعب الحر القوي المؤمن برسالته أن ١٥ فبراير ٢٠١١م موعد ثورته وانتفاضته ضد نظام وضع الحديد والنار والخوف والقهر فوق رؤوسهم. لم يبق لهذا الشعب خيار غير إعلا ثورته، انطلق الشباب في الشوارع والنساء حملن أطفالهن والشيوخ جمعوا باقي سنوات عمرهم للوقوف أمام هذا الظالم المستبد الذي سرق الحلم منهم وضيع المستقبل من أعينهم. حملو السلاح، وحملوا الارادة والقوة لدخول معركتهم الأخيرة معركة الحرية والكرامة (أبوفطيم، ٢٠١١ :١٤٣).

الاتجاه العلمي لدراسة الاغتراب :

ان تناول الجوانب الدينامية لظاهرة الاغتراب، يعتمد على فهم العملية الاجتماعية للأغتراب وقد تبين من تحليل التراث المتعلق بالاغتراب أن شارلز برونتج ومالكولم فارمر، ودافد كرك، ودنيكان متشل مقتنعون بالنظر إلى مفهوم الاغتراب كعملية تنطوى على ثلاث مراحل متطورة تتمثل فى :

المرحلة الاولى : مرحلة التهيؤ للاغتراب .

المرحلة الثانية : مرحلة الرفض والنفور الثقافي من اختيارات المغترب .

المرحلة الثالثة : مرحلة التكيف المغترب (شتا، ١٩٨٤ : ٣٤٣، ٣٤٤) .

وفى ضوء ذلك نتناول الجانب الدينامى لظاهرة الاغتراب بتحليل ابعاد العملية الاجتماعية للاغتراب متعقبين بذلك الأبعاد التى تشتمل عليها كل مرحلة من مراحلها المتمثلة فى :

مرحلة التهيؤ للاغتراب وهى المرحلة التى تتضمن مفهوم فقدان السيطرة ببعديه المتمثلين فى سلب المعرفة وسلب الحرية، ومفهومى فقدان المعنى واللامعيارية على التعاقب . ومرحلة الرفض والنفور الثقافى وهى المرحلة التى تتعارض فيها اختيارات الافراد الاهداف والتطلعات ثم المرحلة الثالثة وهى مرحلة التكيف المغترب بأبعادها المتمثلة فى الايجابية بصورتيها المتمثلتين فى المجاراة المغتربة والتمرد والثورة، والسلبية بصورها المتعددة التى يعكسها الانسحاب بمستوياته المختلفة (شتا، ١٩٨٤ : ٥٨، ٥٩) .

اما الاغتراب عند حليم بركات فهو عملية صيرورية تتكون من ثلاث مراحل:

الأولى: تبدأ على الصعيد المجتمعي وبناياته الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، ووضع الانسان العاجز فيها، ومدى تمكن القيم والمعايير من السيطرة على السلوك.

الثانية: هى مرحلة الاغتراب الحق بوصفه تجربة نفسية شعورية عند الفرد العاجز تتصف بعدم الرضا عن الاوضاع القائمة ورفض الاتجاهات والقيم والاسس السائدة.

الثالثة: هى النتائج السلوكية الفعلية، وهذه النتائج السلوكية يمكن ان تكون واحدة من الاتى:

ـ الانسحاب من المجتمع.

ـ الرضوخ له ظاهرا والنفور ضمنا.

ـ التمرد والثورة عليه.

(فرنجية، ١٩٨٣ :٢٠٩).

اولا: مرحلة التهيؤ للاغتراب

وهذه المرحلة تتضمن الابعاد الهامة التالية :

١ . فقدان السيطرة :

حرية الانسان الحقيقية تقاس بمدى حركته فى المجتمع ولا يمكن تصور الحرية بصورة مجردة عن المجتمع، فالإنسان الذى يغترب عن مجتمعه يفقد حريته الحقيقية لأنه يفقد حركته فى المجتمع عبر التاريخ، فالإنسان يفقد حريته عندما تتغلب القوى المفروضة عليه على قوى حركته فى المجتمع (الربيعى، ٢٠٠٢ :٢٠).

فشعور الاشخاص بتجربة الاغتراب الذاتي يكمن حينما يشعرون بأنهم فقدوا السيطرة على المؤسسات الاجتماعية، وكلما وسع العامل نفسه فى العمل كلما يصبح عالم الاشياء التى يصفها أقوى وكلما اصبح اكثر فقرا فى حياته الداخلية وقل انتمائه لذاته (Gelles,1999:488) .

ان عدم وضوح الأمور المعقدة من المحتمل أن يؤدى الى التوقعات العالية للسيطرة الخارجية، الامر الذى يترتب عليه ازدياد فقدان السيطرة(Seeman.1959:515) .

وان قضية الاغتراب عند ماركيوز تشير لفقدان السيطرة ببعديها المتمثلان فى سلب المعرفة المرتبطة باغراق الفكر الفردى فى وسائل الاتصال الجماهيري التى تسيطر عليها القوى السياسية والتى تصنع الرأى العام وتوجهه (ماركيوز،١٩٧١ : ٤٠) .

٢ . فقدان المعنى :

فالاغتراب عند فرانكل هو مايسميه بالفراغ الوجودي وهو فقدان المعنى، فهو يرى ان الاشخاص الذين يشعرون باللامعنى يعوزهم الإحساس او الشعور بمعنى يستحق ان يعيشوا من اجله وهم يعانون من خواء وفجوة بداخل نفوسهم (موسى، ٢٠٠٢ :١٦) .

فبالقدر الذى يكون فيه القرار السياسي غير قابل للتنبؤ توجد حالة اللامعنى، وذلك يشير للحالة التى يكون فيها الفرد غير قادر على التمييز بين اى من الاختيارات السياسية بمعنى كامل، وبالتالى يكون اختيارهم غير ذى معنى لأنه لا يستطيع ان يتنبأ باحتمالاته وما يترتب على استخدامه لتغير الاحوال الاجتماعية (Finifter,1970:289,390).

ويدل انعدام المعنى وفقدان المغزى الانفصال بين الجزئي والكلي حينما يجد الانسان ان افعاله الفردية ليس لها علاقة واضحة مع أنشطة الحياة وحين لاتتبين الصلة العضوية بين دوره كفرد والاهداف الكلية للحياة الاجتماعية (إسكندر، ١٩٨٨ :٢٢٧) .

ان وجود معنى فى حياة الفرد امر ضرورى ومهم من شأنه ان يجنبه مشاعر الاغتراب، فإرادة المعنى هو القوة الدافعية الاولية للانسان وان اساس أرادة المعنى هو الشعور بالمسؤلية، فكل شخص له مهمة ورسالة فى الحياة، ومن يمتلك سببا يعيش من اجله فانه يستطيع غالبا ان يتحمل بأى طريقة وبأى حال (الحويج، ٢٠٠٤ :٤).

٣ . فقدان المعايير :

عرف سيمان اللامعيارية بأنها الحالة التى يوجد فيها توقع عال بأن السلوك غير مجازى اجتماعيا، مطلوب وضرورى لتحقيق الاهداف المعطاة (Seeman,1959:33)

ان التفاوت بين الوسائل والاهداف يكون نتيجة للتأكيد الواضح على الاهداف فى الوقت الذى لاتكون فيه الوسائل المشروعة متوائمة مع الاهداف ولا تتيح الفرصة لتحقيقها، هذا يؤدى بدوره الى جعل الاجراء الاكثر تأثيرا سواء كان مشروعا ثقافيا او غير مشروع مطلوبا ومنفصلاً عن السلوك المحدد نظاميا (شتا، ١٩٩٩ :١٨٣).

هو شعور بعدم الالتزام بالمبادئ والمعايير الاجتماعية للسلوك وتناقضها وغلبة الاهداف الشخصية، والسعى الى تحقيق اساليب مرفوضة اجتماعيا، وتحدث حالة انعدام المعايير نتيجة للانهيار فى البناء الاجتماعى واضطرب اهداف المجتمع، وعجز الافراد عن الوصول الى هذه الاهداف (خليفة، ٢٠٠٣ :١٤٥) .

ثانيا: مرحلة الرفض والنفور

ينظر الى الاغتراب فى هذه المرحلة على انه خبرة المعاناة من عدم الرضا والرفض، ويعرف ذلك فى سياق التناقض بين ماهو فعلي وماهو مثالى ويكون المغترب غير راض، وبالتالى يكون معارضا للاهتمامات السائدة والموضوعات والقيم والمعايير وانشطة المجتمع و التنظيمات الاجتماعية (شتا، ١٩٩٣ :٣٨٥) .

وتشير هذه المرحلة لعملية التفاعل بين الجوانب الذاتية والجوانب الدالة على الخبرة الخارجية اذ ان الفرد يشعر بأنه دون الحوادث لا يستطيع فهمها او التاثير عليها وان اختياراته مرفوضة ثقافيا وذلك لأنه يتكيف مع وسائل غير مشروعة وان الهدف غير مشترك فضلا عن ان رفضه الواضح للاهداف المقررة ثقافيا والتى لا يستطيع ان يحقق اهدافه الخاصة الا من خلالها، وثم يشعر ان سلوكه معاقب اجتماعيا من الاخرين، وان الهدف العام لا يتلاءم معه وانه لايحقق هدفه الخاص مباشرة، وان تحقيق هدفه يرتبط بتحقيق الهدف العام ومن ثم يشعر بأنه لا يستطيع ان يجد الانشطة المكافئة ذاتيا، وان شخصيته مجرد وسيلة لغاية غريبة عنه (Seeman,1959:790) .

ورفض المرء للأعراف الاجتماعية قد يكون كذلك مبدئيا، فقد يخالف المرء جهارا قوانين معينة يعتبرها غير عادلة وبالية او غير مرغوب فيها (ريتشارد، ١٩٨٠ :٢٤٧) .

وتشير هذه المرحلة لشعور بعدم الرضا بالاهداف والمعايير او بكليهما معا ورفض للموضوعات السائدة والقيم وانشطة النسق الاجتماعي (Brarakat,1969:3) .

وحالة الاغتراب فى هذه المرحلة ترتبط بالتقدير المنخفض للذات والاهتمامات الاجتماعية المنخفضة والتمركز الذاتي الزائد، وتعبر عن الخبرة والاسلوب الذاتي، وتضرب بجذورها فى التفاوت بالنسبة للفرد بين حقيقة الوضع الاجتماعي القائم فى النسق، وبين ماينبغى ان يكون عليه العالم فالهوة بين هذين العالمين تعنى لدى الانسان اسلوب خبرة بالرفض وعدم الرضا، فالانسان المغترب يكون معارضا للاحوال السائدة و التوجهات والاهداف والوسائل والمنظومة القيمية والمجتمعية، و بذلك تتفاقم وتسود حالة الاغتراب فى المجتمع بقدر ماتكون الهوة واسعة بين واقعية الوضع الاجتماعي القائم ويوتوبيا العالم (شتا، ١٩٩٧ :٣٥٣) .

ثالثا: مرحلة التكيف المغترب

وتشمل هذه المرحلة الابعاد التالية :

١ .الانسحاب :

يشير الانسحاب الى المغتربيين الذين يميلون للانسحاب من النسق الاجتماعي اكثر من الاذعان و المحاربة من الخلف فبعضهم يفضل الهروب على المواجهة والبعض الاخر يشيدون حول انفسهم شرانق يختبئون بداخلها والبعض يلجأ للنكوص و الارتداد للماضى ليلوذ بأمنه في بيت الوالد والبعض يغمر نفسه فى الحاضر ويبحث عن مكافأت وارضاءات وبذلك يستطيع الهرب من مشاكله وهمومه (شتا، ١٩٩٣ :٣٩٧) .

وغالبا مايكون المنسحبون موجودين فى المجتمع بأجسادهم فقط، دون ان يكونوا متكيفين اجتماعيا وغير ملتزمين بقيم المجتمع واهدافه ومعاييره ووسائله، بل يتبنون احيانا اليات هروب وانعزال وانهزام تؤدى بهم الى الهروب من متطلبات المجتمع او من المجتمع نفسه عبر الهجرة (السورطي، ٢٠٠٣ :٧٦) .

والانسحاب هو عدم الاندماج مع الافراد والانقطاع عن المشاركة فى النشاطات الاجتماعية الى جانب الهروب من مواجهة المشكلات اليومية (حسن، ٢٠٠٨ : ٣٦) .

٢ . الخضوع :

ويكون الخضوع متمثلا باستسلام المغترب ورضاه ظاهريا على الاقل بالأمر الواقع وتكيفه معه وانخراطه فيه وقد يكون مرد ذلك الى يأس المغترب من امكانية التغيير او اعتقاده بأن للتغيير ثمنا باهظا لا يستطيع دفعه، او ارتباطه بمسؤليات عائلية وشخصية (السورطي، ٢٠٠٣ :٧٦) .

ومن خصائص المغترب اثناء الخضوع الحذر الدائم فهو يحد دائما من اهدافه ومطامحه، ويتخلى عن كل المسالك التى تقتضى المخاطرة و يعيش تحت تأثير الخوف (شتا، ١٩٩٧ :٥٨) .

يقول زيمل ان اعمق مشكلات الحياة المعاصرة تنبع من حاجة الفرد للاحتفاظ باستقلاله وفرديته فى وجه قوى اجتماعية ساحقة، وتراث تاريخي، وثقافة خارجية، وتقنيات الحياة، إن استسلام الانسان

وخضوعه يزيد من صعوبة تحقيقه لذاته واقترح كار تعريفا للخضوع بأنه تكتيك اجتماعي بسيط يستطيع الضعفاء من خلاله حماية انفسهم من الاقوياء(جوثرى، واخرون،١٩٩٦ :٨١) .

والرضوخ يعني الإذعان للنظم والقوانين التى يشرعها النظام الاجتماعي وإلزام الصمت إزاء مايحدث من اخطاء (حسن، ٢٠٠٨ : ٣٧) .

٣ . التمرد والمواجهه :

ويرى سيمان ان التمرد هو خروج الناس من محيط التركيب الاجتماعي من اجل البحث او احداث تعديلات كبيرة فى السلوك الاجتماعي بمعنى ان الفرد يتمرد على الاهداف والمعايير والقيم السائدة فى المجتمع ويحاول إحداث تغيرات فيها، ويجب ان نميز هنا بين التمرد الذى يعكس صراعا داخليا وكراهية مكبوتة والتمرد الذى يعكس حبا اصيلا للمجتمع ونية فى الاصلاح (عمر، ١٩٨٩ :٣٢).

والتمرد يعتبر من النتائج المحتملة للاغتراب على المجتمع والخروج على معاييره وقيمه والسعى لتغييره بطريقة ثورية او اصلاحية منظمة، او فوضوية سلبية او ايجابية، عنيفة، او سلمية، متطرفة او معتدلة (السورطي، ٢٠٠٣ : ٧٦) .

ويختلف هذا النمط عن الانماط الاخرى اختلافا واضحا، إذ أنه يمثل الاستجابة الباحثة عن تأسيس اهداف واجراءات جديدة تكون مشتركة بواسطة الاعضاء الاخرين للمجتمع، وهو لهذا يشير لجهود تغيير البناء الاجتماعي والثقافي الكائن، اكثر من جهود التكيف داخل هذا البناء (شتا، ١٩٩٣ : ١١٥) .

آلية حدوث الاغتراب

يرى فرويد أن الاغتراب ينشأ نتيجـ ـة الصـ ـراع القـ ـائم بـ ـين الـ ـذات وضـ ـوابط مدينة حيث يتولـ ـد لـ ـدى الفرد مشاعر الضيق والقلق عندما يواجه بتعقيدات النظم وضوابطها المختلفة والتي تقف حائلا دون إشباع رغباته وحاجاته مما يؤدي إلى الكبـ ـت كحيلـ ـة دفاعيـ ـة يلجـ ـأ إليهـ ـا الفـ ـرد كمحاولـ ـة للتخفيـ ـف مـ ـن حدة الصراع الناشيء بين رغبات الفرد والنظم والضوابط الاجتماعية والثقافيـ ـة التـ ـي تفرضـ ـها عليـ ـه ظـ ـروف التغييـ ـر المسـ ـتمر للمجتمع ونظمه وتعقيدها تظهـ ـر لـ ـدى الـ ـبعض صـ ـور مـ ـن الشعور بالقلق والاغتراب (قابيل، ١٩٩٣ :٢٧).

يعتقد سارتران أول تجربة مباشرة للاغتراب هي التي تحدث حينما تسلب حرية الفرد وتتحول ضده من خلال العالم المادي بواسطة القوة التي منحها له , فهنا تكون السيادة للمادة على الانسان والشيء على صانعه , ويرى سارتران الاغتراب يفترض الحرية لأنه تجربة شخصية اختيارية، وهو ينشأ عن حالة نفسية تجعل الانسان يتخلى عن حريته ويدعها في حالة كمون فلا يمارسها في حالته الواقعية (الناصر،٢٠٠٧ :١٣٥).

أن الاغتراب ينتج عن عدة أشياء منها الاضطرابات الاجتماعية : كالظلم الاجتماعي أو الحروب أو فترات التغير الاجتماعي ومنها أيضا الظلم السياسي (الديكتاتورية) في مجتمع ما، وعدم السماح بممارسة الحقوق السياسية والمصيرية التي تهم المجتمع ومستقبله وحياته ومنها الخلافات المذهبية والدينية والحزبية (منصور، ١٩٨٩ :٢٣).

عند روسو الاغتراب الذاتي أمرا تاريخيا، بمعنى أنه ينشأ تحت ظروف تاريخية معينة تتميز بالقهر ويزول بزوالها، لقد ارتكز في تحليله وتفسيره للاغتراب على علاقة الانسان بالطبيعة فما الإنسان الطبيعي عنده إلا إنسان يعيش في حالة من الوجود لم تعرف الاغتراب وعلى هذا فإن ما يغير ميول الفرد الطبيعية ويحولها ليس هو الحالة الأصلية للإنسان، وإنما حالة المجتمع وما يولده من تفاوت ولا مساواة (رجب، ١٩٨٨ :٧٧).

لم يطل الوقت على الإنسان وهو بين أحضان الحضارة المعاصرة حتى وجد نفسه فريسة لضغوط ونزعات عارمة بين القوى المتصارعة مع الرأي العام سواء كانت سياسية أو طائفية، ولم يصمد أمامها كثير بعد أن وجد نفسه يعاني في سلسلة سلب انتهت لتضعه في منعطف النفور من كل أشكال السلوك والاختيارات التي تصدر عنه في المواقف الاجتماعية المختلفة الأمر الذي انتهى به إلى خيارات تكيفية أقرب إلى تلك الخيارات التي يتعرض لها بين الأمواج المتلاطمة من حوله، فينتهي به الأمر إلى انصهار ذاته وطمسها في نطاق تلك القوى التي تحتويها، أو عزلته التي توقعه تحت طائلة موجات متلاحقة من السلب لمعرفته وحريته (شتا، ١٩٩٧ : ١٣،١٤).

أشار مهرا ١٩٧٣ mehra أنه يوجد مدرستان تناولت الاغتراب:

تناولت الأولى ظاهرة الاغتراب من ناحية اجتماعية، واعتبرت أنه مشكلة اجتماعية تنشأ كرد للضغط والتفكك والظلم الموجود في النظام الاجتماعي، ولاسيما في المجتمع الليبرالي، وينظر للفرد المغترب بأنه ضحية لمجتمعه، وأن اغترابه قد فرض عليه بواسطة النظام الاجتماعي غير العادل، وهذه النظرية أغفلت أثر شخصية الفرد وما يعاني من اضطرابات .

أما الثانية فتناولت هذه الظاهرة من الناحية النفسية، بأعتبارها مشكلة نفسية وينظر إليها على أنها تطورية بطبيعتها وتعزو أسبابها الجذرية إلى الامراض الشخصية وهذا الاعتقاد ينظر للإنسان على أنه ذو خبرات طفولته المبكرة وانماط العلاقات الاسرية، فأغتراب الفرد يعد أختيارا ذاتيا ويستخدم كميكانيزم دفاع ضد الصراع النفسي (ص ١٣٣ ,١٣٤)

وترى (هورني) أن الاغتراب ينشأ حينما يكون الفرد (صورة مثالية) ذاته يبلغ من أختلافها عن ذاته الحقيقية بين صورته المثالية وذاته الحقيقية وحينئذ يتثبت الفرد بالاعتقاد بأنه هو ذاته المثالية لأنه في هذه الظروف لا يستطيع إدراك ذاته الحقيقة (شاخت ١٩٩٨ :٧٦ ، ١٨٥).

وقد أفرز التطور الاقتصادي مشكلة الاغتراب الاجتماعي والنفسي لدى العاملين في التنظيمات فتحطيم العمل للآلات، والتخريب الاجتماعي، والرفض الثوري لها المتعددة، كلها أسهمت في فقدان الشعور بالولاء للتنظيم الصناعي الرأسمالي، ولذلك غاب الشعور بالعضوية في المجتمع الصناعي مما أدى إلى العزلة الاجتماعية وقد أرجع التحليل الماركسي تلك الظاهرة إلى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وتقسيم العمل، والصراع الطبقي القائم على الاستغلال والاستثمار بالسلطة والنظر إلى العامل على أنه وسيلة وليس غاية بحد ذاته (صديق، ٢٠١١ :٣٢٩).

يحدث الاغتراب الاجتماعي عندما يجد الفرد نفسه عاجزا تماما أمام ما يسود المجتمع الذي يعيش فيه من أنظمة اجتماعية فاسدة أو ما يتصور أنها فاسدة، وتقف هذه الانظمة حائلا دون تحقيق أهدافه وتطلعاته ورغباته، مما يؤدي به إلى الانعزال عن المجتمع (السيد، ١٩٨٦ :١٨،١٧).

يمكن أن يحدث الاغتراب الثقافي نتيجة التغيرات العالمية والتي بدورها تتطلب أن يصبح المجتمع قرية واحدة صغيرة، وبالتالي يحدث خلط بين المحلي والعالمي، كذلك اختلاط بين الثقافات المختلفة (محمد، ١٩٩٥ :٢٢).

كما أوضح ((أستوكلز)) – sokols - : أن الاغتراب ينشأ من خبرات الفرد التي يمر بها مع نفسه وبالتواصل مع الآخرين، ويصاحبها كثير من الأعراض مثل العزلة والإحساس بالتمرد والرفض والانسحاب والخضوع (مولاي، ... :٤٢١).

وأن الاغتراب يعني أن تعطي أو أن تبيع، فالإنسان الذي يصبح عبدا لآخر لا يعطي ذاته وإنما يبيعها على الأقل من أجل بقاء حياته، وهذا التعريف يصور تمايزا بين مفهوم العطاء، وبين البيع (وهبة، ١٩٧٩ :١١٢).

يحدث الاغتراب حين يعتقد الأفراد أنهم عاجزون عن التأثير في مسيرة حياتهم أو حياة من يتولون أمورهم أو توجههم، أو حين تبدو أهداف النظام الاجتماعي الأكبر والتنظيم تافهة تدعو إلى اليأس (أسكندر، ١٩٨٨ :٢٢٠) .

المجتمع بظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتهم الأول لأحداث هذا الاغتراب بما فيه من أزمات ونكسات مما يحدث شرخا في داخل الإنسان مما يؤدي إلى النزعة الانفرادية والتوحد (الاقداحي، ٢٠١٢ :١٥) .

لا يبدو أن للطبقات والأسر الحاكمة أهدافا للأمة، فهي مشغولة بنفسها وباستمراريتها هي وشريعتها ومصالحها الضيقة، وغير معنية بشؤون الأمة، في ظل مثل هذه الطبقة الحاكمة، تفاقمت أزمة العرقية والطبقية لتمثيل مختلف طبقات المجتمع وفئاته على قيود حدة الأمة وتحريكها، بل لتستخدمها كأداة وجهاز في خدمة مصالحها الخاصة، لقد فرضت هذه الطبقة الحاكمة نفسها على الشعب بإقامة دولة قطرية مركزية بالتسلط والتهميش .

وبقدر ما حاول الشعب مقاومتها بين الحين والاخر، كانت تلجأ إلى الاستبداد، فنشأة حلقة مفرغة من عدم الثقة المتبادلة في العلاقات بين الشعب والسلطة في مختلف البلدان العربية وهذه الحلقة المفرغة في صميم الأزمة السياسية العامة والاغتراب السياسي الذي يرهق الأمة ويعرضها للمخاطر الداخلية والخارجية (بركات، ٢٠٠٦ :١٠٤،١٠٣).

يولد الإنسان العربي في القيم والمبادئ والأفكار المفروضة عليه من الآخرين، وينمو في مؤسسات التغريب، وشروط الحياة التي تحيط بالإنسان تشكل مصدر تهديد دائم من حقيقة وجوده الإنساني ويشل لديه طاقة الفعل والحضور والإبداع، وتبدأ رحلة الاغتراب الشخصية العربية من القهر التربوي في العائلة إلى القمع المعرفي في المدرسة وتنتهي بالإرهاب الاجتماعي داخل المؤسسات، وفي هذه الدراما المأساوية يعيش الإنسان العربي دوامات القهر والهزيمة (خليفة، ٢٠٠٣ :١٢٠).

آلية حدوث الثورة

إن الدول التي تتميز بحكم حصري تميل إلى أن تصبح ضعيفة أمـ ـام التحـ ـديات و الهجـ ـوم فـ ـي أوقـ ـات المحنة، ويتمثل هدف الحكـ ـم وتسـ ـد امكانيـ ـة بلـ ـوغ الدولـ ـة ومراكـ ـز السـ ـلطة السياسـ ـية، فهي تعمل على تبعاد المؤسسـ ـات الديمقراطيـ ـة الرسـ ـمية وتجعلهـ ـا غيـ ـر فعالـ ـة وفـ ـي حـ ـالات أ فـ ـي الدولـ ـة الحصـ ـرية حكـ ـم شخصـ ـان متطـ ـرف يقصـ ـي الشـ ـعب كلـ ـه وحتـ ـى النخبـ ـة الاقتصـ ـادية وعن اتخاذ القرار الحكومي ـة، وتميـ ـل انظمـ ـة مماثلـ ـة ايضـ ـا إلـ ـى تقليـ ـل مسؤولية القطـ ـاع العـ ـام أو حتـ ـى اسـ ـتبعاده وهـ ـي تحكـ ـم باسـ ـتقلالية عـ ـن الشـ ـعب، أمـ ـا الانظمـ ـة المركـ ـزة القائمة على السلالات الحاكمة فهي ضعيفة بشكل خاص لأنها تمنع النخبة من بلوغ الحكم وهي تبقى حصرية لفترات طويلة دون تقديم أي خيار للتغيير، وللبقاء في السلطة قد تضطر أنظمـ ـة مماثلـ ـة إلى اللجوء إلى العنف المستمر والقمع لأضعاف خصومها أو لاستبعادهم إللجـ ـوء المسـ ـتمر إلـ ـى عف الـ ـدعم الاجتمـ ـاعي للنظـ ـام ويرغمـ ـه علـ ـى أن يصـ ـبح معتمـ ـدا علـ ـى الـ ـدعم العسـ ـكري والخارجي للحفاظ على السلطةأن الكثير من ثورات القرن العشرين اندلعت في بلدان العالم الثالـ ـث حيث تسيطر دول حصرية ومركزة بنسبة عالية (فوران، ٢٠٠٧ :٩٠).

تنشأ الثورات السياسية عن معتقدات تأصلت في النفوس، ولكنها قد تنشأ عن أسـ ـباب أخـ ـرى تجمعهـ ـا كلمة الأستياء فمتى عم هـ ـذا الاسـ ـتياء تألب قـ ـادر علـ ـى مكافحـ ـة الحكومـ ـة ويقتضـ ـي أن يتـ ـراكم الأستياء ليكون ذا نتائج، ولهذا لا تكون الثورة في الغالب حادثة لم تلبث أن تنتهي حتى تعقبها ثـ ـورة أخرى، بل هي حادثة مستمرة اسرعت في نشوئها قليلاً. وعندنا أن الأمم الكثيرة المحافظة هي التي تأتي بأشد الثورات عنفاً، لأنهـ ـا إذا كانـ ـت محافظـ ـة غيـ ـر متحولـ ـة بـ ـبطء لـ ـتلائم تقلب البيئات تكره على ملائمتها بغتة بالثورة حينما تصبح الشقة بين الطرفين عظيمة جدا. ولا مفر للأمم التي تلائم تقلب البيئة بالتدريج من الوقوع فـ ـي الثـ ـورات، فلـ ـم يـ ـنجح الإنجليـ ـز بسـ ـنة ١٦٨٨ م، في ختم النزاع الذي استمر قرنا بين العرش الذي كان يرغب أن يكون مطلقا وبين الشعب الذي كان يسعى أن يكون محكوما من نوابه إلا بالثورة وخاصة الأمة، لا عامتها، هم الـ ـذين يبـ ـدأون بـ ـالثورات في الغالب، ولكن الثورات تستمد قوتها من الشـ ـعب عنـ ـدما يهـ ـيج، وقـ ـد لا تـ ـتم الثـ ـورات إلا إذا دعمهـ ـا فريق كبير من الجيش (لوبون، ٢٠١٣ :٢٨).

أن الادراك بأن الثورة محلية وتتعلق في الأساس بالظروف المادية والعقائدية لحياة الناس اليومية لا يعني أنه لا دخل للغايات العقلانية والقيم الانسانية في ذلك بل انها تساعد على كشف الحقائق وتساعد بالتأكيد لتفسير ردت الفعل الدولية حيال الثورة والسلوك الدولي بهذا الخصوص، حتى لو كانت ردات الفعل هذه تقلل قيمة الدور العميق للعنصر البشري في تحقيق هذه المسيرات والابقاء على احتمال قيامها، إن الصلات بين وضمن الثوار والمسيرات الثورية عميقة وقوية الصلة حيث هي بفرنسا (حرية ، مساواة ، أخوة) أو روسيا (خبز وسلام وارض) أو المكسيك (أرض و حرية) لكن هذه المطالب الكونية أعتمدت في كل مكان، وقد تكيفت مع المتطلبات المحلية وارتبطت بقصص خاصة بكل حالة (فوران، ٢٠٠٧ :١٠٢).

إن الثورة السياسية تفتح بسيادة شعور عام، أو بأنتشار تصورات جديدة في المجتمع السياسي، عن أن المؤسسات السياسية القائمة ما عاد في إمكانها مواجهة المشكلات والقضايا المتولدة عن البني السياسية، وهي القضايا التي قادت إليها هذه المؤسسات (بشارة، ٢٠١٢ :٤٢) .

الأمر الأكثر إثارة للدهشة أننا يجب أن نلاحظ أن كل هذه العلامات الأولية - العيوب الحكومية، الشكاوي غير العادية بسبب الضرائب، التفضيل الحكومي الواضح لمجموعة واحدة من المصالح والورطات والارتباكات الحكومية، فقد الثقة بالنفس بين الكثير من أعضاء الطبقة الحاكمة، تحول أعضاء كثيرين في تلك الطبقة إلى الاعتقاد أن امتيازاتهم غير منصفة أو أنها مضرة بالمجتمع، تشديد العداوات الاجتماعية، التوقف عند نقاط معينة في المهن المفتوحة للمواهب، فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية والامتيازات الاجتماعية - قد يوجد بعض هذه العلامات إن لم يكن معظمها في كل مجتمع حديث في أي وقت وتوجد علامات أخرى على الثورة في مجموعات مؤتلفة وبدرجات غير عادية قبل نشوب الثورة (برينتن ، ٢٠٠٩ :١٠٠).

ومابعد الفتره النابليونيه مقصوده مدبره، بل جيدة التخطيط، ذلك ان الحدث الهائل للثوره الفرنسيه نفسها كان يتمثل في منظومه من النماذج والانماط للنهوض السياسي اقامتها الثورة ليستخدمها الثوار في كل مكان. ولكن الى هذا الحد فحسب، ذلك ان ثورات الفتره الواقعه بين العامين ١٨١٥ و ١٨٤٨ كانت من صنع مجموعه قليله ممن كانوا يوصفون بالمشاغبين الساخطين في التقارير التي كان الجواسيس ورجال الشرطه المتفرغون يرفعونها الى رؤسائهم. فقد حدثت لان الانساق السياسيه التي اعيد فرضها على اوربا كانت تناقض الظروف السياسيه تناقضا عميقا متزايدا في مرحلة

التغير الاجتماعي السريع في القارة الاوربية، ولأن مظاهر السخط الأقتصادي والاجتماعي كانت من الحدة بحيث جعلت سلسلة الانتفاضات أمرا لا محيد عنه . غير أن النماذج السياسية التي خلقتها ثورة ١٧٨٩ دفعت بالمسيرة إلى تحقيق هدف محدد، والتحويل من حركة تململ إلى ثورة (هويزباوم، ٢٠٠٧ :٢٢٤،٢٢٥).

ويعرب جيف غودوين عن الشك البليغ بالدعم الشعبي للثورة لا ينبع كثيرا من الرؤى الجذابة للمستقبل رغم أن هذه الرؤى هامة بالنسبة إلى المفكرين، بل من القناعة المشتركة إلى حد واسع بأن الوضع الراهن لا يحتمل بكل بساطة (فوران، ٢٠٠٧ :٢٠).

تسعى الثورات الحديثة إلى التحرر من قمع الحرية الذي يشبه في هذه الحالة كبح حركة الأجسام، كالقيود التي تكبل حرية الإنسان، يضاف إليه التحرر من الخوف ومن الحاجات الأساسية التي في حالة عدم تلبيتها تستعبد الروح والجسد، هذا التحرر ينشئ حلم الحرية ولكن الحرية السياسية هي الحالة الجماعية التي تمارس عبر المشاركة في تقرير المصير وفي صنع القرار هي البعد الثاني الذي يحول الحرية من حرية سالبة الى حرية موجبة ممارسه(بشارة، ٢٠١٢ :٤٨).

وقد بينت الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، أن كل التنظيمات الاجتماعية لا تتمتع بحالة الثبات، أنما هي تنظيمات اجتماعية متحركة حافلة بما تحتويه من تغيرات، كما يستمر الصراع ويسود في بنية التنظيم من حين إلى أخر، لأن مدة الاستقرار والتوازن هي مدة مؤقتة، وعند حدوث خلل ما أو في أي مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي، فإن حالة الركود تلك، سوف تتحول إلى ذلك الخلل وإصلاحه، وتختلف طبيعة الحل وسرعته، فقد يكون بطيئا هادئا غير أن هناك حالة من الاستقرار والتوازن، وقد يكون الحل سريعا ثوريا يقتلع ويدل على حاجة ضرورية من حاجات التنظيم الداخلي لأي بناء أجتماعي يخضع لظروف اقتصادية وثقافية وعسكرية خارجه، كما يخضع لواقع داخلي تنظيمه في حركي متغير للقوة أو السلطة داخل إطار نسق اقتصادي أو تنظيم ديني أو بناء ثقافي أو تطور سياسي فوري أو ثوري (زهري و اسماعيل، ١٩٨٥ :٢٥٧،٢٥٨).

ان الثوره الفرنسيه لم تحدث على أيدي حزب او حركه قائمة بالمعنى الحديث للكلمه، ولم يتزعمها رجال يحاولون تنفيذ برنامج منهجي منظم. بل انها لم تطرح قيادات من النوع الذي عودتنا عليه ثورات القرن العشرين حتى ظهرت شخصيه مابعد ثورية مثل نابليون على الرغم من ذلك، فقد

تلاقت الاراء العامه في اجماع مدهش في اوساط مجموعية اجتماعية على قدر كبير من التماسك أضفت وحدة فعالة على الحركه الثورية (هويزباوم، ٢٠٠٧ :١٣٥).

يرى فريق أن الأمة المتحدة الناهضة بقوتها وفعاليتها تقبل هذه الخطوات الأولى المجيدة في الثورة تلقائيا تقريبا لصد مضطهديها، بينما يرى الفريق الأخر أن هذه الخطوات الأولى هي حصيلة سلسلة ات المتشابكة التي تشرع بها مجموعات من الساخطين المتصفين بالتصميم، يتنبئ الرأي الأول عموما الأشخاص المؤيديون لثورة ما ويتنبئ الرأي الثاني الأشخاص المعادون لها، أو على الأقل المخلصون لذكرى النظام القديم (برينتن، ٢٠٠٩ :١١٧).

لقد أوضح ماركس لماذا نحتاج ثورة الطبقة الحاكمة لن تتخلى عن السلطة والثروة إلا إذا اجبرت على ذلك بالقوة، والطبقة العاملة لن تتخلص من فعل القرون السابقة بدون ثورة حقيقية لكن الثورة لا يمكن أن تحدث بسهولة بين ليلة وضحاها، فالثورة عملية طويلة من الاضرابات والمظاهرات و النضالات المختلفة التي تتوج في النهاية بأستيلاء العامل على السلطة (كليف، ٢٠٠٠ :١١).

لا يقاتل الناس، لا يخاطرون بحياتهم وحياة أفراد عائلاتهم إلا يضعون آمالهم وأحلامهم على المحك باستخفاف، ولا شك في أنهم لا يفعلون ذلك لأجل مفاهيم جافة قديمة ونظرية فالثورات تقوم على الالتزام الحماسي، وهي بالتالي ثقافية أكثر منها اجتماعية او أقتصادية في اساسها وتطورها، حتى لو كانت الاشكال الاجتماعيه والاقتصاديه سببا هاما وأثرا للاعتقاد الثقافي (فوران،٢٠٠٧ :١٠٥).

أن الثورة تحدث عندما تتلو مرحلة طويلة من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، إلى مرحلة قصيرة من الانقلاب الحاد الذي تتسع بسرعة أمامه الهوة بين التوقعات والمكافآت , وتصبح لا تحتمل وتمتد بشكل واسع في المجتمع، وتحتاج الثورة إلى عناصر اساسية عدة، تتمثل أولا في كونها ضد أي عدو اجتماعي، مثل الدولة، أو الطبقة، اوالنظام السياسي والاجتماعي القائم، أو المشروع المجتمعي والثقافي المهيمن وإلى وجود هوية اجتماعية مثل طبقة أو حركة أجتماعية، أو شريحة أجتماعية وإلى مشروع اجتماعي، وهذا معناه أنه لسنا بحاجة إلى برنامج سياسي ولا لقيادة سياسية، وأن المقاومة المجتمعية تتجلى صورها بعيدا عن التصنيفات السياسية الكلاسيكية بمعنى التطاير السياسي والحزبي، وهذا تماما ما يطبع الثورات العربية المعاصرة، وبروز فئات وصنافيات اجتماعية خارج التشخيص الكلاسيكي الذي كان على سبيل المثال يرى في فئة الشباب فئة غير مسيسة، وتتولد الحركة الاجتماعية بأعتبارها نسقا أجتماعيا متوترا ينتج عن انحراف مسار اجتماعي أو سياسي أو

اقتصادي، وهذه الحركة الاجتماعية إما أن تنطوي إلى عالم المستتر، وإما أن تظهر إلى العلنية في الفضاء العام (السقا، ٢٠١١ :٦).

إن من الأمور الجوهرية جداً إذا، في أي فهم للثورات في العصر الحديث أن تتزامن فكر الحرية مع التجربة لبداية جديدة وبما أن الفكرة الحاضرة للعالم الحر هي أن الحرية، وليست العدالة، والعظمة، تمثل المعيار الأعلى للحكم على الهيئات السياسية، فإنه ليس فهمنا للثورة وحده، بل مفهومنا كذلك للحرية الذي هو ثوري الأصل، هما اللذان عليهما يتوقف مقدار قبولنا أو رفضنا لذلك التزامن. قد يكون من الحكمة، حتى عند هذه النقطة التي لم نزل عندها تتحدث تاريخيا، أن نتوقف ونفكر بجانب من الجوانب التي بدت عليها الحرية عندئذ، عسى أن نتجنب سوء الفهم الشائع ، وأن نختلس نظرة أولى لعدالة الثورة ذاتها (أرندت، ٢٠٠٨ :٣٩).

لثورة ضد الاستبداد هي اكتساح الناس للمجال العام، ومشاركتهم في شؤونهم وتقرير مصائرهم. ومهما كانت دوافع الناس الخاصة كأفراد، فان ما يجعلها ثورة ليست مصالحهم الخاصة. لذلك فان الحق بـ ((نشر السعادة)) الذي تحدث عنه إعلان الاستقلال الأمريكي حين أكد عليه كحق من حقوق الإنسان، هو في حالة الثورات (عادة إذا نجحت) الحق العام المعبر عنه في التعبير والمشاركة في تحقيق الخير العام الناجم عنها (بشارة، ٢٠١٢ : ٥٨)

لشروط الواجب توفرها من أجل قيام ثورة عمالية يمكنها أن تصنع من هذه التحولات في البنية الأساسية العميقة التي تشمل المجتمع بأسره، حالة السخط لدى الطبقة العاملة التي لا ترضى بالعيش بهذه الطريقة، حالة من فقدان الثقة لدى الطبقة الحاكمة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة على المجتمع (كليف، ٢٠٠٠ :١٢).

يرى هيجل أن فردية الانسان تقتضي أن تكون الملكية عنده وسيلة لتحقيق ذاته، وأن يكون للناس جميعا حق متساوي في تنمية ملكاتهم الفكرية والبدنية والواقع الفعلي هو أن العبودية واللامساواة هي السائدة، وإن معظم الناس يفتقرون افتقارا تاما إلى الحرية، ومحرومون من كل ما كانوا يملكون ... ومن ثم فمن الواجب تغيير الواقع ((الغير المعقول)) أي أن يصبح متمشيا مع العقل ..أي من اللازم في الحالة الراهنة، إعادة تنظيم النظام الاجتماعي القائم، والقضاء على النزعة الاستبدادية ومخلفات الاقطاع، وإقامة نظام من المنافسة الحرة، وتحقيق المساواة بين الأفراد جميعا أمام القانون وهو يجمل رأيه هذا بقوله أن مبدأ الثورة الفرنسية قد أكد أن الفكر ينبغي أن يحكم الواقع ..وما

يعتقد الناس بفكرهم أنه صواب وحق وخير ينبغي أن يتحقق في التنظ يم الفعل ي لحي اتهم الاجتماعي ة والفردية (ماركيوز، ١٩٧٠ :٣١).

عند الرجوع إلى اللحظات التاريخية حين ب دأت الث ورتان (الث ورتين الفرنس ية والأمريكي ة)، أجلى مظاهر ها وضحت في شكل لا ينش ر س حرها ف ي عق ول البش ر، وبش كل مس تقل تمام ا ع ن الانتهاكات والقسوة والحرمان م ن الحري ة الت ي ربم ا أعط ت الن اس الس بب لأن يث وروا (أرن دت، ٢٠٠٨ : ٦٠،٥٩).

إن أحط الأمثلة عل ى الطبيع ة البش رية ف ي ك ل العص ور نج دها ل دى ال ديماغوجي، لكن الإنس ان لا يكون ديماغوجيا ببساطة لأنه يصرخ أمام الجمهور ، وقد يكون ذلك في بع ض المناس بات، هيئ ة قض ائية، فالديماغوجي ة لل ديماغوجي الجوهري ة ه ي داخ ل ذهن ه وتك ون ف ي لا مس ؤوليته إزاء الأفكار التي يتلاعب بها ول م يب دعها، ب ل تلقاه ا م ن مب دعيها الحقيقي ين، والديماغوجي ة ض رب م ن الانحطاط الفكري؛ وقد ظهرت كظاهرة في التاريخ الأوروبي ف ي فرنس ا ح والي ع ام ١٧٥٠ ول م في ذلك الوقت ؟ ول م ف ي فرنس ا ؟ ه ذه ه ي إح دى النق اط العص يبة ف ي المص ير الغرب ي، والمص ير الفرنسي خاصة، ذلك أن فرنسا أحست منذ ذل ك الح ين، ومعه ا وبإش عاع منه ا الق ارة كله ا أن م نهج حل المشاكل الإنسانية الكبرى، هو منهج الثورة، ويفهم م ن ه ذا ال نهج م ا ك ان ليبنيت ز يس ميه ث ورة شاملة، وإرادة بتحويل كل شيء وفي كل مجال بضربة واحدة (غاسيت، ٢٠١١ :٣٢،٣٣).

تنبثق الثورة عن الحاجة الحيوية والتفلت من مجمع الاستغلال بالتحرر من رفاهياته المدبرة، و من إنتاجيته المدمرة، من الخمول اللذين يبعث عليهما ـ وتلك هي الثورة التي يكون بوسعها، عن طريق أساسها الحيوي، أن تحول التقدم التقني الكمي إلى مزية في الوجود مختلفة، بفعل حصولها ذاته على وجه الدقة، وهي التي ستحصل على مستوى رفيع من النمو المادي والفكري، على مستوى يغدو به في إمكان الإنسان أن يضع نهاية للبؤس والقحط (ماركيوز، ١٩٧١ :٤٠،٤١) .

ولئن كان الرجال الذين كانوا على أستعداد للثورة، سواء كانوا على هذا الطرف أم ذاك م ن المح يط الأطلسي، أي شيء مشترك قبل الأحداث التي ستقرر حياتهم، وتشكل قناعاتهم، وتف رقهم ف ي نهاي ة المطاف، فذلك الشيء هو الاهتمام الشغوف بالحرية العامة على النحو ال ذي تح دث عن ه مونيتس كيو أو بيرك (أرندت، ٢٠٠٨ :١٦٣).

صحيح أن عمق الإحساس بالظلم وعمومه في المجتمع شرط سابق على كل ثورة، كما لاحظ عبد الرحمن الكوكابي، لكن تحويل هذا الاحساس بالظلم إلى أمل في التغيير وإيمان بإمكانه هو الذي يفجر الثورات، وقد تتزامن لحظتا اليأس والأمل مما يجعل التمييز بينهما عسيرا فلحظة البوعزيزي في تونس كانت قمة اليأس، لكنها كانت في الوقت ذاته لحظة ميلادالأمل و الثقة في نفوس الشعب (الشنقيطي، ٢٠١١) .

ربما كانت النقمة الشعبية المتراكمة ضد الأنظمة هي الأساس. ونقصد بذلك الغضب المتراكم بسبب الفساد، والبطالة، والفقر، وهشاشة الأمان الاجتماعي والإنساني، وجحيمية الحياة اليومية، والحرمان السياسي، والإهانة والإذلال، وسوء تعامل أجهزة الأمن مع المواطنين، وإذلال المواطن كطريقة عادية في العلاقة بين الأفراد وبين جهاز الدولة، وانتشار الزبائنية والمحسوبية من الألف إلى الياء، وانعدام السيادة في العلاقة مع الخارج ..وغيرها في الرؤية السوسيولوجية للتغيرات الاجتماعية الكبرى التي تمثلها الثورات، تتشابك هذه العوامل المرئي منها وغير المرئي ومن الطبيعي أن تكون مثل هذه القضايا محركا للاحتجاج. لا شك في أن الموقف من النظام السلطوي وما يترتب عليه كان هو الموقف الشامل والعام والجامع حين جرت ترجمة هذا الغضب إلى موقف سياسي في الشوارع العربية (بشارة، ٢٠١٢ : ٨٨) .

العلاقة بين الاغتراب والثورة

يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة الاخيرة للثورات الديمقراطي في الوعي والمنتظر الثوري لا سيما في الحقبة التي نتعرض فيها فعليا لقصف بوابل من العبارات مثل الديمقراطية، والحرية في التعاطي بين الأفراد والدول، لوصف المسيرات التي تترجم بفاعلية الى زيادة في عدم المساواة الاجتماعية، وفقدان السيطرة المحلية على سبل الحياة اليومية، وعدم الرضى حيال الوضع الراهن، يغذي الديناميكيات التي تساهم في ايجاد الاشكال لاستحواذ على هذه المفاهيم الاساسية، وتحويلها إلى دعوات لاعادة رسم القوة السياسية بطريقة جذرية لتكون نقطة مشروع التغيير الاجتماعي والاقتصادي التدريجي، والطويل الأمد (فوران،٢٠٠٧ :٤٢،٤٣).

إن هذا الوباء (الاغتراب) الذي استشرى في التنظيمات الاجتماعية والصناعية الرأسمالية ليس حكرا على العلاقة بين العاملين في التنظيمات البيروقراطية وبقية أفراد المجتمع، بل إنه موجود

ت نفسـ ها، مـ ن تسلسـ ل رئاسـ ي دقيـ ق، ونظـ ام محـ دد، واحتـ رام شـ ديد للسـ لطة، وقائمـ ة القوانين والواجبات، وكلها صور من الاغتراب التي تنعكس سـ لبيا فـ ي عـ دم الكفايـ ة الإنتاجيـ ة

ظيمـ ات الاجتماعيـ ة والاقتصـ ادية ويجـ د انصـ ار التحليـ ل الماركسـ ي أن ثـ ورة البروليتاريـ ا، والقضاء على المجتمع الطبقي، وتلاشي الدولة وتنظيماتهـ ا المختلفـ ة، وإحـ لال الملكيـ ة العامـ ة مكـ ان الملكية الخاصة والدعوة إلى الحرية الفردية المستندة إلى إدارة ديمقراطية قائمة على الملكيـ ة العامـ ة لوسائل الانتاج كل ذلك من شأنه أن يسهم في القضـ اء علـ ى مشـ كلة الاغتـ راب لـ دى العمـ ال، ويسـ هم في تحقيق توحدهم مع مؤسساتهم، وتنظيماتهم الاجتماعية (الصديق، ٢٠١١ :٣٣٠).

وعند ماركس : متأثرا بهيجل، فكرة أساسية، وتتلخص في أن يفقد الانسـ ان ذاتـ ه؛ ويصـ بح غريبـ ا أمام نفسه تحت تأثير قوي معادية وإن كانت من صنعه كالأزمات والحروب، ففي الاغتراب يستنكر

ـمال ـ ه ويفقـ د شخصـ يته، وفـ ي ذلـ ك مـ ا يدفعـ ه إلـ ى الثـ ورة لكي يسـ تعيد كيانـ ه (ولاي، ... :٤٢٢).

ويرى ((لوك)) أن الحكومات تستمد شرعيتها من حسن أداء وظيفتها الأساسية وهي المحافظة على حياة الناس وحرياتهم وإستقرارهم وثرواتهم التي اقتنوها بجهـ دهم، فـ إذا فشـ لت الحكومـ ة أو انحرفـ ت عن هذا الهدف لم تعد حكومة شرعية، وبذلك لا يكون مـ ن واجـ ب المـ واطنين الـ ولاء لهـ ا، بـ ل يكـ ون من حقهم الثورة عليها و تغييرها، وبهذا ألم ((لوك)) بجوهر عمليـ ة الاغتـ راب، وأقـ ام نسـ قا نظريـ ا شمل شروط الحياة الديمقراطية الاجتماعية والسياسـ ية، وكشـ ف جـ وهر عمليـ ة الاغتـ راب فـ ي صـ ميم العلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة (إسكندر، ١٩٨٨ : ٥٥،٥٦).

الحالـ ة العامـ ة للاغتراب السياسي الـ ذي يتمثـ ل فـ ي هيمنـ ة الدولـ ة علـ ى المجتمـ ع المـ دني وحرمان المواطن من إمكانيـ ة التعبيـ ر عـ ن نفسـ ه والتعبئـ ة فـ ي منظمـ ات وحركـ ات وجمعيـ ات أهليـ ة، وهنـ اك حالـ ة أخـ رى مـ ن الاغتـ راب الإنسـ اني تسـ ودها علاقـ ات القـ وة، ويكـ ون فيهـ ا الإنسـ ان معرضـ اً للهيمنة على حياته ومصيره، ويبعد من حقوقه ووسائل التعبير عن نفسه، وينشب الصـ راع للتغلـ ب على الظلم وتحسين أوضاعه ومواقعه (بركات،٢٠٠٦ : ١٠٠) .

المرء يمر أحيانا بأوضاع يفقـ د فيهـ ا نفسـ ه ويصـ بح غريبـ ا أمـ ام نشـ اطه وأعمالـ ه ويكـ اد يفقـ د إنسـ انيته كلها، ففي حالة الاغتراب يستنكر الإنسان أعماله ويفقد شخصيته، وفي ذلك ما قد يدفعـ ه إلـ ى الثـ ورة لكي يستعيد كيانه فالاغتراب دافع من دوافع الثورات (خليفة، ٢٠٠٣ :٣٠).

تعرض ميرتون لمفهوم التمـ رد والثـ ورة وهـ و بصـ دد شـ رحه لأنمـ اط التكيـ ف حيـ ث ربـ ط بـ ين التمـ رد والثورة والاغتراب بإعتبار أن التمرد خروجا عن الوسائل والأهداف المنتظمة والتوافق مـ ع اخـ رى بديلة. هذا بالاضافة إلى استخدام (بارلهوانزال) نمط مـ ن التكيـ ف وربطـ ه بـ الأغترابـوقد أهـ تم العنف والقسـ وة باعتبـ اره واقعـ ة هامـ ة لثـ ورة الزنـ وج ومـ ن ثـ م يـ ربط بينهـ ا وبـ ين الاغتراب، إذ أن هذا السلوك يتسم بالرغبة فـ ي العـ دوان أمـ ا (ايروس زايلـ فتن) تنـ اول بصـ ورة مباشرة العلاقة بين الاغتراب والثورة وهو مضمون فرضة الخاص وجود علاقة بين اغتراب العمل والثورة وقد كشفت معطيات دراسته عن هذه العلاقة ومن ثم قرر أن العمال الثوريين يكون لـ ديهم اتهم نحـ و العمـ ل مـ ن السـ لبية إلـ ى الايجابيـ ة، كمـ ا أن الاغتـ راب عـ ن العمـ ل ينـ ذر بالإتجاهات الثورية أكثر من أي شكل أخر لعدم الأفتنان بالعمل(شتا، ١٩٩٧ :٢١٥).

ترفض الثورة السياسية مفردات النظام السياسي القائم، وتبرر ذاتها بمفردات جديدة نابعة مـ ن رؤيـ ة دء الأزمـ ة السياسـ ية يتصـ رف الأفـ راد بـ اغتراب عـ ن النظـ ام السياسـ ي، وعنـ دما تتحقـ ق الأزمة يتحول الاغتراب إلى تيارات سياسية مؤيدة للتغير (بشارة، ٢٠١٢ :٣٥).

أن الفعل الاجتماعي الواعي والرشيد، يبنى على تجربة الاغتراب هذه، وربما على درجات متطرفة منها، وقد ذكر (ماركس فانه) أنه يتعين أن يمر العمال بتجربة الحرمان الشديد ويعـ انون مـ ن آثـ ار الضيق والأذى على كل المستويات، ولفترة طويلة قبل أن يؤدي فعلهم المشترك إلى النتائج الفعالة (الاقداحي، ٢٠١٢ :٤٩،٥٠).

هناك نوع من الحكومات يخالف الإرادة العامة للمجتمع وبذلك فهو إما أن يزول تحت ضغط إرادة المجتمع المحكوم ومقاومته، أو يستمر فسيكون كالداء الوبيل الذي يمزق المجتمع إلى أشلاء لا حياة فيها مستعينا بـ القوة العسـ كرية، وهي تؤدي إلـ ى إذلال الأفـ راد وشـ عورهم بـ الاغتراب والمـ رارة الشديدة لأنهم يغتربون داخل منازلهم، ولكنه يخلق عندهم الاستعداد غير المحـ دود للـ تخلص مـ ن هـ ذه الحالة (منصور،١٩٨٨ :٣٠١).

الحرية غير قابلة للتنازل، فالفرد لا يغترب عـ ن حريتـ ه، حتـ ى لـ و أراد ذلـ ك، وأنـ ه حـ ين يتحول إلـ ى جزء غير منظور في الكل الاجتماعي ليحقق مزيدا من الحرية في إطار المساواة فهو لا يفقد حريته ق أمنـ ه، فـ الأمن إطـ ار الحريـ ة والحريـ ة ضـ مان للأمـ ن، إذ بمجـ رد أن يصـ ير الإنسـ ان

مستعبدا فأنه يفقد أمنه لحظ ة فقداذ ه أو تنازل ه ع ن حريت ه، ل ذا أب اح (روسو) الثورة عل ى الطغ اة واعتبرها واجبا وليست مجرد حق (إسكندر، ١٩٨٨ :٦٥،٦٦).

أن مهمات تجاوز التخلف والتجزئة القومية والاغتراب والتبعية والطبقية وسلطوية الانظمة السياسية والاجتماعية تقتضي حصول تحول ثوري لا بديل منه في إقامة نظام عرب ي جدي د، وق د ادرك ت أن ي دأ بحصول تحول ثوري، وتف اهم ح ول ه ذه المهم ات الأساس ية، وبالانتظ ام ف ي حرك ات ثورية، وحين تتوفر الظروف الموضوعية والذاتية (بركات، ٢٠٠٦ :٢١١).

الدراسات السابقة

- الدراسات العربية

- الدراسات الأجنبية

الدراسات السابقة

بالاطلاع على الادب النظري وماكتب حول الموضوع من دراسات، فإن هناك عدة دراسات بعضها عربية واخرى اجنبية تناولت موضوع الاغتراب الاجتماعي وقد اختلفت الدراسات من حيث تناولها لموضوع الاغتراب فبعضها درس ظاهرة الاغتراب وعلاقتها ببعض المتغيرات كالجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، والتخصص الدراسي، واوساط الطلبة، بالاضافة الى تناول بعض الدراسات العلاقة بين الاغتراب وبعض المتغيرات الاخرى كدافعية الانجاز، والتمرد، وقلق المستقبل، والتماسك الاجتماعي، ومدى تحقق الحاجات النفسية، والفقر، والثورة، والتغيرالاجتماعى،والتدين، والاتجاهات السياسية، وضعف الانتماء، والبطالة، واحترام الانسان لذاته، والإحباط، وافتقاد القدرة، في حين تناولت بعض الدراسات موضوع الاغتراب من جوانب متعددة كالاغتراب الثقافي و الاغتراب السياسي ،الاغتراب الذاتي.

علما بأن الدراسات السابقة المتناولة في الدراسة تم ترتيبها حسب التسلسل الزمني بعد تصنيفها كالاتي :

اولا: الدراسات العربية :

دراسة(احمد خيري ، ١٩٨٠) بعنوان ظاهرة الاغتراب لدى طلبة الجامعة،في جامعة عين شمس في مصر. هدفت الدراسة للكشف عن مدى انتشار ظاهرة الاغتراب لدى الطلبة الجامعيين المصريين وعلاقتها بالمتغيرات العمر والجنس والمستوى الاقتصادي والتعليمي ونوع الدراسة واجريت الدراسة على طلاب وطالبات السنة الاولى والثانية من كليات الاداب والتجارة والطب والعلوم حيث بلغت العينة (٥٢٠) طالبا وطالبة وقد استخدم الباحث مقياس الاغتراب من إعداده وضم فيه الابعاد التالية : فقدان المعنى ، مركزية الذات ، اللامبالاة ، الانعزال الاجتماعي ، عدم الانتماء ، العدوانية ، القلق والسخط . وخلصت الدراسة الى : انتشار ظاهرة الاغتراب لدى طلبة الجامعة بشكل عام ، وان اختلفت وتفاوتت من كلية الى اخرى ، إن الاغتراب مرتبط بالشعور بالسخط وعدم الانتماء والقلق و العدوانية و انتشار الاغتراب لدى صغار السن اكثر من كبار السن و الاناث اكثر شعورا بالاغتراب من الذكورو ذوى المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض اكثر شعورا بالاغتراب من غيرهم من ذوي الدخل المرتفع و طلاب السنة الاولى اكثر شعورا

بالاغتراب من طلاب السنة الثانية و الكليات النظرية اكثر شعورا بالاغتراب من طلاب الكليات التطبيقية .

دراسة (عادل عزالدين الأشوال، ١٩٨٥) عن اغتراب شباب الجامعة وعلاقته بالتغيير الاجتماعي في مصر. وهدفت الدراسة إلى تقديم جانب اجتماعي لقياس العوامل الموضوعية لظاهرتي الاغتراب والانومي في مصر، وكذلك تقديم جانب نفسي تستخدم فيه مقاييس إحساس الشباب بالاغتراب، واتجاهات الشباب نحو التغيير. طبقت الدراسة على عينة (٣٧٦٤) طالبا وطالبة من كليات نظرية وعلمية، و تراوحت اعمارهم بين(١٨ و٢٤) عاما . واستخدم مقياس الاغتراب ومقياس الاتجاه نحو التغير الاجتماعي، وتوصل إلى النتائج التالية : وجود علاقة ارتباطية سالبة بين درجات الشباب على مقياس الاتجاه نحو التغيير الاجتماعي ودرجاتهم على مقياس الاغتراب، أى كلما كانت اتجاهات الشباب أكثر إيجابية نحو ماحدث من تغير اجتماعي في مصر كلما انخفض شعورهم بالاغتراب والعكس صحيح . كذلك طلبة وطالبات الكليات النظرية أكثر شعورا بالاغتراب من نظرائهم بالكليات العلمية . الذكور أقل استجابة للتغيير الاجتماعي وأكثر شعورا بالاغتراب من الاناث .

دراسة (أحمد النكلاوى، ١٩٨٩) عن الاغتراب الاجتماعي في المجتمع المصري المعاصر دراسة تحليلية بافتقاد القدرة . وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى أو درجة معايشة الإنسان المصرى المعاصر لخبرة الإحساس بافتقاد القدرة بوجه عام باعتباره أحد الأبعاد الاساسية لظاهرة الاغتراب الاجتماعي المعاصر، والكشف عن مدى أو درجة معايشة بعض المتغيرات التى يتبلور أويتجسد فيها بعد افتقاد القدرة وهي : حالة اليأس والاستسلام، افتقاد الإحساس بالحرية، افتقاد الإحساس بالذات وممارسة السيطرة على الواقع . وطبقت الدراسة على (١٠٠٠) مبحوثا و روعى أن تضم أغلب مناطق القاهرة الكبرى وأن يكونوا جميعا من المتعلمين . واستخدمت الدراسة مقياس افتقاد القدرة ويتكون من (٢٣) عبارة ممثلة لأبعاد خبرة افتقاد المستخلصة من تراث الاغتراب وهي (السياق الاجتماعي _ افتقاد السيطرة على السياق _ معايشة الإحساس بالعجز و الإحباط وخيبة الأمل) . وكانت النتائج تشير إلى أن خبرة افتقاد القدرة تعد مصدرا تتولد عنه الخبرات الاغترابية الأخرى كاللامعيارية _ اللامعنى _ الانسحابية _ غربة الذات ...الخ، وهى خبرات واضحة للاغتراب في المجتمع المصرى المعاصر . وتعد خبرات السياق الاجتماعي من حيث فاعليتها في إنتاج صور الرفض و الضعف من صور عدم الانتماء، تليها الشعور بالإحباط،

وفقدان الإحساس بالذات . وأوضحت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى، ازدادت خبرة الاغتراب . ولم تظهر علاقة ذات دلالة بين أى متغيرات (كالدراسة _ السن _ ونمط الحى) وبين خبرة افتقاد القدرة، على أن افتقاد القدرة خبرة شائعة بين سائر الشرائح التى اشتملت عليها الدراسة . يشكل السياق الاجتماعى العام للمجتمع بأزماته وتناقضاته ومنظومة علاقاته السلبية أبرز المتغيرات تأثيرا في ظهور خبرة افتقاد القدرة والشعور بالاغتراب .

دراسة (احمد فاروق حسن ، ١٩٩٢) بعنوان عوامل الاغتراب السياسى بين الشباب في المجتمع المصرى . وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إحساس الشباب باللاغتراب السياسى وأهم مظاهره والتعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تؤدى إليه . وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعى بالعينة والمنهج المقارن . وقد كانت العينة مكونة من (٣٠٠) مبحوث موزعين على فئات العينة الثلاث وهم : (الشباب _ الموظفون والعمال) موزعين كتالى : (٧٦) مبحوثا من فئة الشباب الجامعى الذكور والإناث، (١١٦) من فئة الموظفين من الذكور والإناث، (١١٧) مبحوثا من فئة العمال من الذكور والإناث . وكانت أدوات الدراسة هى المقابلة _ مقياس الاغتراب السياسى _ مقياس المشاركة السياسية . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : هناك علاقة طردية بين أزمة البطالة والاغتراب السياسى لدى الشباب، وعلاقة طردية بين أزمة القيم والأخلاق والاغتراب السياسى لدى الشباب، وعلاقة طردية بين أزمة المشاركة السياسية والاغتراب السياسى للشباب .

دراسة (بركات حمزة ، ١٩٩٣) عن الاغتراب وعلاقته بالتدين والاتجاهات السياسية لدى طلاب الجامعة . اختير (٦٣٢) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة، وتم تطبيق مقياس الاغتراب من إعداد الباحث وانتهت بعض النتائج إلى أنه : لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث على مقياس الاغتراب (الشعور بالعجز _ انعدام المعنى _العزلة الاجتماعية _الغربة عن الذات) وتوجد علاقة عكسية بين الاغتراب وكل من التدين والاتجاهات السياسية، ويوجد علاقة موجبة بين التدين والاتجاهات السياسية، وعدم وجود فروق بين المسلمين والمسيحين في الشعور بالاغتراب .

دراسة (بهاء الدين محمود ، ١٩٩٤) بعنوان العلاقة بين الإحساس بالاغتراب وضعف الانتماء. وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الشعور بالاغتراب والانتماء للوطن بين طلاب المرحلة الثانوية . وتكونت العينة من (٣٦٠) طالبا، و(٣٦٠) طالبة، واستخدم الباحث مقياس

الاغتراب، ومقياس الانتماء، وكان من أهم النتائج : عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين الشعور بالاغتراب والانتماء للوطن، وطلاب المدارس الأجنبية أكثر اغترابا من نظرائهم عن طلاب المدارس الحكومية، والذكور أكثر اغترابا من الإناث بالمدارس الأجنبية في معظم أبعاد الاغتراب، تساوى درجات كل من الطلاب المسلمين والمسيحيين على مقياس الشعور بالاغتراب والانتماء للوطن .

دراسة(لورنس بادي ، ١٩٩٤) بعنوان مظاهر الاغتراب لدى معلمي المرحلة الاساسية في الاردن. هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى شيوع مظاهر الاغتراب لدى عينة من معلمي المرحلة الاساسية في الاردن والكشف عن اختلاف هذه المظاهر باختلاف الجنس والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والخبرة التدريسية للمعلمين، تألفت عينة الدراسة من (١٦٨٣) معلما ومعلمة من معلمي المرحلة الاساسية بمدارس وزارة التربية والتعليم الحكومية تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية ، وقد طور د.عبدالله عويدات والطالب لورنس حمادنة مقياسا لمعرفة مظاهر الاغتراب لدى معلمي المرحلة الاساسية في الاردن وللكشف عن درجة الاغتراب استخدم الباحث النسب المئوية ومتوسطات استجابات العينة على كل فقرة وبعد، والمقياس ككل، لبيان مدى شيوع هذه الظاهرة. وقد اشارت نتائج الدراسة الي ان نسبة شيوع ظاهرة الاغتراب الكلية عند افراد عينة الدراسة قد بلغت نسبة ٥٩,١ % بمتوسط ٣٠٨,٧٨ درجة وهي درجة في الاغتراب المرتفع مقارنة مع درجة المحك، كما اشارت نتائج الدراسة الى ان البعد الاول (فقدان المعايير) قد تعدى درجة محك الاغتراب بمتوسط ٧٢,٥ درجة، ويعتبر الاول من مراحل الاغتراب المرتفع، ومن ثم يأتي(فقدان السيطرة) في المرتبة الثانية في الاغتراب مقارنة مع محك كشف الاغتراب بمتوسط ٦٥,٤٩ درجة، ويأتي(فقدان المعنى) في المرتبة الثالثة بمتوسط ٦٥,٢١ درجة مقارنة مع محك كشف الاغتراب، واما في المرتبة الرابعة فجاء بعد(الانعزال الاجتماعي) بمتوسط ٥٩,٦١ درجة اقل من درجة محك كشف الاغتراب اما البعد الخامس (اللامبالاة وعدم الانتماء) فقد اتى في مرتبة الاغتراب المنخفض بمتوسط ٤٥,٦٧ درجة، وبهذا تكون ظاهرة الاغتراب بشكل عام قد تعدت محك الكشف عن درجة الاغتراب بمتوسط ٣٠٨,٧٨ كما اشارت نتائج الدراسة الى ان هناك فروقا ذات دلالة احصائية ٠,٠٥ في درجة الاغتراب عند افراد عينة الدراسة في ظاهرة الاغتراب الكلية تعزى للجنس لصالح الذكور، وهناك فروق ذات دلالة احصائية في درجة الاغتراب تعزى الى

الحالة الاجتماعية لصالح العازبين وهناك فروق ذات دلالة احصائية في درجة الاغتراب تعزى الى سنوات الخبرة حيث تتناقص هذه الحالة من الاغتراب كلما زادت سنوات خبرة المعلم في التدريس .

دراسة(كمال محمود ، ٢٠٠٠) بعنوان اثار ومظاهر الاغتراب في الجامعات الاردنية والسودانية. يرى ان الاغتراب هو وصول الفرد الى درجة معينة من الوعي ومايننتج عنها من عدم الانسجام والتكيف مع الثقافة السائدة في مؤسسات المجتمع المختلفة وبالتالى الي الصمود والوصول الي اثبات افكاره والنجاح بها او الوقوف ومن ثم العزلة عن المجتمع وعدم التأثير فيما يدور حوله وقد هدفت هذه الدراسة الي التعرف على مدى انتشار مظاهر الاغتراب ودرجته بين طلبة الجامعات الاردنية و السودانية والتى حدد عناصرها الباحث بفقدان المعايير و الانعزال الاجتماعي وفقدان السيطرة واللامبالاة وفقدان المعنى وعدم الانتماء وخلصت نتائج الدراسة الى ان درجة الاغتراب مرتفعة بدرجة كبيرة حيث بلغت (٤٣ %) في السودان و (٤٩ %) في الاردن .

دراسة(وفاء موسى ، ٢٠٠٢) بعنوان الاغتراب لدى طلبة جامعة دمشق وعلاقته بمدى تحقيق حاجاتهم النفسية في سوريا. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاغتراب لدى طلبة جامعة دمشق وعلاقته بمدى تحقيق حاجاتهم النفسية و اثر كل من متغير الجنس (إناث ، ذكور) و العمر (الاقل من ٢٢ سنة، من ٢٢ حتى ٢٤ سنة، الاكثر من ٢٤ سنة) والسنة الدراسية (الثانية ، الرابعة) و الاختصاص (كليات علمية ، كليات ادبية) على الاغتراب وعلى الحاجات النفسية، وبلغ حجم عينة الدراسة ٥٦٨ طالبا وطالبة من جامعة دمشق من الاختصاصات التالية : طب بشري ، هندسة مدنية ، لغة فرنسية ، جغرافيا ، علم اجتماع ، صحافة ، ومن طلبة السنوات: الثانية ، الرابعة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واعدات الباحثة مقياسا للاغتراب ليقيس درجة الشعور باللاغتراب لدى طلبة الجامعة حيث ضم المقياس الابعاد التالية: اللامعيارية اللامعنى ، التشيئو ، العجز ، العزلة الاجتماعية ، التمرد ، اليأس ، اللاهدف، كما اعدت مقياسا للحاجات النفسية لقياس درجة تحقيق الحاجات النفسية لدى طلبة الجامعة وقد ضم المقياس الحاجات التالية : النضج الانفعالي ، الامن ، تحقيق الذات ، التعلق ، الاستقلال ، السيطرة ، الإنجاز ، العطف ، التغيير ، المكانة، واشارت نتائج الدراسة الى انه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمستوى الشعور باللاغتراب لدى طلبة جامعة دمشق تعزى لمتغير الجنس و السنة الدراسية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمستوى الشعور باللاغتراب لدى طلبة جامعة دمشق تعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة ٠,٠٥ لصالح الفئة العمرية الاقل من ٢٢ سنة (اقل اغترابا)

، وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمستوى الشعور باللاغتراب لدى طلبة جامعة دمشق تعزى لمتغير الاختصاص عند مستوى دلالة ٠,٠٥ لصالح الكليات العلمية (اقل اغترابا)، انه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمستوى تحقيق الحاجات النفسية لدى طلبة جامعة دمشق تعزى لمتغير الجنس والعمر والسنة الدراسية والاختصاص عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، و توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين مستوى الشعور بالاغتراب ومستوى تحقيق الحاجات النفسية لدى طلبة جامعة دمشق عند مستوى دلالة ٠,٠٥ .

دراسة(حليم بركات ، ٢٠٠٦) بعنوان الاغتراب في الثقافة العربية متاهات الانسان بين الحلم والواقع . استخدم المنهج التحليلي النقدي لطبيعة العلاقات السائدة بين الانسان والمؤسسات و الانظمة السياسية والاوضاع الاجتماعية العامة السائدة في المجتمع العربي المعاصر بشكل خاص وقام بتحليل واقع المجتمع العربي السائد من حيث واقع مغرب يحيل الشعب وبخاصة طبقاته وفئاته المحرومة والمهمشة الي كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة تحديات العصر، واستنتج حليم في هذه الدراسة ان المجتمع العربي في موقعه الهامشي يسعى باحساس مأساوي _ إنما من دون تخطيط و رؤية _ وبسب هذه الاوضاع يغترب المجتمع ، وليس الانسان فحسب عن ذاته فيصبح مستباحا ومعرضا للانهيار والاحتلال والى ان يأتي الوقت الذي يستعيد فيه الانسان سيطرته على مؤسساته وموارده ويتغلب على عجزه ، سيستمر الانهيار ، وربما بسرعة اقصى فأقصى نحو هوة لا قاع لها لذلك يستمر المجتمع العربي في موقعه الهامشي ساعيا بأحساس مأساوي لتجاوز حاضره الهزيل .

دراسة(محمد احمد ، ٢٠٠٧) بعنوان الاغتراب وعلاقته بالتماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعات في العراق. هدفت الدراسة الى قياس الشعور بالاغتراب وقياس التماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، كما هدفت الى التعرف على العلاقة بين الاغتراب والتماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعة ، والكشف عن دلالة الفروق في الاغتراب والتماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعة وفقا للمتغيرات الجنس (ذكور،إناث)، التخصص (علمي، انساني)، الجنسية (عراقي، وافد)، الجامعة (بغداد، التكنولوجية، المستنصرية، الإسلامية)، تكونت عينة البحث من (١٣٠) طالبا وطالبة من طلبة الجامعة فيهم (٧٦) من الذكور، و(٥٤) من الاناث، و(٩٠) طالبا تخصصه علمي و(٤٠) منهم تخصصه انساني، و(٧٠) منهم طالب عراقي و(٦٠) منهم طالب وافد، وقد قام الباحث ببناء مقياسين لكل من الاغتراب والتماسك الاجتماعي وتم التحقق من صدق كل مقياس باستخدام الصدق

الظاهري وصدق البناء والصدق المنطقي، اما الثبات فقد تم استخراجه بطريقتي اعادة الاختبار وطريقة الاتساق الداخلي، وبعد المعالجات الاحصائية باستخدام الاختبار التائي ومعامل ارتباط بيرسون، توصل الباحث الى وجود اغتراب بين طلبة الجامعة بصورة عامة ومابين مختلف الجامعات من جهة ثانية، واظهرت نتائج البحث مستوى معقولا من العلاقات الاجتماعية مابين الطلبة، وعدم وجود علاقة ارتباطية مابين الاغتراب والتماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعة .

دراسة(عبدالله سليم ، ٢٠٠٨) بعنوان ظاهرة الاغتراب لدى شباب العراق بعد الحرب الاخيرة ٢٠٠٣ .هدفت الدراسة الى التعرف على الاوضاع النفسية لدى الشباب العراقي ومدى شعورهم بالاغتراب على الواقع كما هدفت الدراسة الى مقارنة درجات طلبة الجامعة المستنصرية بدرجات طلبة جامعة اليرموك الاردنية، والكشف عن دلالة الفروق في الشعور بالاغتراب حسب متغير الجنس (ذكور،اناث) لكل من طلبة جامعتي المستنصرية واليرموك الاردنية ، واختار الباحث عينة من طلبة جامعة المستنصرية بلغت (١٥٠) طالب وطالبة، وعينة مماثلة لها من طلبة جامعة اليرموك الاردنية لإجراء المقارنة، قام الباحث بتصميم اداة خاصة لقياس الاغتراب وقام باستخراج صدقها بطريقة الصدق الظاهري، واستخدم طريقة التجزئة النصفية لاستخراج ثباتها، وبعد المعالجات الإحصائية المتمثلة باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة والاختبار التائي لعينتين منفصلتين توصل الباحث الى ان جميع افراد العينتين من الجامعتين وكلا الجنسين اظهروا شعورا واضحا بالاغتراب، وطلبة الجامعة المستنصرية اظهروا شعورا عاليا بالاغتراب فاق درجة شعور زملائهم من طلبة جامعة اليرموك، ووجود فروق دالة إحصائيا في الشعور بالاغتراب حسب متغير الجنس (ذكور،اناث) في جامعتي المستنصرية واليرموك الاردنية ولصالح ذكور جامعة المستنصرية فقط، وحصل طلبة الجامعة المستنصرية (ذكورا وإناثا) شعورا عاليا في مظهر(العجز) اكثر من المكونات الاخرى، في حين حصل طلبة جامعة اليرموك الاردنية (ذكورا واناثا) شعورا عاليا في مظهر(فقدان المعنى) .

دراسة(محاجنة محمد ، ٢٠٠٩) بعنوان دافعية الانجاز و علاقتها بالاغتراب لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس ام الفحم، في الاردن. هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على دافعية الانجاز و علاقتها بالاغتراب لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس ام الفحم وكما هدفت الدراسة الى الكشف عن اثر متغيري الجنس والصف على دافعية الانجاز والاغتراب لدى عينة الدراسة وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من طلبة المرحلة الثانوية في مدارس ام الفحم المسجلين في الفصل الاول من العام

الدراسي (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩) م ، وتكونت العينة النهائية من (٤٣٥) طالب وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية في مدارس ام الفحم ، منهم (١٨٦) ذكور و(٢٤٩) اناث واستخدمت الدراسة مقياس دافعية الانجاز لهيرمانز الذى طوره موسى للبيئة العربية ومقياس الاغتراب لجسر وجسر الذى طوره المدانات للبيئة الاردنية وذلك بعد التاكد من مواءمتها لمجتمع الدراسة وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين متغيري الاغتراب ودافعية الانجاز بمعنى اخر كلما زادت درجة الاغتراب قلت دراجة الدافعية للانجاز لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس ام الفحم ومن جهة اخرى اشارت نتائج تحليل التباين الثنائي المتعلقة بأثر الجنس والصف على متغيرى الاغتراب ودافعية الانجاز الى عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في درجة الاغتراب و دافعية الانجاز تعزى لجنس طلبة المرحلة الثانوية في حين ظهرت فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في درجتى الاغتراب ودافعية الانجاز تعزى للصف حيث كان طلبة الصف العاشر اكثر اغترابا من طلبة الحادي عشر و الثانى عشر واخيرا طلبة الصف العاشر اقل دافعية للانجاز مقارنة مع طلبة الصف الحادى عشر .

دراسة(اقبال محمد، ٢٠١١) بعنوان الاغتراب _ التمرد_ قلق المستقبل ،في جامعة الموصل بالعراق. هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى الاغتراب والتمرد قلق المستقبل لدى طلبة الجامعة ومعرفة قوة واتجاه العلاقة بين الاغتراب والتمرد والاغتراب وقلق المستقبل ومعرفة الفروق في العلاقة بين الاغتراب والتمرد وكذلك بين الاغتراب وقلق المستقبل تبعا لمتغيرات الجنس (ذكور_اناث) والمرحلة الدراسية (الثانية _الرابعة) وكذلك التعرف على الفروق في مستوى الاغتراب والتمرد وقلق المستقبل تبعا لمتغيرات الجنس (ذكور _اناث) والمرحلة الدراسية (الثانية _الرابعة) واجريت الدراسة على عينة مكونة من (٤٣٩) طالب وطالبة من جامعة الموصل و خلصت الدراسة الى : ارتفاع مستوى الاغتراب وقلق المستقبل وانخفاض مستوى التمرد لدى عينة البحث بشكل عام ووجود علاقة سالبة عكسية بين الاغتراب والتمرد و علاقة موجبة (طردية) بين الاغتراب وقلق المستقبل و عدم وجود فرق دال إحصائيا بين الاغتراب والتمرد وكذلك بين الاغتراب وقلق المستقبل تبعا لمتغيري الجنس و المرحلة الدراسية و وجود فرق دال إحصائيا في الفرق في مستوى الاغتراب تبعا لمتغير الجنس لصالح الذكور وعدم وجود فرق دال إحصائيا تبعا لمتغير المرحلة الدراسية (الثانية - الرابعة) وعدم وجود فرق دال إحصائيا في التفاعل ما بين متغيري الجنس و المرحلة الدراسية و وجود فرق دال إحصائيا في

الفرق في مستوى التمرد تبعا لمتغير الجنس لصالح الذكور ووجود فرق دال إحصائيا تبعا لمتغير المرحلة الدراسية ولصالح المرحلة الثانية وعدم وجود فرق في التفاعل ما بين متغيري الجنس والمرحلة الدراسية عدم وجود فرق دال إحصائيا في مستوى قلق المستقبل تبعا لمتغيري الجنس ومتغير المرحلة الدراسية وعدم وجود فرق دال إحصائيا في التفاعل ما بين متغيري الجنس والمرحلة الدراسية .

دراسة (عبدالخالق الختاتنة، ٢٠٠٩) بعنوان الكفاءات العلمية العربية بين الاندماج و الاغتراب دراسة تحليلية. هدفت الدراسة الى التعرف على الاغتراب لدى الكفاءات العلمية في الوطن العربي ومعرفة الخيارات السلوكية للكفاءات العلمية العربية لتجاوز الحالة الاغترابية وتوصلت الدراسة الى ان واقع الكفاءات العلمية يكشف عن فقدان السيطرة فى شقيه سلب المعرفة وسلب الحرية والمتمثل فى عدم تأثير الكفاءات العلمية فى مجريات الامور التى تحيط بها وتتفاعل معها، وسلب الحرية من خلال الانفصال عن الواقع، وفقدان السيطرة المرتفع يرافقه عدم القدرة على التنبؤ بنتائج السلوك وهو مايفضى الى حالة اللامعنى، وهو مقدمة للوصول الى اللامعيارية التى تستخدم فيها الكفاءات العلمية مجموعة من الطرق غير المسموح بها سياسيا واجتماعيا لتحقيق الغايات والاهداف فى ظل غياب الديمقراطية والحرية هذه هي الحالة الاغترابية التى تعيشها الكفاءات العلمية. والخيارات السلوكية للكافاءت العلمية العربية لتجاوز اغترابها تمثلت فى انسحاب جزء مهم من الكفاءات العلمية العربية من المواجهه بسب سياسات الاقصاء والسيطرة المطلقة ، ورضوخ نسب كبيرة من الكافاءات العلمية فلجأت الى خيارات عديدة لتخلص من الواقع السائد. مثلت الهجرة اهم سماتها والجزء الاخر سلك مسلك الانعزال والابتعاد عن الواقع واكتفى بالمراقبة الصامتة او الانصراف الى مجموعة من الاعمال الجانبية. والمواجهة بالتمرد الفردي والعمل الجماعي ان نسب كبيرة من الكفاءات العربية استخدمت المواجهة الفردية سواء المعلنة اوغيرالمعلنة، وهى بكل الاحوال لم تتحول الى نوع من الحركة الملموسة، واتسمت بعدم الفائدة وضعف التأثير، اما العمل الجماعي ضم الاحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية والنقابات المهنية فقد شكلت خيار اخر لمواجهه الواقع فقد شهد نوعا من النجاح في بعض الاقطار العربية.

ثانيا : الدراسات الاجنبية :

دراسـ ـة وايـ ـت (1970 White,Helm) بعنوان: بعض الخصـ ـائص العاليـ ـة الدرجـ ـة الدرجـة المنخفضة في تحقيـ ـق الـ ـذات، العلاقـ ـة بـ ـين الاغتـ ـراب مـ ـن وجهـ ـة نظـ ـر ذاتيـ ـة و اجتماعيـ ـة. هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين اغتراب الطالبات وبين تحقيق الذات، ومـ ـدى ارتبـ ـاط الاغتراب عن الذات بالاغتراب عن المجتمع بلغ حجـ ـم العينـ ـة (٨١ طالبة) مـ ـن طالبـ ـات الجامعـ ـة ومن السنة الثانية و استخدم مقياس شوستروم للتوجه الشخصي المستمد من نظرية ماسلو في تحقيق الذات ومقياس لوي (١٩٦٨) لقياس درجة الاغتراب عن المجتمع، وبينـ ـت نتـ ـائج هـ ـذه الدراسـ ـة الـ ـى وجود علاقة ارتباطية دالة بين الاغتراب عن الذات وبين الاغتراب عن المجتمـ ـع، وان عـ ـدم تحقيـ ـق الذات يرجع الـ ـى الاغتـ ـراب عـ ـن الـ ـذات والاغتـ ـراب عـ ـن المجتمـ ـع معـ ـا، كمـ ـا بينـ ـت نتـ ـائج الدراسـ ـة ان الطالبة التى تشعر بـ ـالاغتراب يتصـ ـف سـ ـلوكها بالعـ ـدوان والاكتئـ ـاب والقلـ ـق والـ ـرفض لمعـ ـايير و قـ ـيم المجتمع، كما تعاني الطالبة المغتربة من التمزق الداخلي واحتقار الذات وتنعكس هذه المشاعر علـ ـى المجتمع في صورة رفض لمعاييره وقيمه، وبالتالي فإن الطالبة التى لاتحقـ ـق ذاتهـ ـا نتيجـ ـة لاغترابهـ ـا لا تشعر بالتواصل مع الاخرين بل تشعر بعدم التقبل لنفسها و للاخرين .

دراسـ ـة هوانـ ـغ، شـ ـيو (Huang, Hsiu، ١٩٩١) بعنوان: الاغتـ ـراب و المشـ ـاركة فـ ـي انشـ ـطة الكليـ ـة للطـ ـلاب الـ ـدوليين هدفت هذه الدراسـ ـة الـ ـى معرفـ ـة الشـ ـعور بـ ـالاغتراب بالنسـ ـبة للطلاب الدوليين وفقا للمتغيرات التالية: الجـ ـنس، الوضـ ـع الاجتمـ ـاعي، طـ ـول الفتـ ـرة الزمنيـ ـة في الولايات التحدة وفي توكساس، مكان المشـ ـاركة فـ ـي انشـ ـطة الحـ ـرم الجـ ـامعي، فهـ ـم مهـ ـارة اللغة، وينظـ ـر للاغتـ ـراب علـ ـى انـ ـه شـ ـعور بـ ـالعجز واللامعنـ ـى و إبعـ ـاد اجتمـ ـاعي، صـ ـممت اداة لجمـ ـع المعلومات الديموغرافية ولقيـ ـاس مسـ ـتوى المشـ ـاركة والاغتـ ـراب لعينـ ـة عشـ ـوائية مختـ ـارة مـ ـن الطلبـ ـة الدوليين فـ ـي جامعـ ـة الجنـ ـوب الغربـ ـي، حللت الاسـ ـتجابات مـ ـن (١٨٥) مستجيب لايجـ ـاد العلاقـ ـة بـ ـين المتغيرات وقد بين التحليل إنـ ـه كلمـ ـا إشـ ـترك الطـ ـلاب الـ ـدوليين فـ ـي نشـ ـاطات الحـ ـرم الجـ ـامعي بدرجـ ـة اكبر كلمـ ـا شـ ـعروا بـ ـأنهم اقـ ـل اغترابـ ـا، ووجـ ـد ان الطـ ـلاب الاسـ ـيويين تحصـ ـلوا علـ ـى مقـ ـدار اكثـ ـر مـ ـن الاغتراب مقارنة مع الطلاب الغير اسيويين، وتوصلت النتائج الى انه يجب ان يتم تقييم الاحتياجات لمجموعات مختلفة من الطلاب الـ ـدوليين بشـ ـكل منفصـ ـل وخاصـ ـة عنـ ـد تصـ ـميم بـ ـرامج اللغـ ـة، ويجـ ـب على الـ ـدوليين اخـ ـذ زمـ ـام المبـ ـادرة لإسـ ـتخدام المصـ ـادر فـ ـي الحـ ـرم الجـ ـامعي التـ ـي يمكـ ـن ان تساعدهم على التكيف مع البيئة بطريقة اسهل .

دراسة أرثور قولد سميث (Arthour, Gold smith, 1996) بعنوان: العلاقة بين الاغتراب والبطالة واحترام الانسان بذاته والإحباط . وتكونت العينة من (١٩٨) فردا تتراوح أعمارهم ما بين (١٤ _ ٢١) عاما. وقام الباحث بجمع معلومات تفصيلية خاصة بالصفات الشخصية . وكان من النتائج أن للبطالة تأثيرا مدمرا على احترام الإنسان لذاته، وكذلك على إحساسه بالاغتراب والإحباط. ويرى الباحث أن السياسات التى تهدف إلى تقليل حدة البطالة ستؤدى إلى تحسين الناحية النفسية .

دراسة لاين ودورتي (Lane and Daugherty, 1999) بعنوان: علاقة الاغتراب الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين. هدفت الدراسة الى معرفة علاقة الاغتراب الاجتماعي بأوساط الطلبة الجامعيين من طلبة الجامعة الامريكيين الاصل و الامريكيين من اصل يوناني وفقا لمتغير الجنس وقد اجريت الدراسة على عينة من طلبة الجامعة بلغ حجمها (١٧٨) طالبا في قسم علم النفس (٥٨) من الطلبة الإناث و (٢٩) من الطلبة الذكور من الجامعات الأمريكية ، استخدم مقياس الاغتراب الاجتماعي ومسح اجتماعي لمعرفة مستويات الطلبة (الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، الأكاديمي). وخلصت الدراسة الى النتائج التالية : أثير التفاعل المحتمل الاجتماعي في ... ليس له دلالة بالنسبة لمتغير الجنس ولكن هناك تأثير للعوامل الاجتماعية والثقافية في الاغتراب الاجتماعي لدى الطلبة اليونانين وفقا لمتغير الجنس و اكدت الدراسة علي ان الاغتراب الاجتماعي لدى الذكور اعلى من الاناث وان الاغتراب كان اقل لدى الطلبة الأمريكيين من الاصل اليوناني.

دراسة سوغيورا (Sugiura, T) بعنوان التغير التطوري في علاقته بدافعين للانتماء والاغتراب الذاتي. هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين نوعين من الدوافع في الانتماء هما رفض في مسألة الانتماء والاغتراب وذلك حسب متغير الجنس، وبلغ حجم العينة (١٣٦) طالبا وطالبة من طلاب مدارس الصفوف الوسطى ومن عمر (١٣ ,٥٦) سنة و (٥٢٨) طالبا وطالبة من طلاب مدارس الصفوف العليا ومن عمر (١٦ ,٢٩) سنة و (٢٣٣) طالبا وطالبة من طلاب الجامعة ومن عمر (٢٠ ,٤٩) سنة، وجميع الطلاب كانوا من مدارس وجامعات في اليابان، وكانت اداة الدراسة عبارة عن اسئلة تعلقت بالدافعين للانتماء والاغتراب والهوية الذاتية، ووصلت نتائج الدراسة الى وجود عدد كبير من الطلبة الذين يشعرون بالانتماء وعدد كبير ايضا يشعرون بعدم الانتماء، وكانت ميول الانتماء سلبية لارتباطها بالاغتراب اى كلما ازدادت مشاعر

الاغتراب قل الشعور بالانتماء، بينما كان الميل للرفض إيجابيا بالنسبة لارتباطه بـ الاغتراب، وكان الميل للرفض لدى الاناث سلبيا استنادا لمتغير العمر، وكان الرفض في علاقته بالاغتراب سلبيا لدى الإناث في الصفوف الاولى من المدارس الثانوية، لكنه إيجابي لدى الذكور في الجامعات، واظهرت النتائج ايضا بأن الميول الرافضة تظهر ايجابية لدى طلبة الصفوف الاولى في المدارس الثانوية .

دراسة مركز الديمقراطية (Center for Democracy, 2000) بعنوان: الإنترنت وحقوق الإنسان، حيث يشير إلى أن استخدام الإنترنت يعد بمثابة أحد الحقوق السياسية العلمية، الأمر الذي يشكل تهديدا جديا للأنظمة القمعية. وتبرز الدراسة المجالات العديدة لاستخدام الإنترنت في مجال حقوق الإنسان. ولعل أبرزها الاتصالات ونقل المعلومات، واستخدامها أيضا في كشف انتهاكات حقوق الإنسان وإطلاع الناس عليها، وقد أتاحت قوائم البريد الإلكتروني تكاثر البيانات الخاصة بالانتهاكات الممارسة في حقوق الإنسان، ويفيد الإنترنت أيضا في جمع المعلومات حيث يستطيع الفرد جمع كمية من المعلومات من خلال زيارة العديد من المواقع .

دراسة جلال و عزت (Jala and Azita, 2011) بعنوان: مشاعر الاغتراب الاجتماعي : مقارنة بين شباب سويديين مهاجرين وغير مهاجرين. هدف الدراسة هو البحث في حالة الاغتراب الاجتماعي المرتفعة لطلاب المدارس السويدية فيما يتعلق بالجنس والعمر، اختيرت العينة عشوائيا من طلاب المدارس الثانوية الذين تتراوح اعمارهم بين (١٥،١٩) وشارك في الدراسة(٤٤٦) طالبا واستخدم استبيان جيسور، وإستبيانة جيسور للاغتراب العام لاستكشاف مشاعر الاغتراب الاجتماعي، واجري تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات بين الاغتراب و العمر والجنس وخلفية المهاجر، واظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين خلفية المهاجر والاغتراب وقد تبين ان المهاجرين من الجيل الاول شعروا بالغربة اكثر من المهاجرين من الجيل الثاني، وشعر المهاجرون من الجيل الثاني بالغربة اكثر من المواطنين الاصليين، وتبين ان للمراهقين المهاجرين الدرجات العليا على المقياس الفرعي للانعزال الاجتماعي مقارنة مع المهاجرين من الجيل الثانى والسويديين الاصليين، ومع ذلك كان للمهاجرين من الجيل الثاني الدرجات العليا على مقياس اللامعنى الفرعي مقارنة مع مهاجري الجيل الاول والسويديين الاصليين، وتبين ان العمر عنصر هام من الدرجة الثانية، فقد توصل البحث الى ان مشاعر الاغتراب اعلى بكثير بين اصغر و اكبر الطلاب ولكن اقل بالنسبة لأولئك الذين تتراوح اعمارهم بين (١٧) سنة، وقد اقتصرت

الدراسة على عدد من المشاركين من خلفيات ثقافية مختلفة في العينات المهاجرة، وبالتالي لم يكن بالامكان مقارنة مشاعر الاغتراب بين الطلاب من خلفية ثقافية مختلفة .

دراسة بول بيلار (Paul pillar, 2011) بعنوان: الاغتراب والتمرد في العالم العربي . وقد اثار ذلك تساؤلات المنطقة بأسرها لما يجري والسبب يحدث على الاقل بسب الظروف الخاصة بكل بلد، وبالنظر إلى التاريخ الحالي في الشرق الاوسط امرمفهوم وإلى حد ما له مايبرره، وهناك تأثير واضح لأنتقال العدوى في اللعب، ومع الاضطرابات في بلد واحد والاضطرابات الملهمة في بلدان اخرى وفى اماكن اخرى من المنطقة ،ومطالب تبذل فى مختلف البلدان تدور حول موضوع مشترك من السيادة الشعبية وبعض المشاكل والظروف التى حفزت هذه المطالب التى لها العديد من أوجه الشبه من بلد الى اخر في الشرق الاوسط . الاضطراب هو في المقام الاول ثورة ضد سياسة متكلسة مغلقة وضد النظم الاقتصادية التى اتسم بها الشرق الاوسط منذ عقود، والاحتجاجات تعكس مزيجا من المظالم الاقتصادية نتيجة لعدة ظروف وعدم وجود قنوات سياسية راسخة لتوجيه هذه المظالم، وقد تم تقييد الاقتصادات العربية من جهة الدولة ، واظهرت تباطؤ نمو مخيب للأمال ويعنى ذلك بأنها هزيلة ، والفرص الضئيلة للشباب لتحقيق حاجاتهم، ادى ذلك الى التحرك التصاعدي . وكانت أنظمة الحكم العربية ومعظمها شمولية البنى التى جعلت من الشرق الأوسط المنطقة ألاقل ديمقراطية فى العالم، وان الاشكال الديمقراطية مثل المجالس التشريعية العاجزة إلى حد كبير او تحت سيطرة الحزب الحاكم وهى ليست مركبات من اجل التغيير، وادى ذلك الى مشاعر الاحباط المتصلة بالمعايير المعيشية وندرة الفرص الشخصية والمهنية وليس لديهم مكان للخروج إليه الا الشارع، إن لم يكن إلى قنوات اكثر تطرفا وعنفا إزاء هذه العيوب النظامية والمؤسسية ، وعززت المشاعر والمواقف الاخرى ذات الصلة الحافز من اجل التغيير. والشعور بالاغتراب عن النظام القائم، والناس يشعرون بأنهم يخضعون الى الجوانب السياسية والاقتصادية وتأمر عليهم بدلا من الشعورأنهم ينتمون إليها ، وزيادة التحضر في العقود الاخيرة، مما ادى إلى نسب كبيرة من السكان العرب إلى كسر العلاقات القديمة (القرية، القبيلة، الاسرة) وتضخم الاغتراب، ونتيجة لذلك قد شعر معظم السكان في معظم الدول العربية ان حصتهم ضئيلة او معدومة فى النظام القائم، وكان لأشى هناك تخسره فى الانتفاضة على هذا النظام مهما كان الألم ومهما كانت ردة فعل النظام القائم . الشعور بالعجز والاغتراب يفسر الموضوع المهيمن، سمعت فى الساحات الثورية مثل ميدان التحرير فى القاهرة، يقولون نحن نقوم بهذا بأنفسنا، وكان

المتظاهرون ليس لديهم قضية او إيديولوجية وضعت من قبل شخص اخر، انه انشراح فى شعورهم وجد حديثا على وجه التحديد وعكس ماكانوا يشعرون به قبل الثورة، وبالنسبة للعديد من المشاركين فى التمرد، والحقيقة كانوا يفعلون ذلك بطبيعة الحال بأنفسهم، وهناك اهداف موضوعية اكثر تحديدا تتعلق بإنشاء الإ جراءات والمؤسسات للديمقراطية حقيقية . ومحاسبة وعقاب انتهاكات الانظمة القديمة، وأن هذه الانتهاكات التى تحصل على اكبر قدر من الاهتمام تتلخص فى نوعين النوع الاول: الفساد ليس فقط بسبب الجوانب الاخلاقية و القانونية للفساد فى حد ذاته ولكن لانه ايضا يرمز إلى نظام اكبر من عدم المساواة وامتيازات إضافية للنخبة الحاكمة. والنوع الثاني : العشوائية القاسية وغالبا مااستخدمت القوة فى محاولة لهزيمة المعارضة وفرض النظام، واستخدام القوة ادى إلى الاستجابة لثورات الربيع العربي، وقد اضاف هذا عنصر للثورات لتديم نفسها بنفسها، تحدث احتجاجات نظام يستجيب بقوة ويلحق خسائر، والضحايا اصبحت مدعاة للاحتجاجات فى وقت لاحق.

دراسة أخبار لاهور (News Lahore, 2012)، بعنوان: باكستان : الاغتراب الاجتماعي والفقر . الاغتراب الاجتماعي هو واحد من الابعاد المتعددة التى تصاحب تزايد الفقر، والتى يعيشها المحرومين والفقراء فى باكستان الذين يشعرون بالعزلة، تغافل، أزدراء، نفور، وتجاهلهم على المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، وكان هذا التوافق في برنامج حواري نظمه المجتمع المدني لاهور، والذى شمل مشاركين من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والفقراء الذين يواجهوا هذا التميز. ويقول بشارات على انه عندما يتم استبعاد الشخص اجتماعيا بسب الفقر لايمكن اعادة اندماجه اجتماعيا الاعند حصوله على الثروة وهذا حال كثير من الفقراء ، فى حين مجرم مثل المغتصب وغيره يمكن اعادة دمجهم فى المجتمع، والفقراء الذين وضعهم ليس بسبب اختيارهم لاتوجد لديهم فرصة فى اى وقت مضى او قادم لاعادة دمجهم فى المجتمع ، ويمكن ان يكونوا من ذوى خبرة الاغتراب الاجتماعى جماعيا وفرديا . وأشار نافيد خان أنور، وهو خبير اقتصادى وناشط فى المجتمع المدنى ويرى ان انعدام فرص الحصول على الموارد والمعلومات والفرص والقوة والحركة عادة ماتتداخل مع الحرمان الاقتصادى، واحيانا من قبل عوامل اجتماعية و ثقافية على سبيل المثال التسلسل الهرمي الاجتماعي التقليدى، الدين، العرق، اللون، سمات الفرد، سلوك المجتمع، ويرى ان المنحرف فى كثير من الاحيان بين الجنسين واعرب عن اسفه، وقال إنا كأفراد وأسر نناضل من اجل تغطية نفقاتهم ولديهم القليل من الوقت للأصدقاء والجيران او لأنشطة

المجتمع والاهتمامات . وقال متطوع فى جمعية باكستان للمعاقين طاهر أحمد ان انواع الناس الذين يستبعدون تشمل الفقراء جدا، والمعوقين جسديا(المكفوفين، الصرع، الاشخاص الذين يعانون من مرض الجذام) وملتقطى الخرق والفقراء المعدمين، الطبقات المنخفضة والعاطلين عن العمل، والناس الذين يعيشون فى منطقة معروفة بارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وقال هناك ثلاثة ابعاد رئيسية من التهميش الاجتماعي لعملية الاغتراب والعزلة (الاستبعاد الاجتماعى، العلاقات الاجتماعية المتوترة وتناقص التماسك الاجتماعى، العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين على مستوى المجتمع المحلى)، وقال الدكتور كيشورا دهينجرا اخصائى اجتماعى ان مشكلات المعاقين غير مرئية وتقتصر على منازلهم مخفية عن الرأى العام، ويتم استبعادهم من المجتمع وعدم المبالاة اتجاههم فى كل مكان وارتفاع الخطوات فى الاماكن العامة لعدم وجود مصاعد، والنقل غير المريح، والطرق الوعرة، وحتى المستشفيات ليس بها وسائل الراحة كالكراسى المتحركة، واضاف ان العالم بالنسبة لهم غير قابل للوصول .

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

تصحيح الاستبيانة

المعالجة الإحصائية

أولا :مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من سكان مدينة البيضاء، ويبلغ عدد سكانها ١٣٠ ألف تقريبا وبكل فئاتها، وتقع المدينة في الجبل ألاخضر بشرق ليبيا، وهي شرق مدينة بنغازي بمئتان كيلو متر، وغرب مدينة درنة بمائة كيلو متر، وتبعد عن ساحل البحر الابيض المتوسط بخمسة عشر كيلو متر تقريبا .

ثانيا :عينة الدراسة

أما عينة الدراسة فقد بلغ حجمها (٥٠٤) وتم استخدام العينة العشوائية الطبقية، حيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات أو فئات تمثل خصائصه، وتم الاختيار العشوائي للعدد المطلوب من كل فئه حيث كان لكل فرد من افراد المجتمع حظوظ متساوية في أن يجرى اختياره من بين افراد العينة .

ثالثا :أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الاستبانة لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، فعند صياغة الاستبانة تم التركيز علي وضوح الأسئلة والدقة في اختيار الفقرات حتى يتم الإجابة عليها بشكل محدد وقد احتوت الاستبانة علي الأتي :

أولا: الخصائص والخلفيات الاجتماعية لعينة الدراسة، والمتمثلة في: الجنس، العمر، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، الحالة التعلمية، مكان الولادة، المهنة .

ثانيا : أسئلة الاستبانة، حيث احتوت الاستبانة على (١٤٩) سؤال مغلق مقسمة على محاور الدراسة المختلفة وهي كما يلي:

١) محور علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة ويشمل:

أ- محور فقدان السيطرة ببعديه سلب المعرفة، ويتضمن (١٧) سؤالا، وسلب الحرية، ويتضمن (١٤) سؤالا.

ب- محور اللامعنى (فقدان المعنى)، وتضمن (١٨) سؤالا.

ج – محور اللامعيارية (فقدان المعايير)، وتضمن (١٦) سؤالا.

٢) محور علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة ويشمل:

أ- محور عدم الرضى، وتضمن (١٨) سؤالا.

ب- محور الرفض، وتضمن (١٦) سؤالا.

٣) محورعلاقة التكيف المغترب بالثورة ويشمل:

أ- محورالانسحاب واللامواجهة، وتضمن (١٥) سؤالا.

ب- محور الخضوع والاستسلام، وتضمن (١٥) سؤالا.

ج- محور التمرد، وتضمن (٢٠) سؤالا.

رابعا: صدق الأداة

بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة بشكله الاساسي، وضمانا لصدق ألاداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، فقد تم عرض الاستبانة على المحكمين المختصين في علم ألاجتماع والدراسات الإجتماعية للتأكد من تغطية الاستبانة لجميع أبعاد الدراسة، وكذلك للتأكد من صحة ودقة ألاسئلة وعلى ضوء المقترحات ووجهات النظر التي أبداها المحكمين على الاستبانة، صممت ألاداة بشكلها النهائي.

خامسا: ثبات الأداة

بهدف الكشف عن ثبات أداة الدراسة تم تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكونة من (٥٠) فرد من مجتمع الدراسة وتم استثناؤهم من العينة الأصلية، وحساب معامل الارتباط (بيرسون) بين التطبيقين، كما تم حساب الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على عينة الدراسة الأصلية، وكانت جميع معاملات الثبات مقبولة، حيث يعتبر معامل الثبات مقبول إذا زاد عن (٠.٧٠)، جدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١)

نتائج اختبار الثبات بطريقة الإعادة (Test R.test) لجميع مجالات الأداة والأداة ككل

الرقم	المجال	معامل كرونباخ ألفا	معامل ثبات الإعادة
١	**مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي**	٠.٩٣	٠.٨٣
أ	سلب المعرفة	٠.٨٨	٠.٨٨
ب	سلب الحرية	٠.٨٥	٠.٨٩
ج	اللامعنى (فقدان المعنى)	٠.٨٧	٠.٨٠
د	اللامعيارية (فقدان المعايير)	٠.٨١	٠.٨٦
٢	**مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي**	٠.٩١	٠.٨٧
أ	عدم الرضا	٠.٨٧	٠.٨٧
ب	الرفض	٠.٨٨	٠.٨٣
٣	**مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي**	٠.٩٣	٠.٨٩
أ	الانسحاب واللامواجهه	٠.٨٧	٠.٧٨
ب	الخضوع والاستسلام	٠.٨٩	٠.٧٦
ج	التمرد	٠.٩٣	٠.٨٠
الأداة ككل		٠.٩٦	٠.٩٤

يظهر من جدول (١) أن معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة تراوحت بين (٠.٨١-٠.٩٣) أعلاها للمحورين **" مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي " " مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي "** ومجال "التمرد" وجاء بعده محور **" مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي "** بمعامل ثبات بلغ (٠.٩١)، ثم مجال "الخضوع والاستسلام " بمعامل ثبات بلغ (٠.٨٩)، كما بلغ معامل الثبات للأداة ككل (٠.٩٦)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

ويظهر من الجدول أن معاملات ثبات الإعادة لمجالات أداة الدراسة تراوحت بين (٠.٧٦-٠.٨٩) أعلاها لمجال " سلب الحرية " والمحور الرابع" **مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي** " وجاء بعدها المجال " سلب المعرفة " وأدناها لمجال " الخضوع والاستسلام"، كما بلغ معامل الثبات للأداة ككل (٠.٩٤)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

سادسا: تصحيح الاستبانة

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (١٤٩) فقرة، يضع المستجيب إشارة (√) أمام كل فقرة لبيان مدى تطابق ما يرد في الفقرة مع قناعته الشخصية، وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي، وهي: موافق إلى درجة كبيرة جداً (٥) درجات، وإلى درجة متوسطة (٤) درجات، وإلى درجة قليلة (٣) درجات، إلى درجة قليلة جداً (٢) درجة، إلى درجة غير موافق مطلقاً (١) درجة، وقد تم تصنيف المتوسطات الحسابية على النحو التالية:

. متوسط حسابي (أقل من ٢.٣٣) درجة تقدير منخفضة.

. متوسط حسابي (٢.٣٤ – ٣.٦٦) درجة تقدير متوسطة.

. متوسط حسابي (٣.٦٧) درجة تقدير مرتفعة.

سابعا: المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام برنامج الرزم الإحصائي(SPSS) من خلال:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة الشخصية والوظيفية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة.
- اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample T.Test).

الفصل الرابع

تحليل النتائج ومناقشتها

تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

أولا: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية

١- الجنس:

الجدول (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٣٦٦	٧٢.٦
	أنثى	١٣٨	٢٧.٤
	المجموع	٥٠٤	١٠٠.٠

يشير الجدول رقم (٢) بوضوح إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، إذ كانت نسبتهم (٧٢,٦%) بينما نسبة الإناث شكلت (٢٧,٤%) من مجموع أفراد العينة .

٢-العمر:

الجدول (٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
العمر	٢٠ فاقل	٣٢	٦.٣
	٢١-٣٠	١٢٣	٢٤.٤
	٣١-٤٠	٢٣٠	٤٥.٦
	٤١-٥٠	٧٩	١٥.٧
	٥١-٦٠	٢٧	٥.٤
	٦١ فأكثر	١٣	٢.٦
	المجموع	٥٠٤	١٠٠.٠

يشير الجدول رقم (٣) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر أن نسبة الذين تقع أعمارهم ٣١-٤٠عام هي أعلى النسب، وتلتها نسبة الفئة الواقعة أعمارهم ما بين ٢١-٣٠ سنة والفئة

الواقعة أعمارهم ما بين ٤١–٥٠ سنة، ثم تلتها الفئة الواقعة أعمارهم من ٢٠ فأقل، تلتها نسبة الفئة الواقعة أعمارهم من ٥١–٦٠ سنة، والفئة العمرية الأقل الواقعة أعمارهم أكثر من ٦١ سنة .

٣–الدخل الشهري

الجدول (٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري بالدينار

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الدخل الشهري بالدينار الليبي	أقل من ١٠٠	٢٩	٥.٨
	١٠١-١٥٠	٢٥	٥.٠
	١٥١-٢٠٠	٢٩	٣.٦
	٢٠١-٢٥٠	٢٥	٤.٦
	٢٥١-٣٠٠	٢٣	٤.٦
	٣٠١-٣٥٠	٢٠	٤.٠
	٣٥١-٤٠٠	٣٧	٧.٣
	٤٠١-٤٥٠	٣٣	٦.٥
	٤٥١-٥٥٠	٥٥	١٠.٩
	501فأكثر	٢٤١	٤٧.٨
	المجموع	٥٠٤	١٠٠.٠

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول رقم (٤) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يشكلون ما يقارب نصف أفراد العينة نسبتهم (٤٧,٨%) تقع دخولهم أكثر من ٥٠١ دينار ليبي، جاءت بعدها نسبة الذين تقع دخولهم بين ٤٥١–٥٠٠ دينار بنسبة (١٥,٩%) وبعدها نسبة الذين تقع دخولهم بين ٣٥١–٤٠٠ بنسبة(٧,٣%)، وتلتها نسبة الذين تقع دخولهم بين ٤٠١–٤٥٠ بنسبة (٦,٥%) ثم تلتها نسبة الذين تقع دخولهم أقل من ١٠٠ دينار بنسبة (٥,٨%).تلتها نسبة الذين تقع دخولهم بين ١٠١–١٥٠ بنسبة (٥,٠%) وبعدها نسبة الذين تقع دخولهم بين ٢٠١–٢٥٠ وبين ٢٥١–٣٠٠ بنسبة متساوية (٤,٦%) ثم نسبة الذين تقع دخولهم بين ٣٠١–٣٥٠ بنسبة (٤,٠%) وأخيراً نسبة الذين تقع دخولهم بين ١٥١–٢٠٠ بنسبة (٣,٦%).

٤- الحالة الاجتماعية

الجدول (٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	أعزب	١٣٩	٢٧.٦
	متزوج	٢٨٥	٥٦.٥
	مطلق	٤٠	٧.٩
	أرمل	٤٠	٧.٩
	المجموع	٥٠٤	١٠٠.٠

تبين نتائج الجدول رقم (٥) أن غالبية أفراد العينة بنسبة (٥٦,٥%) من فئة المتزوجين وتلتها فئة العازبين بنسبة (٢٧,٦%) وتوزعت باقي النسب على الحالات الاجتماعية الأخرى بنسبة (٧,٩%) للمطلق وكذلك نسبة (٧,٩%) للأرمل.

٥- الحالة التعليمية

الجدول (٦)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة التعليمية

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الحالة التعليمية	أمي(لا يقرأ و لا يكتب)	٨	١.٦
	ابتدائي(قراءة و كتابة)	٣٥	٦.٩
	إعدادي	٦٤	١٢.٧
	ثانوي	٨٧	١٧.٣
	دبلوم (معهد متوسط)	٧٠	١٣.٩
	جامعي	٢٠٤	٤٠.٥
	دراسات عليا	٣٦	٧.١
	المجموع	٥٠٤	١٠٠.٠

تكشف النتائج الواردة في الجدول رقم (٦) ان النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة (٤٠,٥%) هم من حملة الشهادة الجامعية، وجاء بعد ذلك نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية (١٧,٣%)، وتلتها نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية (١٢,٧%) وجاء بعد ذلك نسبة الحاصلين على شهادة

الدراسات العليا (٧,١%)، وتأخذ النسب تقل كلما تدنت المستويات التعليمية فكانت (٦,٩%) للحاصلين على الشهادة الابتدائية، بينما كانت نسبة لمن لا يعرف القراءة والكتابة (أمي) (١,٦%).

٦-مكان الولادة:

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان الولادة

المتغير	**الفئات**	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
مكان الولادة	مدينة	٣٥٥	٧٠.٤
	قرية	١٠٧	٢١.٢
	بادية	٤٢	٨.٣
	المجموع	٥٠٤	١٠٠.٠

يتضح من الجدول رقم (٧) أن غالبية عينة الدراسة (٧٠,٤%) هم من مواليد المدن و(٢١,٢%) من مواليد القرى، و (٨,٣%) من مواليد البادية.

٧-المهنة

الجدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المهنة

المتغير	**الفئات**	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
المهنة	موظف حكومة	٢٦١	٥١.٨
	موظف قطاع خاص	٣٩	٧.٧
	أعمال حرة	٣٥	٦.٩
	فلاح	٤١	٨.١
	طالب	٤١	٨.١
	متقاعد	٩	١.٨
	عامل	٧٨	١٥.٥
	المجموع	٥٠٤	١٠٠.٠

يكشف الجدول رقم (٨) بوضوح أن غالبية أفراد عينة الدراسة (٥١,٨%) هم من العاملين في القطاع الحكومي، بينما شكلت نسبة العمال (١٥,٥%) وشكلت نسبة الفلاحين (٨,١) وكذلك نسبة الطلبة

(٨,١) والعاملين في القطاع الخاص بلغت نسبتهم (٧,٧) و العاملين في العمل الحر بلغت نسبتهم (٦,٩) وشكلت نسبة المتقاعدين (١,٨%).

ثانيا: علاقة الاغتراب الاجتماعي بالثورة الليبية.

١. علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي

للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات علاقة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test) للكشف عن علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي، جدول (٩) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	قيمة(t)	مقياس القوة
١	فقدان السيطرة	4.30	0.53	٢	٥٤.٧١٥	مرتفعة
٢	اللامعنى (فقدان المعنى)	4.57	0.80	١	٥٦.٨٧٤	مرتفعة
٣	اللامعيارية (فقدان المعايير)	4.29	0.50	٣	٥٧.٥٨١	مرتفعة
المتوسط العام		4.31	0.43		٦٨.٨٢	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (٩)، والذي يمثل نتائج المتوسطات الحسابية لجميع مجالات علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي، أن المتوسطات الحسابية للمجالات الثلاث لمرحلة التهيؤ للاغتراب كانت قوية وهي فقدان المعنى وفقدان السيطرة وفقدان المعايير وبلغت

متوسطاتها الحسابية (٤,٥٧) و(٤,٣٠) و(٤,٢٩) على التوالي، وتجدر الإشارة هنا أن جميع مجالات مرحلة التهيؤ للاغتراب حصلت على مؤشرات مرتفعة وقوية، وهو مايشير الى وجود علاقة قوية لمرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع الليبي، وقد يعود ذلك إلى أن مؤشر بداية هذه المرحلة يعبر عن الاوضاع العامة فى المجتمع العربي الليبي، الذى مورس بحقه سياسات ادت الى اغترابه عن واقعه وخاصة فى جانب فقدان المعنى، وفقدان السيطرة، وفقدان المعايير، حيث اتسمت هذه المرحلة بتجريد كافة مكونات المجتمع الليبي من مقوماته البشرية الاساسية. ونلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) مما سبق أن مجال فقدان المعنى في مرحلة التهيؤ للاغتراب، احتل المرتبة الأولى على مجالات مرحلة التهيؤ للاغتراب وقد يرجع ذلك إلى عدم وضوح الأهداف الاجتماعية، واعتماد العلاقات بين الناس في أغلب الأحيان على المصالح الشخصية وقلة تقدير المجتمع للمواطن ودوره، والأوضاع النفسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة، التي مرت بها ليبيا والتي عاشها الليبيين أثناء فترة النظام السابق أدت إلى ظهور مشاعر فقدان المعنى التي أدت إلى اليأس والاكتأب والملل والقلق، وتنشأ هذه المشاعر عندما يجبر المواطن على الاختيار بين بدائل لا يكون بينهما مفارقات حقيقة اي استجابة المواطن لما يريد منه الآخرون أن يفعله ويصل به ذلك إلى حالة الضيق والملل.

فعندما يكون الفرد غير قادر على التحكم في الأحداث، فمن الطبيعي والحال، أن لا يتمكن من فهمها أو معرفة سرها، لذا يصعب توقع حدوثها، وعلى ذلك فإن عدم القدرة على التحكم فى الأحداث أو التأثير في مجرياتها يفضي إلى صعوبة فهمها، ومن ثم فقدان معناها (حسن، ٢٠٠٨ :٢٠).

فالفرد المغترب يشعر بالفزع نتيجة عدم توافر أهداف أساسية تعطي معنى لحياته وتحدد وتثير نشاطاته وهكذا يجد نفسه إمام اختيارات بلا معنى بل حياته بلا مغزى (الجبوري، ١٩٩٦: ٣٨).

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عبدالله سليم، ٢٠٠٨) والتى اجريت على عينتين لكل من طلبة جامعتى المستنصرية بالعراق واليرموك بالأردن والتى بينت ان طلبة جامعة اليرموك لديهم شعورا عاليا فى مظهر فقدان المعنى للاغتراب .

أما فيما يتعلق بمجال فقدان السيطرة في مرحلة التهيؤ للاغتراب، فقد احتل المرتبة الثانية على مجالات مرحلة التهيؤ للاغتراب، وقد يرجع ذلك إلى فقدان المواطن العربي الليبي القدرة على مواجهة المواقف الاجتماعية والتأثر بها، وأصبح المواطن يفقد السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته، فمصيره وإرادته ليسا بيديه بل تحت سيطرة النظام الذي يدعي بأنه يتسم بالحرية والديمقراطية في سبيل أحكام سيطرته على الشعب والمواطن، والتحكم في وعيهم، وهو يهدف من هذا إلى تجريدهم من الحس النقدي ويستبق بذلك اي وعي معارض يقع خارج إطار النظام، وقام النظام السابق بسلب حرية الجماهير وإرادتهم الحرة ودورهم الواعي والفاعل في التاريخ، وإغراق المجتمع في مستنقع من الجهل بل وإرغامة على استحسان الهمجية والإلقاء بهم في دوامة السيطرة التي تحكمها فوضى النظام.

ويرى بلونر Blouner بأن الشخص يكون منعدم القوة حينما يتحكم فيه شخصا آخر أو نظام مجرد لا شخص كالنظام البيروقراطي ولا يقدر أن يحرر نفسه في هذه التبعية والقوة الخارجية التي تسيطر عليه، عندها يكون في حالة انعدام الحرية وانتفاء التحكم الذاتي (إسكندر، ١٩٨٨: ٢٢٥).

ومن هنا يعيش الشعب في المجتمع العربي كابوساً لا حلما، إنه محاصر ودائرة الحصار تضيق باستمرار، فيضطر بفعل اليأس للانشغال بتدبير شؤونه الخاصة، وتحسين أوضاعه المعيشية والمادية على حساب كرامته وإنسانيته وطاقات الإبداعية، لقد سلبته هذه المؤسسات حقوقه وحرياته في السيطرة على إنتاجه في مختلف الحقول (حليم بركات، ٢٠٠٦ :٨).

وبهذا الخصوص اكدت دراسة (حليم بركات، ٢٠٠٦) فيما يتعلق بفقدان السيطرة ان المجتمع العربي فى موقعه الهامشى يسعى باحساس مأساوي بدون تخطيط ورؤية وبسبب هذه الاوضاع يغترب المجتمع، ويصبح مستباحا ومعرضا للانهيار والاختلال الى ان يأتى الوقت الذى يستعيد فيه الانسان سيطرته على مؤسساته وموارده ويتغلب على عجزه.

إما فيما يتعلق بمجال فقدان المعايير في مرحلة التهيؤ للاغتراب، فقد احتل المرتبة الثالثة على مجالات مرحلة التهيؤ للاغتراب، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام برغبات وحاجات المواطن الليبي من قبل القائمين على المجتمع، وعجز المواطن على تحقيق أهدافه، وتأثير الظروف الاقتصادية والأوضاع المعيشية السيئة وعدم الحصول على الحقوق الا بوسائل غير مشروعة وافتقار النظام السابق إلى رؤية إستراتيجية وانتشار الفساد في الدوائر الحكومية وبين النخبة الحاكمة وانتهاكات حقوق الإنسان، وغياب المحاسبة والشفافية أدى ذلك إلى فقدان المواطن الليبي لبعض المعايير والقواعد السائدة في المجتمع، نظراً لعدم ثقته في النظام السابق ومؤسساته، ولهذا أصبح المواطنين في حالة من الشك فيما ينبغي عليهم إتباعه وما هو عليهم أن يتركوه، وما هو خطأ وما هو صواب وماهو ممكن وما هو غير ممكن .

فالانحراف غير مسؤول عنه الفرد بالمرة، بل إن النظام الاجتماعي برمته هو الذي يتحمل وزر الانحراف الحادث في سلوك الأفراد، ويحدث الانحراف عندما تعجز الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية عن تحقيق أهداف الفرد (الدوري ١٩٨٤: ٢٣٧).

ورفض الفرد للقيم والمعايير والقواعد السائد في المجتمع، وذلك نظراً لانهيار هذه المعايير والقيم المنظمة والموجهة للسلوك، وعدم الثقة في المجتمع ومؤسساته، وهذا بين أن اللامعيارية تشير إلى نوع من الانفصال بين أهداف الفرد وبين قيم المجتمع ومعاييرة (خليفة ٢٠٠٣ :١٨٩).

وبهذا الخصوص اكدت دراسة (white,1970) فيما يتعلق بفقدان المعايير وبينت ان الطلبة الذين يشعرون باللاغتراب يتصف سلوكهم برفض المعايير وقيم المجتمع كما يعانون من التمزق الداخلي وتنعكس هذه المشاعر على المجتمع فى صورة رفض لمعاييره .

أ_ علاقة فقدان السيطرة في بعدية سلب المعرفة وسلب الحرية بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

علاقة سلب المعرفة بحدوث الثورة فى المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال سلب المعرفة، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test) للكشف علاقة فقدان السيطرة ببعديه سلب المعرفة بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول (١٠) يوضح ذلك:

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال سلب المعرفة وإسهامها في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	قيمة(t)	مقياس القوة
٣	منع أي فكر يعادي فكر الكتاب الأخضر	4.67	0.72	١	٥٢.٠٤٣	مرتفعة
١	كرس الإعلام لنشر أفكار النظام	4.54	0.86	٢	٤٠.١٣٤	مرتفعة
١٢	فرض رقابة صارمة على المطبوعات	4.43	0.92	٣	٣٤.٧٥٣	مرتفعة
١١	حجب مواقع المعارضة	4.42	0.97	٤	٣٢.٩٣٦	مرتفعة
٢	منع القنوات التلفزيونية الخاصة	4.41	0.98	٥	٣٢.٢٤٧	مرتفعة
١٦	منع الصحف الخاصة	4.40	0.94	٦	٣٣.٤٣٣	مرتفعة
١٣	حجب الكتب السياسية	4.38	0.95	٧	٣٢.٧٨٤	مرتفعة
٨	المنع من الوصول إلى الحقائق	4.33	0.93	٨	٣٢.٠٤٥	مرتفعة
١٧	منع دخول عدد من الكتب إلي البلاد	4.31	1.07	٩	٢٧.٤٦٢	مرتفعة
٤	تزوير التاريخ السياسي للمجتمع الليبي	4.23	0.99	١٠	٢٨.٠٣١	مرتفعة
٦	حجب المعلومات بشكل عامة	4.22	1.00	١١	٢٧.٣٧٧	مرتفعة
١٥	حجب الكتب الدينية	4.17	1.14	١٢	٢٣.٠٧٦	مرتفعة
٥	منع الممارسات الثقافية	4.11	1.02	١٣	٢٤.٤١٥	مرتفعة
١٤	حجب الكتب الثقافية	4.09	1.16	١٤	٢١.٠٩١	مرتفعة
١٠	حجب مواقع التواصل الاجتماعي	3.95	1.18	١٥	١٨.١٤٢	مرتفعة
٩	قطع خدمة الانترنت	3.93	1.17	١٦	١٧.٨٨١	مرتفعة
٧	منع تعلم اللغة الانجليزية و الفرنسية	3.80	1.28	١٧	١٤.٠٢٥	مرتفعة
المتوسط العام		4.26	0.61		٤٥.٩١	مرتفعة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٠) مما سبق أن المتوسطات الحسابية لسلب المعرفة قد تراوحت ما بين (٣,٨٠– ٤,٦٧) ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية أن كل المؤشرات حصلت على متوسطات قوية، إلا أن أكثر وأقوى مؤشرات سلب المعرفة هو منع أي فكر يعادي فكر الكتاب الأخضر، وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٧) و كرس الإعلام لنشر أفكار النظام (٤,٥٤)، وفرض رقابة صارمة على المطبوعات (٤,٤٣)، وحجب مواقع المعارضة (٤,٤٢) ومنع القنوات التلفزيونية الخاصة (٤,٤١) ومنع الصحف الخاصة (٤,٤٠) وحجب الكتب السياسية (٤,٣٨) والمنع من

الوصول إلى الحقائق (٤,٣٣) و منع دخول عدد من الكتب إلى البلاد (٤,٣١) وتزوير التاريخ السياسي للمجتمع الليبي (٤,٢٣) و حجب المعلومات بشكل عام (٤,٢٢) وحجب الكتب الدينية (٤,١٧) ومنع الممارسات الثقافية (٤,١١)، وحجب الكتب الثقافية (٤,٠٩،) وحجب مواقع التواصل الاجتماعي (٣,٩٥)، و قطع خدمة الانترنت (٣,٩٣)، ومنع تعلم اللغة الانجليزية والفرنسية (٣.٨٠).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات سلب المعرفة كانت ذات متوسطات عالية وقوية ونلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بمنع أي فكر يعادي فكر الكتاب الأخضر والإعلام لنشر أفكار النظام حصلت على أعلى المؤشرات، حيث كان النظام السابق يمنع المواطنين من تبنى أي أفكار تدعو إلى التعددية السياسية وتكون معادية أو مخالفة لما ورد في الكتاب الأخضر واستخدم الأعلام لنشر شعارات وأفكار النظام و تمجيدة بالأغاني والهتافات بحيث يعتبر الأعلام، بمختلف إشكاله، وسيلة لنقل خطاب الطبقة الحاكمة في ممارستها التضليل الإيديولوجي وجاء بعده من حيث القوة فرض رقابة صارمة على المطبوعات وحجب مواقع المعارضة ومنع القنوات التلفزيونية الخاصة ومنع الصحف الخاصة، وحجب الكتب السياسية والمنع من الوصول إلى الحقائق ومنع دخول عدد من الكتب إلى البلاد ويرجع ذلك إلى أن النظام كان يخضع دور النشر والمطابع لرقابة صارمة من قبل إدارة مراقبة المطبوعات التي تعتبر هيئة مستقلة تتكون من عدة أجهزة أمنية داخلية وخارجية ولا تتبع لوزارة الثقافة والإعلام وتبعيتها مباشرة للقيادة في باب العزيزية والمطابع لا يمكن لها أن تنشر أي كتاب دون الحصول على موافقتها ودور النشر الحكومية المتمثلة فى مجلس الثقافة العامة والمؤسسة العامة للثقافة يرأسها رجال امن وطباعة الكتب فيها تخضع لحسابات سياسية، وقد حجب النظام

السابق مواقع الشبكة التي تنتقده وتوجد خارج البلاد وهي مصدر مستقل للأنباء في البلاد التي يهيمن عليها الأعلام الحكومي وكانت هذه المواقع تنشر بشكل دوري أنباء بشأن مواضيع حساسة من بينها انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السابق حيث كان النظام يستخدم نظام مراقبة الويب (Dpl) مما مكنه من وضع الشعب تحت المراقبة وسمح له بتسهيل التجسس على المعارضين، واحتكر النظام وسائل الأعلام كافة ومنع القنوات التلفزيونية والصحف الخاصة بعد أن استولى على السلطة في انقلاب عام ١٩٦٩ وإلغاء حق تملك الصحف إلا للسلطة، ومن تراه أهلاً للالتزام بمواقفها وخطوطها الحمر ولا أحد يكون رئيس تحرير او مدير أو رئيس إدارة قناة دون أن يكون موثوقاً فيه وداعماً لدولة الرعب، وقام النظام بحجب الكتب السياسية وخاصة التي تنتقد الحكم الاوتوقراطي الفردي وتدعو إلى الحكم الديمقراطي، وهدفه من ذلك حماية النظام وقام بتضليل إعلامي وايديولوجي بهدف تغييب الحقائق عن المواطنين وكان يراقب بتدقيق غريب كل الكتب و المطبوعات الواردة من الخارج ليحجب بعضها تماماً لأنها تحتوي شيئاً من المحضورات التي يرى النظام أنها خطوط حمراء ويقوم بدور الغربال الذي يفلتر الكتب. وجاءت بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بتزوير التاريخ السياسي للمجتمع الليبي وحجب المعلومات بشكل عام وحجب الكتب الدينية ومنع الممارسات الثقافية وحجب الكتب الثقافية حيث مارست الدراسات الإيديولوجية في ظل النظام السابق التزوير والتحريف والحذف للتاريخ الليبي الممتد من فترة ١٩١١ إلى ما بعد الاستقلال، وقلب الحقائق وتزويرها إلى حد طمس بعض الشخصيات الليبية وإخراجها من التاريخ الليبي، وتصنيف تاريخ السنوسية تحت بند العمالة والخيانة وبيع الوطن، وكان مركز جهاد الليبين المخصص للتوثيق فترة الجهاد ضد الاستعمار الايطالي لا يترجم بأمانة يلغي ما لا يتماشى مع

النظام، وكان النظام السابق يتبع سياسة حجب المعلومات في كثير من المجالات وعدم توفر معلومات من استراتجيات العمل داخل الوزارات والميزانية العامة وكذلك احتجاز الأشخاص سرياً في الأماكن الغير معروفة ولا يتحصل أهله على معلومات بمكان وجوده وسبب اعتقاله.

وكان النظام يمنع الكتب الواردة من الخارج والداعية إلى أفكار إسلامية سلفية محافظة وكذلك يقوم بتصدير المصاحف والكتب السنية من الحجاج في المطارات أثناء العودة من الأراضي المقدسة، ويمنع الممارسات الثقافية كالرواية والقصة والشعر والرسومات والمسرح وخاصة التي يتم فيها تناول الواقع المعاش والتي تعبر عن معاناة المواطن الليبي، وكان النظام بمنع وصول الثقافة للمثقف ليتزود بها وعمل اتباع النظام على حجب ومصادرة الكتب الثقافية فقد حارب الثقافة والآداب وانزوت الكثير من الأقلام المثقفة خوفاً من بطش النظام، وقام بحجب مواقع التواصل الاجتماعي وقطع خدمة الشبكة العنكبوتية الدولية عن ليبيا وذلك محاولة منه لمنع الاتصال والتنظيم بين المواطنين وكانت مادتي اللغة الانجليزية والفرنسية إحدى مقررات المناهج الليبية فى مدارس المراحل الإعدادية والثانوية منذ أن تكونت حتى تم إلغاء تدريسها في جميع المراحل بما فيها الجامعي في عام ١٩٨٦ وتم تأخير تعليم شعب كامل ولم يكن الغاء فقط بل مشهد درامي من حرق كتب اللغة الانجليزية والفرنسية في ساحات المدارس، وكان النظام الشمولي يحتكر كامل أوجه النشاط الثقافي والإعلامي ويقوم بالسيطرة على التدفق الحر للمعلومات والحد من مستوى المعرفة لدى المواطنين.

علاقة سلب الحرية بحدوث الثورة فى المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال سلب الحرية، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة(One– Sample T.Test) للكشف عن علاقة فقدان السيطرة ببعده سلب الحرية بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول (١١) يوضح ذلك:

الجدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال سلب الحرية وإسهامها في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t)قيمة	الدرجة
١٢	عدم السماح بالتعبير عن الرأي	4.65	0.76	١	٤٨.٩٣	مرتفعة
١٤	منع الناس من حرية الاحتجاج	4.64	0.80	٢	٤٦.٢٥	مرتفعة
١١	منع الناس من حرية التظاهر	4.63	0.80	٣	٤٥.٨٧	مرتفعة
١٣	منع الناس من حرية التجمع	4.57	0.82	٤	٤٢.٩٤	مرتفعة
٢	منع النقد للسياسات النظام	4.47	0.85	٥	٣٨.٧٦	مرتفعة
٧	منع وسائل الإعلام من نشر الحقائق	4.45	0.87	٦	٣٧.٣٧	مرتفعة
٤	منع تشكيل الأحزاب السياسية	4.40	1.01	٧	٣١.٢٢	مرتفعة
٣	المنع من تبني أفكار سياسية معينة	4.38	0.89	٨	٣٤.٩٠	مرتفعة
١	المنع من المشاركة في اتخاذ القرارات	4.33	1.00	٩	٢٩.٧٠	مرتفعة
٦	حرمان الفرد من معرفة التهم الموجهة إليه ووضعه في السجن بدون وجه حق	4.24	0.94	١٠	٢٩.٦٩	مرتفعة
٨	حرمان المثقفون والدارسون من حق النشر	4.19	1.01	١١	٢٦.٣٩	مرتفعة
٩	حرمان المثقفون والدارسون من حق البحث	4.11	1.05	١٢	٢٣.٦٣	مرتفعة
٥	منع الأفراد من ممارسة الفرائض والسنن الدينية التي يختارونها لأنفسهم	3.98	1.19	١٣	١٨.٥٠	مرتفعة
١٠	حرمان بعض الناس من حق التمتع بالملكية	3.83	1.26	١٤	١٤.٨٢	مرتفعة
المتوسط العام		4.35	0.57		٥٣.٢٩	مرتفعة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول الرقم (١١) مما سبق أن المتوسطات الحسابية لسلب الحرية قد تراوحت ما بين (٣,٨٣- ٤,٦٥)، ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية، ان كل المؤشرات حصلت على متوسطات عالية وقوية، إلا أن أكثر وأقوى مؤشرات سلب الحرية هو عدم السماح بالتعبير عن الرأي، وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٥)، ومنع الناس من حرية الاحتجاج (٤,٦٤)، ومنع الناس من حرية التظاهر (٤,٦٣)، ومنع الناس من حرية التجمع (٤,٥٧)، ومنع النقد للسياسات النظام (٤,٤٧)، منع وسائل الإعلام من نشر الحقائق (٤,٤٥)، و منع تشكيل الأحزاب السياسية (٤,٤٠) والمنع من تبني أفكار سياسية معينة (٤,٣٨) والمنع من المشاركة في اتخاذ القرارات (٤,٢٤) وحرمان المثقفون والدارسون من حق النشر (٤,١٩) وحرمان المثقفون والدارسون من حق البحث (٤,١١) ومنع الأفراد من ممارسة الفرائض والسنن الدينية التي يختارونها لأنفسهم (٣,٩٨)، حرمان بعض الناس من حق التمتع بالملكية (٣,٨٣).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات سلب الحرية كانت ذات متوسطات عالية وقوية ونلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بعدم السماح بالتعبير عن الرأي ومنع الناس من حرية الاحتجاج ومنع الناس من حرية التظاهر ومنع الناس من حرية التجمع حصلت على أعلى المؤشرات حيث كان النظام السابق يقيد حرية الرأي والتعبير ويمنع منعاً باتاً اي تعبير حر ومستقل بالإضافة إلى تكميم الأفواه وقمع حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات ويرى القائمون على النظام أن حرية الرأي والتعبير يجب أن تقف من وجهة نظرهم عند خطوط مقدسة ولامكان لها أمام السلطة الحاكمة حتى وأن كانت هذه السلطة قامعة، تقمع الصحافيين بصورة منظمة ويتعرض آخرون للتعذيب أو محاكمتهم بتهم ذات دوافع سياسية وتمنع المواطن الليبي من حق التمتع بكامل إرادته في الجهر بما يراه صواباً ومحققاً

للنفع له وللمجتمع وكان النظام السابق يمنع ويحظر كل أشكال الاحتجاج السلمي في الشارع سواء كان في شكل وقفة أو اعتصام أو مسيرة أو تجمع خطابي وبمنع المظاهرات وإذ حدثت يقوم بالاعتداء على المتظاهرين بواسطة الأجهزة الأمنية القمعية السرية والعلنية ويسمح للمظاهرات المؤيدة للنظام بالخروج وتحت إشراف وتنظيم النظام الشمولي، وبمنع حرية التجمع السلمي بحيث يمنع المواطن من تكوين جمعية أو منظمة أو نقابة أو الانتماء إلى أشخاص يتفقون معه في الرأي ويسمح فقط بالنقابات والجمعيات التي تتفق مع توجه نظام الحكم السياسي. وجاء بعده من حيث القوة منع النقد لسياسات النظام و منع وسائل الأعلام من نشر الحقائق حيث كان النظام السابق يكبل الشعب بأغلال غير مرئية وبذلك لا يستطيع المواطنون نقد الدولة والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي وإثارة فزع المواطنين وصرفهم عن نقد النظام والحكومة، وتعد وسائل الأعلام إحدى وسائل وأدوات الترويض للنظام التسلطي ومملوكة للدولة وتخضع لرقابة صارمة من جانب السلطة وهدفه الأساسي يكمن في إقناع الجماهير وترويضها لصالح سياسات الحكومية للنظام والتجهيل وحجب المعلومات وكشفها بالقدر الذي يحقق أهدافها. وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بمنع وتشكيل الأحزاب السياسية والمنع من تبنى أفكار سياسية معينة، والمنع من المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث قام النظام السابق بالغاء الأحزاب السياسية والمؤسسات والجمعيات السياسية والاجتماعية، التي تكون منافسة له. وذلك للانفراد بإدارة شؤون المجتمع عن طريق السيطرة والاستيلاء على إدارة شؤون المجتمع والدولة دون القبول بمبدأ المشاركة مع آخرين ولا يسمح للمواطنين بتنبي أفكار أو توجهات تدعو إلى مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية والحزبية وسيطرة النظام الانفعالية والاندفاعية على عملية صنع القرار والتدخل والتحكم

بكافة المجالات والتدخل في الحياة الشخصية للأفراد ومنعهم من المشاركة في القرارات. وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بحرمان الفرد من معرفة التهم الموجهة إليه ووضعه في السجن بدون وجه حق وحرمان المثقفون والدارسون من حق النشر وحرمان المثقفون والدارسون من حق البحث ومنع الأفراد من ممارسة الفرائض والسنن الدينية وحرمان بعض الناس من حق التمتع بالملكية، حيث كان النظام السابق يقوم باعتقال المواطنين بدون وجه حق ووضعهم في السجن دون معرفة التهم الموجهة اليهم ودون محاكمة عادلة بل وصل الأمر إلى اعتقال الشخص وإعدامه دون محكمة او إعطائه فرصة للدفاع عن نفسه، وهناك كتاب ومثقفين صد النظام في وجوههم أبواب النشر على الرغم من تقدمهم بمخطوطات جيدة غير أن صنعة النشر التي كانت تشرف عليه الدولة تسيرها العلاقات الشخصية والمصالح ونظراً لهذه الظروف الفاسدة يلجأ الكتاب للنشر خارج ليبيا كما لا يسمح للدارسون والمثقفون بالبحث في بعض الظواهر المنتشرة في المجتمع وكان النظام يمنع لبس النقاب في العمل ويمنع إعفاء اللحى وتقوم أجهزة المخابرات والأمن الداخلي بمطاردة واستجواب من يصلي باستمرار وخاصة في صلاة الفجر وقام النظام السابق بإصدار قوانين فاسدة استحوذت بقوة القانون السئ على أملاك وأرزاق الناس البيت لساكنه والأرض ليست ملكاً لأحد وحرمانهم من حق الملكية وتوزيعها وإعطائها للآخرين والبعض منهم موالين للنظام.

إن الغاء الحريات المدنية وسلبها او تقييدها بدرجة كبيرة وسحق الحريات والقضاء على كل الأنشطة التي تقع خارج دائرة النظام هو ما يدل على أن سلب الحرية كانت من أهم العوامل التي ساعدت المجتمع الليبي على القيام بالثورة

ب- علاقة فقدان المعني بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال فقدان المعنى، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة(One- Sample T.Test) للكشف عن علاقة اللامعنى (فقدان المعنى) بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول (١٢) يوضح ذلك:

الجدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال فقدان المعنى وإسهامها في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t)قيمة	مقياس القوة
١٧	الإصلاح الاجتماعي زائف	4.73	0.65	١	٤٣.٨٦	مرتفعة
١٤	النقد للنظام لم يجدي نفعا	4.69	0.73	٢	٤٦.٣٩	مرتفعة
١٥	وعود النظام كاذبة	4.66	0.70	٣	٦٠.١٩	مرتفعة
١٣	القرارات التي كان يتخذها النظام لا تمثل تطلعات الشعب	4.65	0.68	٤	٥٢.٩٩	مرتفعة
٩	إهمال الأندية الرياضة	4.64	0.80	٥	٢٥.٨٠	مرتفعة
١٨	الإصلاح الاقتصادي زائف	4.62	0.75	٦	٤٢.٧٥	مرتفعة
١٢	كانت الحياة للمقربين من النخبة الحاكمة دون غيرهم	4.57	0.74	٧	٥١.٦٣	مرتفعة
٨	إهمال الصحة	4.57	0.82	٨	٣٧.٤١	مرتفعة
١٦	الإصلاح السياسي زائف	4.56	0.76	٩	٤٨.٤٨	مرتفعة
١٠	عدم استماع المسؤولين لهموم الناس	4.46	0.88	١٠	٤٧.٦٧	مرتفعة
٧	إفقار مضمون التعليم	4.31	0.96	١١	٣٠.٦٨	مرتفعة
١١	عدم القدرة على محاورة النظام	4.19	1.04	١٢	٥٤.٣٧	مرتفعة
٤	انعدام الوطنية	3.98	1.23	١٣	١٧.٩٠	مرتفعة
٥	غياب التعاون	3.96	1.21	١٤	١٧.٨٨	مرتفعة
٦	النظر للإنسان على انه سلعة	3.93	1.25	١٥	١٦.٧٤	مرتفعة
٢	كان المستقبل مظلم	3.92	1.08	١٦	١٩.١٩	مرتفعة
١	الحياة بائسة	3.90	1.13	١٧	١٧.٩١	مرتفعة
٣	الحيرة في التعامل مع جوانب الحياة	3.83	1.10	١٨	١٧.٠٧	مرتفعة
المتوسط العام		4.57	0.80		٥٦.٨٧	مرتفعة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٢) مما سبق أن المتوسطات الحسابية لفقدان المعني قد تراوحت ما بين (٣,٨٣– ٤,٧٣)، ويلاحظ من خلال المتوسطات، ان كل المؤشرات حصلت على متوسطات عالية و قوية إلا أن أكثر واقوي مؤشرات فقدان المعنى هو الإصلاح الاجتماعي زائف، وبمتوسط حسابي بلغ (٤, ٧٣)، والنقد للنظام لم يجد نفعاً (٤,٦٩)، ووعود النظام كاذبة (٤,٦٤) الإصلاح الاقتصادي زائف (٤,٦٢)، وكانت الحياة للمقربين من النخبة الحاكمة دون غيرهم (٤,٥٧)، وإهمال الصحة (٤,٥٧) الإصلاح السياسي زائف(٤,٥٦)، عدم استماع المسؤولين لهموم الناس (٤,٤٦)، وإفقار مضمون التعليم (٤,٣١)، وعدم القدرة على محاور النظام (٤,١٩) وانعدام الوطنية (٣,٩٨)، وغياب التعاون (٣,٩٦) والنظر للإنسان على أنه سلعة (٣,٩٣) وكان المستقبل مظلم (٣,٩٢)، والحياة بائسة (٣,٩٥)، والحيرة في التعامل مع جوانب الحياة (٣,٨٣).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات فقدان المعنى كانت ذات متوسطات عالية وقوية و نلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي زائف والنقد للنظام لم يجدي نفعاً ووعود النظام كاذبة والقرارات التي كان يتخذها النظام لا تمثل تطلعات الشعب حصلت على أعلى المؤشرات حيث فشل النظام السابق في الإصلاح الاجتماعي والتغيير إلى الأحسن وتحقيق التقدم، وفشل في تذويب الفوارق بين الناس ولم يحقق المساواة أمام القانون والعدالة في الإنفاق وقمع الحريات وكثرة الفساد أدى إلى مساوئ النظام الاجتماعية، كما ان النقد قد يكون بناء ولكن النقد للنظام لم يؤدي إلى تحسين الأوضاع بل أدى إلى مزيد من القمع والقهر وسوء الأوضاع وزاد النظام إصرارا على اخطائه. ويفتقد النظام للمصداقية ويفتقر لها بشكل كبير من يستطيع أن يصدق وعود النظام في الإصلاح ومواسم الانتظار لمفاجآت النظام التي تكررت في كل سنة وتكررت الوعود وتكرر عدم

الوفاء بها والعبث بالعقول، وقرارات النظام لا تلبي تطلعات وأمال الشعب، لأنها ترتبط بمصالح النظام بغض النظر عن المصالح الحقيقة للدولة، لأن رأس النظام يختار من بين بدائل ليست بضرورة أنها الأفضل ولكنها لكونها اقرب إلى مزاجه مما يجعل القرارات أكثر عرضه للفشل وتفتقد المعنى. وجاء بعد هذه المؤشرات من حيث القوة إهمال الأندية الرياضية والإصلاح الاقتصادي زائف وكانت الحياة للمقربين من النخبة الحاكمة وإهمال الصحة، حيث كانت الرياضة في عهد النظام السابق مسيسه ومحاربة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص وكان رأس النظام يكره شهرة لاعبي كرة القدم لدرجة أنه منع معلقي مباريات كرة القدم من نطق أسماء اللاعبيين فكان يعلق على المباريات بأرقام قمصان اللاعبين دون أسمائهم والاحتراف كان ممنوع في ليبيا وعدم الاهتمام بالملاعب ولا يوجد دعم مادي وإصدار قرارات غريبة بتوقف نشاط الأندية في عام ١٩٧٩ لمدة ثلاثة أعوام وقتل المشجعين وقام النظام بهدم نادي الأهلي ببنغازي، وبالرغم من وعود النظام بالإصلاح الاقتصادي فقد أسفرت مصالح النخبة السياسية عن تنفيذ متناقض للسياسات وتراجع الإصلاحات وفشل في تحقيق التنمية المستدامة لقطاعات السياحة والبناء والقطاعات الخدمية وسوء إدارة الثروات وتدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والبطالة وغلاء الأسعار وتمركز القوة الاقتصادية في أيدي السلطة الحاكمة، و فاقت المصالح الفردية المصلحة العامة، وكانت أسرة النظام تسيطر على قطاعات أساسية من اقتصاد ليبيا ويعيشون حياة مترفة مليئة بالرفاهية وإثراء المقربين بوضعهم في الوزارات وتقسيم المراكز والوظائف بينهم، كما عانى قطاع الصحة في عهد النظام السابق من مستشفيات منهارة وأدوية منتهية الصلاحية ومستشفيات لا تملك أغطية لنزلائها و مرافق منهارة ودورات مياه لا تستطيع أن تدخلها والكثير منها عاطل عن العمل والأخر تحت الصيانة لعدة سنوات

وفقد المواطن الثقة في كل ما يتعلق بالصحة في ليبيا وهجرها إلى مستشفيات تونس ومصر والأردن وعلى حساب لقمة عائلته. وتليها المؤشرات المتعلقة بالإصلاح السياسي زائف وعدم استماع المسؤولين لهموم الناس وإفقار مضمون التعليم و عدم القدرة على محاورة النظام، حيث كان الإصلاح السياسي في عهد النظام السابق مجرد وهم يوزعه البعض لا أكثر ولا أقل، وكان النظام يطلق الوعود بالإصلاح دون ان يتحقق شيء على ارض الواقع وإطلاق بعض المساجين بعد طول سنين لا يعدوا أن يكون محاولة للتنفيس عن الشعب وعند الإبلاغ عن أسماء الموتى من ضحايا سجن ابو سليم فقد خرج الناس للتظاهر فقابلهم النظام بقبضة من حديد واعتقلهم، وكان المسؤولين في النظام السابق يتجاهلوا مطالب المواطنين في توفير الخدمات الرئيسية والانشغال بالمنافع الخاصة ويمتنعون عن مقابلتهم والاستماع إليهم والتقصير والاهمال في حقهم، والتعليم برمته كان كارثة في عهد النظام السابق لم يكن هناك اهتمام بالتدريس، وإلغاء أقسام اللغات في الجامعات وكانت مناهج علم الاجتماع والعلوم السياسة تركز على الكتاب الأخضر والفكر الجماهيري والوعي السياسي وكانت المناهج الدارسية مصبوغة بصبغة ايديولوجية، وكانت المدارس ثكنات عسكرية ويتولى الأشراف على الطابور وزي المعسكرات، والمناهج الدراسية المقررة تكاد تخلو من كل ما من شانه أن يسهم في إعداد إنسان ديمقراطي وتركز على دور القادة في صنع التاريخ والإحداث والثورات والانجازات العظيمة مع التجاهل او الإشارة بشكل هامشي لدور الجماهير في صناعة هذه الأحداث، كما لا يمكن التحاور مع النظام السابق لعدم تقبل الرأي الآخر فلا يقبل الحوار والتواصل مع الشعب، ولذلك فإن الحوار لا قيمة له لان النظام لا يعتمد على مبدأ العقلانية ولا يهتم بآمال وطموحات الجماهير، لأنه لا يستند إلى قاعدة شعبية. وجاء بعد هذه المؤشرات من حيث القوة

انعدام الوطنية وغياب التعاون، والنظر للإنسان على أنه سلعة وكان المستقبل مظلم والحياة بائسة والحيرة في التعامل مع جوانب الحياة، حيث إبان حكم النظام السابق لم تكن الدولة مهتمة بتعزيز قيم المواطنة لدى المواطنين مما جعلهم يعيشون أزمة اقتصادية ونفسية واجتماعية واختزال ليبيا في عائلة واحدة وقمع روح الابتكار والإبداع ونهب ثروات الوطن وانتشار الفساد أدى إلى تدني قيم المواطنة وقل الولاء للوطن، والنظام السابق كان لا يسمح بإقامة منظمات المجتمع المدني، لأنها تعزز ثقافة الحقوق والمشاركة وأدى ذلك إلى غياب المشاركة المدنية، وغياب التعاون والعمل التطوعي، وكان النظام السابق لا يرفق بالمواطن، ويرى أن الشدة والقسوة لهيبة الدولة وكان يظلم رعيته، ولا يرحمهم ويسوقهم سوقاً شديداً عنيفاً مستبدا برعبته لا يرفق بهم ولا يحرص على نفعهم ولا يحترم كرامة المواطن، فقتل المواطنين الليبيين واجب ثوري، فلا قيمة ولا أهمية ولا حرمة للأرواح الليبيين التي تزهق، وكان لكل مواطن أحلام رسمها وينجرف خلفها لتحقيقها في المستقبل كالزواج والسكن والوظيفة فتفاجاء بالواقع المحبط واصطدم بقسوته في ظل النظام السابق ويحاول المواطن تجاهل الواقع المزعج ليحصل على السعادة، ولكن يجد النظام يقف في وجهه وكان المواطن يعيش حياة بائسة ابان النظام السابق داخل بيوت متهالكة لا ماء ولا كهرباء يعيش حياة تنعدم فيها أبسط الخدمات الأساسية التي يحتاجها أي إنسان وانسداد الأفق إمامه وحياة بائسة مهدورة الكرامة، وكانت كل الأبواب مقفلة أمامه، وكان يشعر بخيبة أمل كبيرة ويجد كل العراقيل أمامه والظروف القاسية، والحيرة وعدم وضوح الرؤية تجاه كثير من جوانب الحياة وكان هناك كثير من الحيرة والتناقض والغموض حول كيفية التعامل مع النظام السابق والحيرة في الوسيلة التي يستخدمها المواطن لتحقيق أهدافه.

ج –علاقة فقدان المعايير بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي.

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال اللامعيارية (فقدان المعايير) ، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test) للكشف عن علاقة فقدان المعايير بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول(١٣) يوضح ذللك:

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال باللامعيارية (فقدان المعايير) وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t) قيمة	مقياس القوة
١	عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل	4.02	1.01	١٤	٢٢.٧٨٨	مرتفعة
٢	عدم وضوح أهداف الإنسان	4.04	1.01	١٣	٢٢.٩٧١	مرتفعة
٣	عدم التزام المسؤولين والقائمين على المجتمع بالقيم	4.35	0.89	٧	٣٤.٠٦٦	مرتفعة
٤	اختيار المسؤولين للمناصب بالواسطة	4.70	0.61	١	٦٢.٠١٣	مرتفعة
٥	المحاباة في تطبيق القانون	4.35	0.91	٧	٣٣.٢٤٨	مرتفعة
٦	انتشار هدر المال العام	4.39	0.89	٤	٣٤.٩٦٩	مرتفعة
٧	كانت القرارات التي يتم تنفيذها في المجتمع غير مناسبة	4.38	0.85	٦	٣٦.٤٤٢	مرتفعة
٨	غياب العدالة في فرص العمل	4.28	0.90	٩	٣٢.١٤١	مرتفعة
٩	افساد المجتمع	4.16	1.12	١٢	٢٣.٤١٣	مرتفعة
١٠	عدم تحقيق رغبات المواطنين	4.57	0.75	٣	٤٦.٩٠٣	مرتفعة
١١	النفاق والتزلف للمسؤولين	4.61	0.73	٢	٤٩.٤١٠	مرتفعة
١٢	خوف المواطنين من بعضهم البعض	4.17	1.10	١١	٢٤.٠٢٤	مرتفعة
١٣	نشر الفتن بين القبائل	4.01	1.17	١٥	١٩.٥٠٦	مرتفعة
١٤	تحريف الدين	3.90	1.30	١٦	١٥.٥٦٥	مرتفعة
١٥	غياب العدالة في الابتعاث للدراسات	4.24	1.07	١٠	٢٦.١٢٢	مرتفعة
١٦	غياب العدالة في الابتعاث للمعالجات الطبية	4.39	0.95	٤	٣٢.٦٨٤	مرتفعة
المتوسط العام		4.29	0.50		٥٧.٥٨١	مرتفعة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٣) مما سبق أن المتوسطات الحسابية للأمعيارية (فقدان المعايير)، قد تراوحت ما بين (٣,٩٥-٤,٧٠)، ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية، ان كل المؤشرات حصلت على متوسطات عالية و قوية إلا أن أكثر واقوى مؤشرات فقدان المعايير هو اختيار المسؤولين للمناصب بالواسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٠) ونفاق وتزلق المسؤولين(٤,٦١)، وعدم تحقيق رغبات المواطنين(٤,٥٧)، وانتشار هدر المال العام(٤,٣٩)، وغياب العدالة في الابتعاث للمعالجات الطبية(٤,٣٩)، وكانت القرارات التي يتم تنفيذها في المجتمع غير مناسبة (٤,٣٨)، والمحاباة في تطبيق القانون (٤,٣٥)، وعدم التزام المسؤولين والقائمين على المجتمع بالقيم(٤,٣٥) وغياب العدالة في فرص العمل(٤,٢٨)، وغياب العدالة في الابتعاث للدراسات(٤,٢٤)، وخوف المواطنين من بعضهم البعض(٤,١٧)، وافساد المجتمع(٤,١٦)، وعدم وضوح أهداف الإنسان(٤,٠٤)، وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل(٤,٠٢)، ونشر الفتن بين القبائل(٤,٠١)، وتحريف الدين(٣,٩٠).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات فقدان المعايير كانت ذات متوسطات عالية وقوية مما يدل على أنها ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع العربي الليبي و نلاحظ أن المؤشرات المتعلقة باختيار المسؤولين للمناصب بالواسطة ونفاق وتزلق المسؤولين وعدم تحقيق رغبات المواطنين وانتشار هدر المال العام وغياب العدالة في الابتعاث للمعالجات الطبية حصلت على أعلى المؤشرات،

حيث كان يتم اختيار المسؤولين للمناصب حسب ولائهم للنظام وكان النظام السابق يقوم بتعين أشخاص للمناصب الحكومية من المقربين على حساب الكفاءة وكان النظام السابق يقوم بمكافأة

المسحجين والهادجين والممالئين له عبر منحهم الامتيازات والمكافآت المالية، و تعينهم في المواقع القيادية في الدولة والجامعات والسفارات والمجالس، لذلك ترى المسؤول والوزير ومدير الدائرة يدين بالولاء للجهة التي عينته في موقعه مما يقتضي منه التملق لرؤسائه والافراط في مديحهم والتزلف لهم من اجل المحافظة على موقعه واستمرار امتيازاته وهذه الظروف كلها تهيء لظهور النفاق السياسي الذي ضر بالقيم في المجتمع، وبالرغم من توفر الثروات الا أن النظام السابق لا يقوم بتلبية متطلبات المجتمع بتوفير المتطلبات الأساسية واحتياجات المواطن لتحسين ظروفة المعيشية وكل ذلك قصداً حتى يكون الشغل الشاغل للمواطن هو تحصيل قوت يومه وتأمين حياة اسرته فينصرف عن التفكير في السلطة ومزاياها، وفي النظام السابق لا توجد محافظة على المال العام حيث كانت ثروات المسؤولين والمقربين تتضخم بشكل غير منطقي، والنظام السابق هو المتهم الاول في هدر المال العام وشريكه حكومته والمقربون منه حيث أن السرقة واهدار المال العام كان كبير ومحاط بالمسؤولين والأفلات من العقوبة سهل ومستطاع، وكان المواطن الليبي في عهد النظام السابق يقوم ببيع ممتلكاته الخاصة ويستدين ليعالج في الخارج على حسابه الخاص، بينما المقربون و المسؤولين والبعض الأخر يتحصلون على العلاج خارج البلاد على حساب الدولة، ويتحصلون على تفويض مالي مفتوح فبعضهم يستغل ذلك لغرض السياحة أو لإجل عمليات تجميل بينما المواطن العادي تنهكه مصاريف العلاج بالخارج، و جاء بعد هذه المؤشرات من حيث القوة القرارات التي يتم تنفيذها في المجتمع غير مناسبة والمحاباة في تطبيق القانون وعدم التزام المسؤولين والقائمين على المجتمع بالقيم وغياب العدالة في فرص العمل، وغياب العدالة في الابتعاث للدراسات، حيث كانت الإدارة العامة في مؤسسات الدولة في النظام السابق تقوم بإحالة كل شيء إلى رأس النظام وجعل للسلطة

التنفيذية هيمنة واسعة وعميقة على حياة المواطنين، واستمرار الظواهر والأوضاع والقرارات الإدارية غير الرشيدة وغير المنتجة بقصد من النظام لأحكام سيطرته على الإدارة، ومن ثم المجتمع ولذلك اصبحت هذه القرارت تصب فى مصلحة السلطة الحاكمة، وكان القانون في عهد النظام السباق لا يطبق على الجميع، و غياب العقاب والمحاسبة الحكومية والقضائية على التجاوزات حيث كان القانون كخيوط العنكبوت يخترقها القوي القادر أو المدعوم، ولم يطبق القانون على الجميع وأخذت المحاباة تفعل فعلها وهي التي يأخذ بها النظام، وكان ذلك من الظلم الذي تباشره الدولة أو تعين على وقوعه وتسكت عنه ولا تمنعه، وكما كان المسؤولين والقائمين على المجتمع في النظام السباق لا يلتزمون بالقيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها وغياب الأمانة في العمل والصدق في القول والعدالة في المعاملة وسوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ويستغل المسئول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية، وفرص العمل في النظام السابق كانت تقسم بناء على الوساطة والمحسوبية، وليس على الكفاءة وعدم تكافؤ الفرص في العمل فالأولوية كانت للمقربين من المسؤلين ومن لديهم معرفة بهم والموالين للنظام، وكانت الأولوية في الابتعاث للدراسة في الخارج في عهد النظام السابق للمقربين واللجان الثورية والاستخبارات التابعة للنظام لمراقبة الطلبة ودوافع أخرى بعيدة عن التعليم وحصولهم على الايفاد ليس بسبب الكفاءة العلمية والتفوق بل بسبب المحسوبية والايديولوجية المنتمية للنظام.

وتليها المؤشرات المتعلقة بخوف المواطنين من بعضهم البعض وأفساد المجتمع وعدم وضوح أهداف الإنسان، وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، ونشر الفتن بين القبائل، وتحريف الدين، حيث أن النظام السابق دمر روح المواطنين وزرع الشك فانعدمت الثقة فيما بينهم بشراء واغراء الذمم ليشي بعضهم

ببعض وغالباً ما يخافون من الحديث عن مدى كرههم للنظام وحلمهم بالحرية حتى مع اصدقائهم واسرهم لزرع الرعب في قلوبهم لكي لا يطالبوا بحقوقهم، وكان النظام السابق هو الذي يحمي الفساد وهو صاحب الفساد المتكلس في جميع مجالات وقطاعات وأجهزة الدولة كالجهاز الإداري في الدولة بأشكاله المدنية والعسكرية بل يحارب ويطارد كل من يدعو لمكافحة الفساد، ويتسامح مع الفساد لضمان ولاء كبار الموظفين له، وتكون بطانة مخلصة متماسكة يستخدمها النظام للتغلب على بيئات سياسية معادية وصمام امان للنظام، وكانت الأهداف غير واضحة لدى المواطن في ظل النظام السابق وانه يتحرك متخبطاً لأنه لا يستطيع أن يضع لنفسه الأهداف التي يراها مناسبة، لأن توجهاته وميوله ليست بيده بل تحت قبضة النظام والأمنيات والرغبات والغايات التي خطط للوصول إليها يعترضهما معوقات مادية، والوسائل لا تتوفر والظروف قاصرة ومكره، وعجز المواطن الليبي في ظل النظام السباق على تحقيق الأحلام و الطموحات في كافة مجالات الحياة وأصبح غير قادر على تحقيقها وأصبح لا يفكر الا بيومه وكيف ينقضي وأصبح المستقبل مجهول مرهون بعوامل خارجة عن إرادته نتيجة الواقع المتردي والظروف الصعبة التي يعيشها في ظل النظام الذي سلبه كل شيء، وكان النظام السباق ينشر الشائعات والفتن والشقاق والخلاف بين القبائل والهدف من ذلك لكي تكون القبائل معزولة عن بعضها البعض وبهذه التفرقة استطاع ان يحكم قبضته على البلاد طيلة هذه المدة، واجترأ رأس النظام السابق على معظم مقدسات الأمة ورجالاتها وشعائرها وأحكامها واستخف بها وله الكثير من الأقوال التي اجترأ فيها على مقدسات الأمة وثوابتها.

٢. علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test) للكشف عن علاقة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي جدول(١٤) يوضح ذللك:

جدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	قيمة (t)	مقياس القوة
١	عدم الرضا	4.41	0.50	١	٦٣.٢٣١	مرتفعة
٢	الرفض	4.29	0.61	٢	٤٧.٦٤٠	مرتفعة
المتوسط العام		4.36	0.49		٧٦.٦١-	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (١٤) والذي يمثل نتائج المتوسطات الحسابية لجميع مجالات علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي، أن المتوسطات الحسابية لمجالات مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي، كانت قوية وهي عدم الرضا والرفض وبلغت متوسطاتها الحسابية (٤,٤١) و(٤,٢٩) على التوالي، وتجدر الإشارة هنا أن جميع مجالات مرحلة الرفض والنفور حصلت على مؤشرات مرتفعة وقوية ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة قوية لمرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي، ونرى أن سلب المواطن الليبي لمعرفته وحريته وفقدانه لمعنى الحياة والمعايير يؤدي به إلى عدم الانسجام مع المجتمع ومع نفسه ويشعر المواطن بالسخط والنفور و عدم الرضا ورفض الاهتمامات السائدة وثقافة السلطة الحاكمة، ونلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٤) مما سبق أن مجال عدم الرضا في مرحلة الرفض والنفور، احتل المرتبة

الأولى ويرجع ذلك إلى تقييم المواطن الليبي لنوعية الحياة التي يعيشها طبقاً لنسقه القيمي وعند مقارنة المواطن الليبي للظروف الحياتية التي يعيشها بالمستوى الأمثل الذي يعتقد أنه مناسب لحياته فأنه يصبح غير راضي وذلك بسبب حرمان النظام السابق المواطنين من الخدامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتدنى مستوى الأداء الحكومي والقيادي بالرغم من وجود إمكانيات ضخمة وأدى هذا إلى تبلور مشاعر الاستياء وعدم الرضا والسخط .

والسخط هو عدم الرضا بما يجري حول الفرد وما يمس صميم حياته مع الشعور بأن القيم السائدة في المجتمع والمؤسسات الأساسية فيه لا تحقق رغباته ولا تعكس مطالبه و اهتماماته فيما يحيط به لا يستثير رضاه بقدر ما يستثير ألمه وكراهيته وهو موقف من العالم الخارجي بهدف تغيره إلى صورة يتمناها ويتخيلها له من أجل تحقيق ما يتمناه (الجبوري، ١٩٩٦: ٤٤).

أما فيما يتعلق بمجال الرفض في مرحلة الرفض والنفور، فقد جاء في المرتبة الثانية، وقد يرجع ذلك إلى شعور المواطن الليبي بأنه غريباً عن مجتمعه وعن الثقافة التي يحملها ويبتعد عن المشاركة الاجتماعية والسياسية ويقنع المواطن نفسه بترك رغباته وطموحاته و أهدافه واختيار أهداف وغايات بديلة معارضة للثقافة السائدة والمألوفة (ثقافة السلطة الحاكمية) التي رفضت حاجات المواطن ورغباته واختياراته وجعلته معزولاً عن معاصرية، ومن المفيد هنا أن نشير إلى ان النظام السابق كان يسن قوانين ومعايير غير عادلة ويرتكب انتهاكات بدعوى الحفاظ على هيبة الدولة، وكأن هيبة الدولة لا تتحقق إلا بإهدار آدمية مواطنيها وتغريمهم ثقافياً.

ونرى أن الاغتراب يعني أولاً الانفصال، كما أنه إذا انطوى على درجات معينة من الرفض فأن ذلك لا يعني رفضاً للقيم السائدة، وإنما لبعض القيم الطبقية أو القاصرة على طبقة اجتماعية أو صفوة ذات وضع خاص في المجتمع (الاقداحي ٢٠١٢ :٢٣).

إن الاغتراب في هذه المرحلة ينظر اليه كخبرة المعاناة من عدم الرضا والرفض، ويعرف ذلك في سياق التناقض بين ما هو فعلي وما هو مثالي، وخلاصة القول يكون الشخص المغترب غير راضي، وبالتالي يكون معارضاً للاهتمامات السائدة، والموضوعات و القيم والمعايير وأنشطة المجتمع والتنظيمات التي يكون عضوا بها (شتا، ١٩٨٤، ص:١٠٢، ١٠٣).

وبهذا الخصوص اكدت دراسة (كمال محمود، ٢٠٠٠) فيما يتعلق بالرفض و النفور الثقافى وبينت ان الاغتراب هو وصول الفرد الى درجة معينة من الوعى ومابنتج عنه من عدم الانسجام مع الثقافة السائدة فى مؤسسات المجتمع المختلفة، ومن ثم العزلة عن المجتمع وعدم التأثير فيما يدور حوله.

أ- علاقة عدم الرضا بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال عدم الرضا، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة(One– Sample T.Test) للكشف عن علاقة عدم الرضا بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول(١٥) يوضح ذلك:

الجدول (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال عدم الرضا وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	قيمة(t)	مقياس القوة
١٨	عدم الرضا عن المسؤولين	4.63	0.74	١	٤٩.٤٧٦	مرتفعة
١٢	عدم الرضا على البنية التحتية	4.62	0.72	٢	٥٠.٤٥٠	مرتفعة
١٥	عدم الرضا عن تقييد حرية الرأي	4.58	0.82	٣	٤٣.٣٩٤	مرتفعة
٤	عدم الرضا عن توزيع الثروة بين الناس	4.56	0.77	٤	٤٥.٢٣٥	مرتفعة
٣	عدم الرضا عن الخدمات الطبية والصحية	4.52	0.76	٥	٤٥.١٠٨	مرتفعة
١٧	عدم الرضا عن تشكيل الحكومات	4.51	0.85	٦	٣٩.٩٦٠	مرتفعة
٦	عدم الرضا على طريقة معاملة النظام للمواطنين	4.50	0.79	٧	٤٢.٥٩٩	مرتفعة
١٤	عدم الرضا عن وسائل الإعلام	4.50	0.84	٧	٣٩.٩١٦	مرتفعة
١	عدم الرضا عن المؤتمرات الشعبية الأساسية	4.48	0.79	٩	٤٢.١٧٩	مرتفعة
١٠	عدم الرضا عن السياسات	4.46	0.82	١٠	٣٩.٩٧٢	مرتفعة
١١	عدم الرضا على الخدمات التعليمية	4.41	0.88	١١	٣٦.١٤٦	مرتفعة
٧	عدم الرضا على الدخل الشهري الذي كنت أتقاضه	4.34	0.93	١٢	٣٢.٢٩٤	مرتفعة
٥	عدم الرضا عن الممارسات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية	4.33	0.97	١٣	٣٠.٦٣٦	مرتفعة
١٦	عدم الرضا عن منع الأحزاب	4.29	1.13	١٤	٢٥.٥٨٥	مرتفعة
٩	عدم الرضا عن أداء المؤسسات في المجتمع	4.29	0.88	١٤	٣٢.٩٧٨	مرتفعة
١٣	عدم الرضا عن الإجراءات الأمنية	4.28	1.06	١٦	٢٧.١١٠	مرتفعة
٢	عدم الرضا عن القوانين في المجتمع	4.27	0.97	١٧	٢٩.٥١٤	مرتفعة
٨	عدم الرضا عن الوظيفة التي كنت أمارسها	3.83	1.24	١٨	١٤.٩٩٣	مرتفعة
المتوسط العام		4.41	0.50		٦٣.٢٣١	مرتفعة

نلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٥) مما سبق أن المتوسطات الحسابية لعدم الرضا قد تراوحت ما بين (٣,٨٣- ٤,٦٣)، ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية، ان كل المؤشرات حصلت على متوسطات عالية و قوية، إلا أن أكثر واقوى مؤشرات عدم الرضا هو عدم الرضا عن المسؤولين، وبمتوسط حسابي بلغ(٤,٦٣)، وعدم الرضا على البنية التحتية (٤,٦٢)، وعدم الرضا عن تقييد حرية الرأي(٤,٥٨)، وعدم الرضا عن توزيع الثروة بين الناس(٤,٥٦)، وعدم الرضا عن الخدمات الطبية والصحية(٤,٥٢)، وعدم الرضا عن تشكيل الحكومات(٤,٥١)، وعدم الرضا على طريقة معاملة النظام للمواطنين(٤,٥٠)، وعدم الرضا عن الوسائل الإعلام(٤,٥٠)، وعدم الرضا عن المؤتمرات الشعبية الأساسية(٤,٤٨)، وعدم الرضا عن السياسات العامة(٤,٤٦)، وعدم الرضا على الخدمات التعليمية(٤,٤١)، وعدم الرضا على الدخل الشهري الذي كنت اتقاضه(٤,٣٤) وعدم الرضا عن الممارسات التي تقوم بها الأجهزة الامنية(٤,٣٣)، وعدم الرضا عن منع الاحزاب(٤,٢٩)، وعدم الرضا عن أداء المؤسسات في المجتمع(٤,٢٩)، وعدم الرضا عن الإجراءات الأمنية(٤,٢٨)، وعدم الرضا عن القوانين في المجتمع(٤,٢٧)، وعدم الرضا عن الوظيفة التي كنت أمارسها(٣,٨٣).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات عدم الرضا كانت ذات متوسطات عالية وقوية مما يدل على أنها ساهمت في حدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي ونلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بعدم الرضا عن المسؤولين وعدم الرضا على البنية التحية وعدم الرضا على تقيد حرية الرأي وعدم الرضا عن توزيع الثروة بين الناس وعدم الرضا عن الخدمات الطبية والصحية حصلت على اعلى المؤشرات. حيث كان المسؤولين في النظام السابق لا يقوموا بمهامهم الأساسية ومقصرين في اداء الخدمة ولم يحققوا ما يسر المواطن فلم تعد خطاباتهم وتصرحاتهم تنطلي على المواطن ولم يوفروا له ما يحتاجه

فأصبح غير راضي عليهم، وكانت البنية التحتية في فترة النظام السابق غير مكتملة وهي شبه بنية تحتية فالطرق شبه مدمرة وكثرت فيها الحفر وقلت فيها الإشارات المرورية و كثرت الحوادث لعدم وجود شروط السلامة ووجود الطرق الترابية غير المزفلته و خاصة في القرى وبعض شوارع المدن وشبكات الصرف الصحي متهالكة واثناء فصل الشتاء تنغمر الشوارع بالمياه وضعف التيار الكهربائي وانقطاعه وغياب شبكات الاتصال وخاصة خدمة الانترنت ومطارات تفتقد لابسط الخدمات وعدم توفر شبكات المياه الصالحة لشرب في كثير من المناطق فهى بنية متهالكة أدت إلى عدم رضا المواطنين عليها، وكان المواطنين غير راضين عن القيود التي يضعها النظام السابق على حرية الرأي وتكميم الأفواه والرقابة وعدم الرضا على تقيد حرية الرأي في التعبير عن أوجه القصور والمخالفات التي تشهدها أروقة الدولة، وكان هناك خلل في توزيع الثروة و استغلالها واستأثرت قلة فاسدة بمصادر الثروة واصبح المقربون من النظام السابق هم عمالقة البزنس وأصحاب الشراء السريع بالطرق غير المشروعة وسيطرتهم على مصادر الدخل والثروة وعائدات النفط على حساب تزايد إعداد الفقراء والمعدومين مما خلق شعور بعدم الرضا عن توزيع الثروة، كما كانت الخدمات الطبية ابان النظام السابق شبه معدومة وكان المواطن غير ارضي على الخدمات الطبية لانها لا توفر الأدوية ويوجد نقص في الأكسجين والبنج ونقص في أجهزة الأشعة و المعدات ولا يوجد أرقام هواتف لجهاز الإسعاف السريع في كثير من المناطق. وتليها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بعدم الرضا عن تشكيل الحكومات وعدم الرضا على طريقة معاملة النظام للمواطنين وعدم الرضا عن وسائل الأعلام وعدم الرضا عن المؤتمرات الشعبية الأساسية وعدم الرضا عن السياسات العامة، حيث كان اختيار الحكومات في النظام السابق لا يكون على الكفأة في الغالب بل على ايديولوجية معينة

والحكومات كانت عبارة عن جهاز استقبال تستقبل من النظام وتبث للشعب أي أن النظام والحكومة وجهان لعمله واحدة وهدف الحكومات هو ارضاء النظام وليس المواطن، كما كان النظام السابق يفتقر إلى المعاملة الحسنة ومبادئ الأخلاق، فكان يسئ معاملة الشعب وانتهك جميع القيم الأخلاقية والدينية في حق الشعب الليبي ولم يكفل حرمة كرامة وإنسانية المواطن مما جعله غير راضي على هذه المعاملة، وكان المواطن غير راضي على الأعلام لانه محتكر من قبل النظام ولأنه أعلام فاسد مضلل يقوم بدور التلاعب والتضليل الذي يقلب الحقائق ويجعل ببساطة مذهلة القاتل مقتول والجاني ضحية والخيانة بطولة والوطنية عمالة، ولم يترك النظام السابق الشعب يفكر ويقرر على سجيته في المؤتمرات الشعبية الأساسية بل إبتكر النظام منظمة ارهابية مرعبة أطلق عليها أسم حركة اللجان الثورية الموالية له فكرا وشخصاً فأصبحت المؤتمرات الشعبية اسيرة لتنظيم حركة اللجان الثورية العنيف والمخيف واسيرة لتوجيهات القائد المعلم الملهم ولذلك أصبح المواطن غير راضي على هذه المؤتمرات، وكان المواطنين لا يرضون على السياسات العامة ومؤسسات الدولة وشخوصهما الرسميين في النظام السابق لأن أولويات صنع السياسات العامة تنصب على تسيير شؤون الدولة وتقديم الحد الأدنى من الخدمات ولا تنصب على محاولة إرضاء المواطن وخدمته او الحرص على محاسبة المسؤولين الحكوميين عن إعمالهم.

وجاء بعد هذه المؤشرات من حيث القوة عدم الرضا عن الخدمات التعليمية وعدم الرضا على الدخل الشهري الذي كنت أتقاضه وعدم الرضا عن الممارسات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية وعدم الرضا عن منع الأحزاب، حيث كانت الخدمات التعليمية في النظام السابق تعاني من نقص في الكتب المدرسية و تأخير توزيع الكتب على الطلبة في بداية العام الدراسي ونقص مدرسين في بعض

التخصصات وإهمال المختبرات وعدم توفير المواد لها وتغير المناهج باستمرار مما يؤدي إلى أرباك الطالب وعدم وجود المكتبات والأدوات والورش في المدارس وكانت خدمات ضعيفة لا ترضى المواطن، وكان المواطن غير راضي على الدخل الشهري أيام النظام السابق لأنه لا يكفي لسد احتياجات المنزل ولا احتياجات الابناء و ينتهي في يوم نزوله بالتقسيم والبعض لا يكفيه إلى اخر الشهر والبحث عن سلف، وعدم الرضا عن ممارسات الأجهزة الأمنية في النظام السابق التي تغمض عيونها عن كل الحلول العقلانية المنطقية السلمية الهادئة وتدير ظهرها لشعبها، وتبحث دوما لما تضنه أقصر الطرق واسرعها وأكثرها فعالية فتمارس التعذيب بأبشع صورة وتستخدم القوة إلى ابعد حد تلجأ إلى الضغط النفسي والجسدي، وعدم الرضا على منع النظام السابق للأحزاب لانه أغلق الساحة السياسية أمام المشاركة الشعبية حتى لا تكون منافساً له وكرس القوة السياسية في يده. ويليها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بعدم الرضا من أداء المؤسسات في المجتمع وعدم الرضا عن الإجراءات الأمنية وعدم الرضا عن القوانين في المجتمع وعدم الرضا عن الوظيفة التي كنت امارسها، حيث كان سوء أداء مؤسسات الدولة في النظام السابق وفشله في أداء وظائفه ناجم عن ضعف شديد واختلالات إدارية تعانيها كل مؤسسات الدولة في مختلف المجالات بسبب ضعف الميزانية وغياب معيار الكفأة والمهنية ولذلك كان المواطن غير راضي على أدائها، وعدم الرضا عن الإجراءات الأمنية التي يفرضها النظام السابق كالموافقة الأمنية التي يجب أن يحصل عليه المواطن قبل السفر للخارج وشهادة خلو السوابق التي تستغرق وقت طويل لاستخراجها، وعدم الرضا على قوانين النظام السابق لأن أغلبها تصب في مصلحة النظام وليس في مصلحة الشعب والمجتمع، وكان المواطن غير راضي على الوظيفة التي يمارسها في ظل النظام السابق لأنه لا يشعر بالأمان

وفيه تقيد ولا يوجد مرونة ولا يستطيع اتخاذ قرارات فيما يتعلق بوظيفته وانعدام روح المبادرة والإبداع وانعدام وضعف الحوافز وعدم إشراك الموظفين في اتخاذ القرارات بإبداء أرائهم وملاحظاتهم ولا يوجد عدالة عند التكليف بالمهمات أو الترشيح للدورات او عند منح الامتيازات.

ب _علاقة الرفض بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الرفض، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة(One– Sample T.Test) للكشف عن علاقة الرفض بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول(١٦) يوضح ذلك:

الجدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الرفض وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t)قيمة	مقياس القوة
١١	رفض القمع	4.52	0.82	١	٤١.٦٩٣	مرتفعة
١٠	رفض الاستبداد	4.51	0.81	٢	٤١.٥٤٦	مرتفعة
١٢	رفض الفساد العام	4.42	0.97	٣	٣٢.٩٦٥	مرتفعة
١٥	رفض سياسات النظام الاقتصادية	4.41	0.95	٤	٣٣.٤٠٤	مرتفعة
٣	رفض الانتهاكات التي كانت تحدث داخل السجون	4.38	0.91	٥	٣٣.٨٩٦	مرتفعة
١٣	رفض سياسات النظام الداخلية	4.38	0.93	٥	٣٣.٣٨٢	مرتفعة
١٦	رفض سياسات النظام الاجتماعية	4.35	1.02	٧	٢٩.٦٢٦	مرتفعة
١٤	رفض سياسات النظام الخارجية	4.31	1.02	٨	٢٨.٧٧٨	مرتفعة
٩	رفض الاحتفالات بأعياد النظام	4.30	1.10	٩	٢٦.٣٨١	مرتفعة
٦	رفض نشاطات النظام السياسية	4.29	0.93	١٠	٣١.٠٣٨	مرتفعة
٨	رفض الالتزام بمحاكمات النظام	4.29	1.00	١٠	٢٩.١١٤	مرتفعة
٥	رفض الالتزام بالقوانين الجائرة	4.26	0.97	١٢	٢٩.٢٦٣	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t)قيمة	مقياس القوة
٢	رفض المشاركة في المؤتمرات الشعبية الأساسية	4.22	1.04	١٣	٢٦.٣٩٦	مرتفعة
١	رفض الالتزام بالقوانين	4.03	1.17	١٤	١٩.٧٦٣	مرتفعة
٧	رفض الإجراءات في الدوائر الحكومية	4.03	1.08	١٤	٢١.٥٣٠	مرتفعة
٤	رفض المشاركة في الخدمة العامة	4.01	1.11	١٦	٢٠.٤٠٦	مرتفعة
المتوسط العام		4.29	0.61		٤٧.٦٤٠	مرتفعة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٦) مما سبق أن المتوسطات الحسابية للرفض قد تراوحت ما بين (٤,٠١– ٤,٥٢) ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية، ان كل المؤشرات حصلت على متوسطات عالية وقوية، إلا أن أكثر واقوى مؤشرات الرفض هو رفض القمع، بمتوسط حسابي بلغ(٤,٥٢)، ورفض الاستبداد(٤,٥١)، ورفض الفساد العام(٤,٤٢)، ورفض سياسات النظام الاقتصادية(٤,٤١)، ورفض الانتهاكات التي كانت تحدث داخل السجون(٤,٣٨)، ورفض سياسات النظام الداخلية(٤,٣٨)، ورفض سياسات النظام الاجتماعية(٤,٣٥)، ورفض سياسات النظام الخارجية(٤,٣١)، ورفض الاحتفالات بأعياد النظام(٤,٣٠)، ورفض نشاطات النظام السياسية(٤,٢٩)، رفض الالتزام بمحاكمات النظام(٤,٢٩) ورفض الالتزام بالقوانين الجائرة(٤,٢٦)، ورفض المشاركة في المؤتمرات الشعبية الأساسية(٤,٢٢)، ورفض الالتزام بالقوانين (٤,٠٣)، ورفض الإجراءات في الدوائر الحكومية(٤,٠٣)، ورفض المشاركة في الخدمة العامة(٤,٠١).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات الرفض كانت ذات متوسطات عالية وقوية مما يدل على أنها ساهمت في حدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي ونلاحظ أن المؤشرات المتعلقة برفض القمع ورفض الاستبداد ورفض الفساد العام ورفض سياسات النظام الاقتصادية حصلت على اعلى

المؤشرات حيث مارس النظام السابق القمع بكل إشكاله سواء على مستوى المجتمع ككل كخنق الحريات الأساسية للمواطنين والاعتقالات والمحاكم العسكرية وتقييد العمل السياسي ومارسه على مستوى جماعات وفئات محددة في المجتمع كالاعتداء على حقوق الأقليات العرقية والدينية ورفض المواطن ممارسة هذا القمع من النظام، ورفض الاستبداد الذي يمارسه النظام الذي لا يخضع لعملية ضبط اخلاقي ولا رقابة قانونية فهو يعلو عليها جميعاً ويعطلها أو يجمدها أو يلغيها حسب أهواءه، ورفض إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النظام السابق والمقربين منه لاهداف غير مشروعة واهدار المال العام وتضخم ثرواتهم بسبب الفساد، ورفض السياسات الاقتصادية للنظام لانها لم تحقق الا مستوى ضئيل من النمو ولم تحقق استقرار وتوازن اقتصادي عام.

وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة برفض الانتهاكات التي كانت تحدث داخل السجون ورفض سياسات النظام الداخلية ورفض سياسات النظام الاجتماعية ورفض سياسات النظام الخارجية، رفض انتهاكات النظام السابق التي يقوم بها داخل السجون كالتعذيب و القتل تحت وطأة التعذيب والصعق بالكهرباء والضرب والاغتصاب، وكان النظام السابق يظهر لباقي دول العالم في السياسة الداخلية كأنه نظام يطبق الديمقراطية المثالية وهذا الأمر غير صحيح لانه قاوم بشدة مفهوم السيادة الشعبية وخلق نظام شمولي ينفرد بأتخاذ القرارات والغائها ويتميز بكثرتها، وأغلبية انجازاته كانت حبر على روق، ورفض سياسات النظام الاجتماعية لانها لم تؤدي إلى استقرار اجتماعي ولم تحقق تنمية شاملة للوصول بالمجتمع إلى الرفاهية ولا تلبي حاجات المجتمع و جود نقص في مصادر تمويل برامج السياسة الاجتماعية، ورفض السياسة الخارجية للنظام السابق لأنها كانت متقلبة بين السعي للوحدة العربية تارة والأفريقية تارة أخرى ومغامرات النظام في دعم منظمات

وحركات التمرد في العالم وكانت كلها شعارات خاوية لغرض تمجيد كاذب للنظام مما رسخ لدى المواطنين الليبيين شعور بالمرارة بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات في حين يعاني الكثير من الليبيين من الحرمان والفقر. ويليها من حيث القوة المؤشرات برفض الاحتفالات بأعياد النظام ورفض نشاطات النظام السياسية ورفض الالتزام بمحاكمات النظام و رفض الالتزام بالقوانين الجائرة، رفض الاحتفال بأعياد النظام السابق لما تحمل هذه الاحتفالات من شعارات وهتافات وتمجيد للشخص النظام وليس للوطن الذي اغتزل في شخصه، رفض الملتقيات والمعسكرات التسيسية والعقائدية التي كانت يعقدها النظام السباق وندوات الكتاب الأخضر وملتقيات اللجان الثورية والأسبوع المفتوح في المدارس لأنها تكرس لفكر النظام، ورفض محاكمات النظام السابق لأن البعض منها عشوائية كالإعدامات في الساحات ولأن النظام يفرض الأوامر بالحكم على هذا أو الإعفاء عن ذاك، ورفض القوانين الجائزة التي كان يمارسها النظام السابق كقوانين الزحف والتأميم ونزع الملكية وحيازة الأراضي والقوانين التي تجرم اهانة الدولة أو شعارها أو شخص النظام وتقيد عمل الأعلام وإلغاء الصحف ووسائل الإعلام الخاصة وأصبحت حكر على الدولة فقط بل كانت هناك قوانين تحرم التجارة في فترة من فترات النظام السابق.

وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة برفض المشاركة في المؤتمرات الشعبية الأساسية ورفض الالتزام بالقوانين ورفض الإجراءات في الدوائر الحكومية ورفض المشاركة في الخدمة العامة، رفض المشاركة في المؤتمرات الشعبية التي تعقد في عهد النظام السابق لأنها مسرحية المهزلة التي لم تعد تنطلي على أحد لان المواطن يعلم علم اليقين أن زمام السلطة أنما هو بيد العقيد ويد معاونيه فلا سلطة شعب ولأهم يحكمون، ورفض الالتزام بالقوانين النظام السابق لأنه يستفيد منه شخص ولا

يستفيد منه آخر وتظلم مواطن لأنه تحت القانون ولا تظلم آخر لأنه فوق القانون، كانت الدوائر الحكومية في النظام السباق تتميز بكثرة الإجراءات وللحصول على وثيقة شخصية كالجواز السفر او إثبات هوية أو رخصة قيادة تحتاج إلى ملف مثقل بالأوراق وإلى اسابيع لاستخراجها وإذ كانت الإجراءات بخصوص قرض أو سكن تكون تعجزية ولا يمكن استيفائه الا لقلة وإذ كانت بخصوص الحصول على التعين فسيقول لك المواطن أن لدى في كل قطاع من قطاع الدولة ملف وانهك المواطن من كثرت الملفات وابدعت الدوائر الحكومية في عهد النظام السابق بكثرت الأوراق المطلوبة ولم تبدع في الانجاز وأدى ذلك إلى رفض المواطن لهذه الإجراءات، ورفض المشاركة في الخدمة العامة ورفض الأنشطة التطوعية في المجتمع لان المواطن لم يتحصل على ابسط الحقوق في ظل النظام السابق ولان النظام كان لا يسمح بتكوين منظمات المجتمع المدني التي تتبنى العمل التطوعي.

٣_ علاقة مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات: علاقة مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample T.Test)) للكشف عن علاقة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي، جدول (١٧) يوضح ذلك:

جدول (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات علاقة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t)قيمة	مقياس القوة
١	الانسحاب واللامواجهه	3.94	0.73	٣	٢٩.٠٧٢	مرتفعة
٢	الخضوع والاستسلام	4.33	0.64	٢	٤٦.٨١٦	مرتفعة
٣	التمرد	4.40	0.65	١	٤٨.٨٠٨	مرتفعة
المتوسط العام		4.24	0.51		٥٤.٨٢	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (١٧) والذي يمثل نتائج المتوسطات الحسابية لجميع مجالات علاقة مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي، أن المتوسطات الحسابية للمجالات الثلاثة لمرحلة التكيف كانت قوية وهي التمرد، والخضوع والإستسلام ، والانسحاب واللامواجهة، وبلغت متوسطاتها الحسابية (٤,٤٠) و(٤,٣٣) و(٣,٩٤) وتجدر الإشارة هنا أن جميع مجالات مرحلة التكيف المغترب حصلت على متوسطات عالية و قوية وهو ما يشير إلى وجود علاقة قوية لمرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع الليبي، وفي هذه المرحلة تكون الخيارات السلوكية المتاحة إمام المواطن الليبي لتجاوز اغترابه، حيث مارس المجتمع الليبي جميع هذه الخيارات السلوكية لمرحلة التكيف المغترب من انسحاب وخضوع وتمرد، ونلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٧) مما سبق أن مجال التمرد في مرحلة التكيف المغترب جاء في المرتبة الأولى ويرجع ذلك إلى أن المواطن الليبي أصبح غير قادر على التكيف مع الوضع العام وبسبب الأوضاع الصعبة والخدمات السيئة وتراكم عوامل الظلم والقهر والاستبداد خرج الليبيين عن صمتهم وقاموا بالتمرد والثورة على الوضع العام وعلى القواعد والقوانين التي فرضه عليهم النظام السابق والتي كان يلزمهم بالخضوع لها وقاموا

بالتمرد بهدف القضاء على النظام الشمولي الذي عانوا في ظلها الإحباط والاكتئاب والانتهاكات، لإحلال أنظمة أخرى محله تكون أكثر ديمقراطية وقادرة على تحقيق العدالة والمساواة والانسجام بين الليبيين وتحقيق أهدافهم وقهر وتجاوز حالة الاغتراب، ويعكس التمرد والثورة حباً أصيلا ورغبة من الليبيين في إصلاح وترميم بناء المجتمع.

وهذا ما أكد عليه ميرتون عندما قال إذا أتخذ التمرد شكلا سياسيا منظما يتبلور في جهد جماهيري فأنه قد يقضي على النظام الاجتماعي القائم، إن الطبقات التي تعاني الإحباط في ظل النظام الاجتماعي القائم، ستظل تسعى لتغيير هذا النظام وإحلال نظام بديل يستطيعون في ظله أن يتوافقوا وينسجموا مع معاييره وفرائضه، نظاماً اجتماعيا يتيح لهذه الطبقات أن تحقق طموحاتها (إسكندر ١٩٨٨، ٣١١).

وبهذا الخصوص اكدت دراسة (paul pillar.2011) فيما يتعلق بالتمرد ان نتيجة تضخم الاغتراب شعر معظم سكان الدول العربية ان حصتهم ضئيلة او معدومة فى النظام القائم، وكان لاشي تخسره فى التمرد والانتفاضة على هذا النظام مهما كان الألم ومهما كانت ردت فعل النظام القائم .

إما فيما يتعلق بمجال الخضوع والاستلام في مرحلة التكيف المخترب، فقد جاء في المرتبة الثانية ويرجع ذلك إلى إن النظام السابق أستخدم وسائل استبدادية لتحقيق التحكم السياسي والاجتماعي تبدأ من إذاعة أو نشر أخبار أو معلومات تؤدي إلى إثارة مخاوف الناس في الحملات الإعلامية التي تبثها السلطة ضد خصومها وفرض واجب الطاعة والتخويف والاستخدام الفعلي لوسائل الإرهاب والقمع والقهر ووجود أجهزة بوليسية سرية تستخدم في القضاء على المعارضة واستخدام النظام السابق للعنف ساهم في قمع وإرهاب المواطنين وكان حائلاً بينهم وبين الخروج على السلطة، واسهم

في تأمين سلطة النظام لفترة طويلة وانتهاج أسلوب القمع المستمر يؤدي إلى أجواء مشحونة بالخوف وفقدان الأمان ويكون المواطن فاقد الإحساس إلى الخنوع والخضوع ظاهرياً للنظام والنفور منه ضمنياً. بفرديته وحريته ويؤدي ذلك بالمواطن في سبيل الحصول على الأمن وخوفاً من العنف.

فعندما يدرك المواطن التناقض القائم في بناء المجتمع، ويدرك أيضاً أن المجتمع يمتلك من الوسائل ما يقهر بها أفراده، ومن ثم يفرض عليهم التكيف القهري مع مثله، وحتى لا يتعرض للعقاب من قبل المجتمع فهو يلتزم بأتباع القواعد والمعايير الموصلة لتحقيق الأهداف والمثل دونما إيمان منه بهذه المثل، فهو يراعي مقتضيات الشكل فقط وأن لم يكن لديه التزام بالمضمون (ليلة وآخرون، ١٩٩١: ٢٨).

وبهذا الخصوص اكدت دراسة (عبدالخالق ختاتنة، ٢٠٠٩) فيما يتعلق بالخضوع ان سياسات السيطرة المطلقة، ومجموعة الاساليب القسرية المتبعه ادت الى رضوخ نسب كبيرة من الكفاءات العلمية فى الوطن العربي .

أما فيما يتعلق بمجال الانسحاب واللامواجهة في مرحلة التكيف المغترب، فقد جاء في المرتبة الثالثة وقد يرجع ذلك إلى أن المواطن الليبي لا يتمكن من الاستمرار في معايشه اغترابه في علاقاته بالمجتمع والدولة والمؤسسات التي ينتمي إليها في ظل النظام السابق وشعور المواطن بعدم الانتماء واللامبالاة وعدم المشاركة في نشاطات المجتمع و ينغمر في النشاطات الخاصة فالمواطن ينعزل عن المفاهيم والأهداف الثقافية التي يثمنها المجتمع فيحاول تجنب الاصطدام مع السلطة ويقوم بالانسحاب او الهروب من الأوضاع ويعطي نفسه فترة للبحث عن فرصة أخرى للخلاص من هذه الأوضاع التي يعاني منها والبعض قاموا بالهجرة خارج البلاد والآخرون قاموا بالتقوقع في الداخل.

والانسحاب يضم الأفراد الذين يدركون التناقض القائم في المجتمع، غير أنه إلى جانب رفضهم لهذا التناقض، فهم يرفضون أيضاً المثل والأهداف والقيم السائدة أما لأنها غير ملائمة أو أنها متحيزة للبعض ضد الأخر، وارتباطاً بذلك فهم يرفضون الوسائل التي قد تتبع لتحقيق هذه الأهداف، أي أنهم في الغالب لا يلتزمون بما يحدث في المجتمع، ومن ثم ينسحبون من هذا المجتمع إلى وضع أخر خاص، له ثقافة فرعية قد تتحول على المدى البعيد إلى ثقافة مضادة (Marton, 1976:175,176).

وبهذا الخصوص اكدت دراسة (اقبال محمد، ٢٠١١) فيما يتعلق بالانسحاب واللامواجهة وبينت ان الاغتراب السلبي هو الذى يكون فيه الفرد غير قادر على مواجهة اسباب اغترابه ومحاولة تغييره، فسلوكه يتأرجح بين الابتعاد وتجنب المواجهة، واكدت كذلك دراسة (عبدالخالق الختاتنة ٢٠٠٩) فيما يتعلق بالانسحاب واللامواجهة ان فقدان السيطرة من خلال بعديها سلب الحرية و المعرفة وانعدام التأثير فى مجريات الواقع العربي سياسيا واقتصاديا، الا بقدر ماتسمح به السلطات السياسية، ادى الى انسحاب جزء مهم من الكفاءات العلمية من المواجهة بسب سياسات الاقصاء والتعذيب والترهيب وجمود الحالة السياسية العربية التقليدية .

أ- علاقة الانسحاب واللامواجهة بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الانسحاب واللامواجهة، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample T.Test) للكشف عن علاقة الانسحاب واللامواجهة بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول (١٨) يوضح ذلك:

الجدول (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الانسحاب واللامواجهة وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t)قيمة	مقياس القوة
١٢	عدم الثقة بالمسؤولين	4.55	0.83	١	٤١.٩٠١	مرتفعة
١٥	اللا مبالاة اتجاه سياسة النظام السياسية	4.30	1.06	٢	٢٧.٥٧٦	مرتفعة
١٣	اللا مبالاة اتجاه سياسة النظام الاقتصادية	4.27	1.05	٣	٢٧.١١٩	مرتفعة
١٤	اللا مبالاة اتجاه سياسة النظام الاجتماعية	4.27	1.04	٣	٢٧.٤٦١	مرتفعة
٦	عدم حضور المؤتمرات الشعبية	4.19	1.16	٥	٢٣.٠٠٣	مرتفعة
٥	عدم المشاركة في الندوات السياسية	4.13	1.09	٦	٢٣.٢٤٦	مرتفعة
٢	كنت أحتفظ برأي لنفسي	4.10	1.19	٧	٢٠.٨٩٥	مرتفعة
٩	الكلام عديم الجدوى و لا قيمة له	4.06	1.19	٨	٢٠.٠٤٣	مرتفعة
١	عدم الاهتمام لما تمر به البلاد من إحداث	4.05	1.17	٩	٢٠.٢٠٦	مرتفعة
٣	اللا مبالاة اتجاه القضايا العامة	3.96	1.12	١٠	١٩.١٠٨	مرتفعة
١١	الرغبة في الهجرة خارج البلاد	3.58	1.33	١١	٩.٧٦١	متوسطة
٨	عدم الثقة في التعامل مع الناس	3.52	1.37	١٢	٨.٥٩٤	متوسطة
٧	الرغبة في الابتعاد عن الناس	3.44	1.35	١٣	٧.٣٧٦	متوسطة
١٠	المجتمع عديم المودة و الرفق	3.41	1.40	١٤	٦.٥٢٣	متوسطة
٤	عدم انتمائي للمجتمع	3.30	1.37	١٥	٤.٨٥٣	متوسطة
المتوسط العام		3.94	0.73		٢٩.٠٧٢	مرتفعة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٨) مما سبق أن المتوسطات الحسابية للانسحاب واللامواجهة قد تراوحت ما بين (٣.٣٠ – ٤.٥٥)، ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية، أن كل المؤشرات حصلت على متوسطات قوية إلا أن أكثر وأقوى مؤشرات الانسحاب واللامواجهة هو عدم

الثقة بالمسؤولين، وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٥٥)، واللامبالاة اتجاه سياسة النظام السياسية (٤.٣٠)، واللامبالاة اتجاه سياسة النظام الاقتصادية (٤.٢٧)، واللامبالاة اتجاه سياسة النظام الاجتماعية (٤.٢٧)، وعدم حضور المؤتمرات الشعبية (٤.١٩)، وعدم المشاركة في الندوات السياسية (٤.١٣)، وكنت أحتفظ برأي لنفسي (٤.١٠)، والكلام عديم الجدوى ولا قيمة له (٤.٠٦)، وعدم الاهتمام لما تمر به البلاد من إحداث (٤.٠٥)، واللامبالاة اتجاه القضايا العامة (٣.٩٦)، والرغبة في الهجرة خارج البلاد ٣.٥٨)، وعدم الثقة في التعامل مع الناس (٣.٥٢)، والرغبة في الابتعاد عن الناس (٣.٤٤)، والمجتمع عديم المودة والرفق (٣.٤١)، وعدم انتمائي للمجتمع (٣.٣٠).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات الانسحاب واللامواجهة كانت ذات متوسطات عالية وقوية مما يدل على أنها ساهمت في حدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي ونلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بعدم الثقة بالمسؤولين واللامبالاة اتجاه سياسة النظام السياسية واللامبالاة اتجاه سياسية النظام الاقتصادية واللامبالاة اتجاه سياسة النظام الاجتماعية وعدم حضور المؤتمرات الشعبية وعدم المشاركة في الندوات السياسية حصلت على أعلى المؤشرات، وفقد المواطن الليبي الثقة في أي مسؤول من النظام السابق حيث لم تكن هناك مصداقية لقول أي مسؤول ولم تترجم أقوالهم إلى أفعال، وكانت اللامبالاة تسيطر على المواطنين في ظل النظام السابق تجاه الأحوال السياسية للبلاد وكان هناك إحساس مريراً تولد بين الليبيين بأن المواطن الليبي ليس طرفاً في الحياة السياسية سواء على مستوى رسم السياسة العامة أو صنع القرار أو اتخاذه وتنفيذه كلها حكراً على النظام مما أدى إلى اللامبالاة اتجاه سياسة النظام السياسية، وحرمان المجتمع من المردود الاقتصادي بالرغم من الثورات الطائلة لليبيا خلق شعور لدى المواطن باليأس من تحسين أوضاعه مما أدى إلى اللامبالاة

اتجاه سياسة النظام الاقتصادية، وتردي الأوضاع المعيشية للمواطن الليبي في ظل النظام السابق أدى إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية التي لم يوضع لها الخطط والبرامج والخدمات الإصلاحية لمجابهة هذه المشكلات والحد من مفعولها مما أدى إلى اللامبالاة اتجاه سياسة النظام الاجتماعية، وكان هناك عزوف كبير عن حضور المؤتمرات الشعبية من قبل معظم الليبيين وبات أمر لا يمكن إخفائه ولا التستر عليه وهي إن كانت مشكلة حقيقة كانت تقلق النظام بالفعل وتضعه في موقف حرج فاضح من الصعب تغطيته فمعظم الشعب الليبي لا يحضر هذه المؤتمرات لأنهم يعرفون حقيقة من يحكم ليبيا، وعدم اقتناع معظم أفراد الشعب الليبي بأفكار النظام السابق وعدم إيمانهم بها على الرغم من كل ما يبذله النظام وأنصاره من عمليات غسيل العقول وتزيف الوعي طول تلك العقود، وعزف الليبيين عن مشاهدة الندوات السياسية للنظام من خلال وسائل الإعلام وإغلاق جهاز التلفاز وعدم حضور الدورات والمعسكرات العقائدية.

وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بكنت أحتفظ برأي لنفسي والكلام عديم الجدوى ولا قيمة له وعدم الاهتمام لما تمر به البلاد من أحداث. حيث كان الحوار غائب بين النظام السابق والمواطنين وأصحاب السلطة متعنتون في آرائهم ومواقفهم لا تطاق ويفرضون آرائهم على الآخرين وتسبب ذلك في التكتم عن التعبير عن الآراء لدى المواطنين. وكان هناك استبداد وظلم اجتماعي في المجتمع الليبي في ظل النظام السابق أصاب المجتمع بالبكم فلا يستطيع الكلام وحتى إذ تكلم لا يسمع له، فهو في حكم الأبكم مقابل نظام ذو خطابات طويلة ومملة ذات كلمات متقاطعة ومتناثرة ليس فيها كلام ذا نفع أو يعود بالفائدة على الليبيين، وعدم اهتمام النظام السابق بأحوال المواطنين وكثرت المشاكل التي أرهقتهم وكثرت الفساد والمظالم والعنف الذي مارسه النظام أدى إلى عدم

اهتمام المواطنين بالأحداث التي تمر بها البلاد. وجاء بعد هذه المؤشرات من حيث القوة اللامبالاة اتجاه القضايا العامة والرغبة في الهجرة خارج البلاد، حيث كانت اللامبالاة تسيطر على المواطنين في ظل النظام السابق تجاه القضايا العامة التي تمس المجتمع كالطلاق والعنوسة وتعاطي المخدرات وشرب الخمور والبطالة وتأخر سن الزواج التي ساهم فيها النظام السابق وعجز عن معالجتها وأنهك المواطن الليبي بالقضايا الخاصة مما جعله لا يبالي اتجاه قضايا الرأي العام، وكان سوء الأوضاع السياسية وانعدام الحريات وانخفاض مستوى المعيشة في عهد النظام السابق وعجزه على خلق المناخ المناسب للنشاط العلمي وحين يصطدم العلم بلوائح القوانين الصارمة المعوقة له وكثرت المظالم والانتهاكات وأصبح المواطن الليبي ليس لديه ما يحيا من أجله إلا إذا كان على استعداد للموت من أجله أدى ذلك إلى زرع الرغبة في الهجرة خارج الوطن وهروب وانسحاب الكثير من المواطنين والمثقفين والمتعلمين من ليبيا للبحث عن حياة أفضل، ويليها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بعدم الثقة في التعامل مع الناس والرغبة في الابتعاد عن الناس والمجتمع عديم العودة والرفق وعدم انتمائي للمجتمع، حيث كان للنظام السابق أجهزة استخباراتية تجند المخبرين من الناس المدنيين أصحاب العقول المنشأ على سياسة النظام ولأن هناك ناس وقعت ضحية ودنائة هؤلاء أصبح المواطن الليبي يتوخى الحذر حتى لا يغدر به ولم يعد يثق بالآخر في المعاملات اليومية لأن عدم الثقة أفضل طريق للسلامة، كما أن الضغوط التي كان يتعرض لها المواطن الليبي من النظام السابق وعجزه وشعوره باليأس والإحباط أدى إلى الانسحاب الاجتماعي فالإنسان يفقد الرغبة تماماً في الحياة الاجتماعية ويفقد اهتماماته العامة التي كان يشارك فيها ويعيش حياته الخاصة، والنظام السابق جعل المجتمع غير قادر على التأثير والإصلاح وليس لديه صوت يمكن من خلاله أن يعبر

ولا قدرة على المشاركة ولا يوجد أي تفاعل شعبي ممكن أن يؤثر في القرارات لتصحيح الأخطاء الموجودة وأصبحت السلبية تغلب على المجتمع وأصبح عديم المودة والرفق وأصبح المواطن الليبي يشعر بأنه لا ينتمي لهذا المجتمع.

أ_ علاقة الخضوع والاستسلام بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الخضوع والاستسلام، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One– Sample T.Test) للكشف عن علاقة الخضوع والاستسلام بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول (١٩) يوضح ذلك:

الجدول (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الخضوع والاستسلام وإسهامه في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	(t)قيمة	مقياس القوة
١٢	عدم القدرة على قول لا للأشياء التي يفرضها النظام	4.58	0.76	١	٤٦.٤٠٠	مرتفعة
٩	النفاق والرياء للمسؤولين لأجل المصالح	4.45	0.95	٢	٣٤.٣٩٦	مرتفعة
١١	القبول بالقرارات و قوانين النظام	4.43	0.92	٣	٣٤.٧٥٣	مرتفعة
٧	التمجيد الكاذب للسلطة الشعبية	4.41	1.02	٤	٣١.٠١٣	مرتفعة
٤	عدم المطالبة بالحقوق و الحاجات	4.39	0.91	٥	٣٤.١٧١	مرتفعة
٣	عدم مطالبة المسؤولين للتغير	4.39	0.91	٥	٣٤.٣٣٣	مرتفعة
١٠	عدم قول الحقيقة	4.37	0.94	٧	٣٢.٩٦٢	مرتفعة
١٣	التأقلم مع الاستبداد	4.35	0.98	٨	٣٠.٨٨٩	مرتفعة
١٥	التأقلم مع القمع	4.33	1.07	٩	٢٧.٩٧٢	مرتفعة
٢	الخضوع للأمر الواقع	4.32	0.93	١٠	٣١.٧٩٧	مرتفعة
١	الخضوع للظلم	4.31	1.01	١١	٢٩.١٠١	مرتفعة
١٤	التأقلم مع الفساد	4.24	1.11	١٢	٢٥.٠١٨	مرتفعة

٨	الاستسلام للفقر و المعاناة	4.23	1.08	١٣	٢٥.٦٣١	مرتفعة
٥	الرضوخ للسياسات العامة	4.20	1.00	١٤	٢٦.٨٢٠	مرتفعة
٦	القبول بحضور المؤتمرات الشعبية الأساسية	3.92	1.26	١٥	١٦.٤٤٢	مرتفعة
المتوسط العام		4.33	0.64		٤٦.٨١٦	

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٩) مما سبق أن المتوسطات الحسابية للخضوع والاستسلام قد تراوحت ما بين (٣.٩٢ – ٤.٥٨)، ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية، أن كل المؤشرات حصلت على متوسطات قوية إلا أن أكثر وأقوى مؤشرات الخضوع والاستسلام هو عدم القدرة على قول لا للأشياء التي يفرضها النظام، وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٥٨)، والنفاق والرياء للمسؤولين لأجل المصالح (٤.٤٥)، والقبول بالقرارات وقوانين النظام (٤.٤٣)، والتمجيد الكاذب للسلطة الشعبية (٤.٤١)، وعدم المطالبة بالحقوق والحاجات (٤.٣٩)، وعدم مطالبة المسؤولين للتغير (٤.٣٩)، وعدم قول الحقيقة (٤.٣٧)، والتأقلم مع الاستبداد (٤.٣٥)، التأقلم مع القمع (٤.٣٣)، والخضوع للأمر الواقع (٤.٣٢)، والخضوع للظلم (٤.٣١)، والتأقلم مع الفساد (٤.٢٤)، والاستسلام للفقر والمعاناة (٤.٢٣) والرضوخ للسياسات العامة (٤.٢٠)، والقبول بحضور المؤتمرات الشعبية الأساسية (٣.٩٢).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات الخضوع والاستسلام كانت ذات متوسطات حسابية عالية وقوية مما يدل على أنها ساهمت في حدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي ونلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بعدم القدرة على قول لا للأشياء التي يفرضها النظام والنفاق والرياء للمسؤولين لأجل المصالح والقبول بالقرارات وقوانين النظام والتمجيد الكاذب للسلطة الشعبية وعدم المطالبة بالحقوق والحاجات حصلت على أعلى المؤشرات، حيث كان النظام يقوم بإخضاع المواطنين

بأعمال لا يحبونها ولا يريدوا عملها وبالتأكيد لن يسعده أن يقولوا له لا ويتقبلوا الأشياء التي يفرضها تجنباً لفكرة المواجهة والعنف، وكان المسؤولين في النظام السابق يغلقون أبوابهم أمام المواطنين ويفتحونها لمن لهم مصالح عندهم وكانت ثقافة التسلط التي تتمتع بها الأنفس المريضة لكثير من المسؤولين ويملكون السلطات التي تخولهم التحكم من رقاب العباد من رعيتهم حسب أهوائهم وأمزجتهم من تعيين وطرد ومضايقة لمن يخالفهم ولذلك يضطر المواطن إلى النفاق لأجل الحفاظ على عمله وللحصول على حق من حقوقه المشروعة، وكان النظام السابق يريد سوق المواطنين والتحكم في قرارهم الحر وسجنهم داخل قضبان القوانين وقرارات رجعية تأكلها الزمن لكي يشدد القبضة الحديدية على رقاب الشعب وكل ذلك تحت ياقظة القانون والقرارات التي حولت البلاد إلى سجن كبير على أهلها، وكان النظام السابق يؤسس لنفسه حزباً ديكتاتورياً وتكون مهمتها تحريض الجماهير على ممارسة سلطتها الشعبية من خلال الصلاحيات المطلقة والمزايا اللامحدودة لهذه العصابة الهمجية لتجعل من أعمالها العلنية فقط تصفية وتسلط وتدمير مستمر وسلطة الشعب تجربة باهتة فقيرة وتقيسها اللجان الثورية بمستوى تمجيد أطروحات القائد المعلم والمفكر الثائر، وكانت الحقوق في النظام السابق لا تعطى وإنما تؤخذ فالنظام نفسه هو القاضي والحكم والخصم وأصبح المواطن لا يطالب بالحقوق والحاجات لأنه عرف أنه لن يحصل على شيء ويتعرض للضرر ويخسر أكثر مما يكسب عندما يطالب بها.

وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بعدم مطالبة المسؤولين بالتغيير وعدم قول الحقيقة والتأقلم مع الاستبداد والتأقلم مع القمع والخضوع للأمر الواقع والخضوع للظلم حيث كان في النظام السابق لا توجد معايير لتداول المناصب والمراكز القيادية في الدولة والتناوب عليها بحيث نرى

تكرار نفس الوجوه المترهلة والفاشلة التي تستمد نفوذها من مدى قربها من النظام وأصبحت أداة فعالة بأيدي السلطة الحاكمة في مجال الضبط والتحكم في المواطنين ولا يمكن مطالبتهم بالتغير، وكانت حقيقة النظام السابق واضحة وجلية والمواطن يعرفها في قرارة نفسه ولكن لا يستطيع الاعتراف أو البوح بها أو يكشف عيوبه لأن قول الحقيقة فى حق النظام هو الأصعب لأنه يملك وسائل القوة وأدوات صنع القرار التي لا يملكها المجتمع، وكان النظام السابق يستمد استمراره من سياسات تخويف المواطنين وليس من الشرعية وكان يمارس الاستبداد تعبيراً عن السيطرة الكاملة على الشعب فيلجأ الشعب للخضوع هرباً من الخوف وإحساسه بعدم الأمان وعدم الاستقرار، وكان النظام السابق ينتهج أسلوب القمع المستمر الذي يشيع أجواء مشحونة بالخوف تدعو إلى الخنوع والخضوع للظلم ومن ثم التسليم بالأمر الواقع لا سيما وأن دور الأمن يكون عاملاً مساعداً في تثبيت دعائم النظام ويتصدى لكل محاولات إضعافه.

ويليها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بالتأقلم مع الفساد والاستسلام للفقر والمعاناة والرضوخ للسياسات العامة والقبول بحضور المؤتمرات الشعبية الأساسية، حيث اعتاد الناس على سماع التجاوزات والتحايل على حساب مصلحة البلد في النظام السابق وأصحاب السلطة تتراكم ثرواتهم على حساب الوطن وانعكس ذلك بوجود شعور عام بأن الأغلبية تريد العيش بسلام لا أكثر وأصبح المواطن كأنه يعيش في زمن التأقلم مع الفساد ولسان الحال يقول حالنا من حال غيرنا، وكان المال في اقتصاديات النظام السابق قائم على الربا والجشع والاحتكار وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر والتمييز بين أبناء المجتمع الواحد وعجز الفقراء عن سد حاجاتهم وانقسام البلاد إلى أقلية مالكين لا يعبأون لغيرهم ومحرومين لا يعبأ بهم، والخلل الفظيع في توزيع الثروة الوطنية هو السبب في وجود

مشكلة الفقر التي استسلم لها الكثير من المواطنين، والرضوخ للسياسات العامة للنظام السابق التي تقدم القليل من الخدمات ولسان الحال يقول الله غالب، وكان رأس النظام السابق يهدد بأن المناطق التي لا يحضر أهلها المؤتمرات بعدد كاف بالحرمان من حصتها من السلع والبنزين وكذلك إلزام الموظفين بالتوقيع الحضور والغياب في العمل بقاعات المؤتمرات وإجبار أصحاب المحلات على الإغلاق وقت انعقاد الجلسات محاولة منه لإخضاع المواطنين لحضور الجلسات.

ج _علاقة التمرد بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال التمرد، وتم استخدام اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample T.Test) للكشف عن علاقة التمرد بحدوث الثورة في المجتمع الليبي. جدول(٢٠) يوضح ذلك:

الجدول (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التمرد وعلاقتها بحدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الرتبة	قيمة(t)	مقياس القوة
١٦	التمرد على الظلم	4.67	0.75	١	٤٩.٨٨٤	مرتفعة
١٥	التمرد على اللجان الثورية	4.66	0.75	٢	٤٩.٧٠٧	مرتفعة
١٤	التمرد على النظام الشمولي الذي احتكر كل شيء	4.62	0.74	٣	٤٩.٠٨٩	مرتفعة
١٨	التمرد على الانتهاكات	4.55	0.86	٤	٤٠.٤٠٦	مرتفعة
١٩	التمرد على القوانين الجائرة	4.55	0.87	٤	٣٩.٨٣٣	مرتفعة
٢٠	التمرد على الاعتقال	4.52	0.94	٦	٣٦.٤٩٠	مرتفعة
١٣	التمرد على المسؤولين	4.52	0.86	٦	٣٩.٥٨٢	مرتفعة
١١	التمرد على الواسطة التي كانت سائدة في الدوائر الحكومية	4.51	0.90	٨	٣٧.٨٧٧	مرتفعة
١٧	التمرد على المحاكمات و السجون	4.51	0.91	٨	٣٧.٢٢٧	مرتفعة
٩	التمرد على من سلب حريتي واهانة كرامتي	4.47	0.89	١٠	٣٧.٠٣٤	مرتفعة
١٢	التمرد على الفقر و المعاناة	4.40	1.01	١١	٣١.٢٣٨	مرتفعة
١٠	التمرد على الاستبداد	4.39	0.94	١٢	٣٣.٠٤٧	مرتفعة
٥	التمرد على المؤتمرات الشعبية	4.34	1.02	١٣	٢٩.٤١٨	مرتفعة
٨	التمرد على كل من منعني من تبني آراء و أفكار سياسية معينة	4.29	1.01	١٤	٢٨.٥٠٧	مرتفعة
٤	التمرد على القرارات السياسية	4.24	1.03	١٥	٢٧.٠٠٠	مرتفعة
٦	التمرد على الفساد	4.24	1.11	١٥	٢٤.٩٣٧	مرتفعة
٧	التمرد على الكتائب العسكرية	4.19	1.10	١٧	٢٤.٣١٥	مرتفعة
٢	التمرد على الخوف	4.19	1.04	١٧	٢٥.٦٣١	مرتفعة
٣	التمرد على الأجهزة الأمنية	4.13	1.10	١٩	٢٣.١٣٢	مرتفعة
١	التمرد على الذات	4.09	1.07	٢٠	٢٢.٨٩٨	مرتفعة
المتوسط العام		4.40	0.65		٤٨.٨٠٨	مرتفعة

يلاحظ من النتائج الوارد في الجدول رقم (٢٠) مما سبق أن المتوسطات الحسابية للتمرد قد تراوحت ما بين (٤.٠٦ – ٤.٦٧)، ويلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية، أن كل المؤشرات حصلت على متوسطات قوية إلا أن أكثر وأقوى مؤشرات التمرد هو التمرد على الظلم، وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٦٧)، والتمرد على اللجان الثورية (٤.٦٦)، والتمرد على النظام الشمولي الذي احتكر كل شيء (٤.٦٢)، والتمرد على الانتهاكات (٤.٥٥). والتمرد على القوانين الجائرة (٤.٥٥)، والتمرد على الاعتقال (٤.٥٢)، والتمرد على المسؤولين (٤.٥٢)، والتمرد على الواسطة التي كانت سائدة في الدوائر الحكومية (٤.٥١)، التمرد على المحاكمات والسجون (٤.٥١)، والتمرد على من سلب حريتي وإهانة كرامتي (٤.٤٧)، والتمر على الفقر والمعاناة (٤.٤٠)، والتمرد على الاستبداد (٤.٣٩)، والتمرد على المؤتمرات الشعبية (٤.٣٤)، والتمرد على كل من منحنى من تبنى آراء وأفكار سياسية معينة (٤.٢٩)، والتمرد على القرارات السياسية (٤.٢٤)، والتمرد على الفساد (٤.٢٤)، والتمر على الكتائب العسكرية (٤.١٩)، والتمرد على الخوف (٤.١٩)، والتمرد على الأجهزة الأمنية (٤.١٣)، والتمرد على الذات (٤.٥٩).

النتائج سالفة الذكر تبين أن مؤشرات التمرد كانت ذات متوسطات عالية وقوية مما يدل على أنها ساهمت في حدوث الثورة في المجتمع العربي الليبي ونلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بالتمرد على الظلم والتمرد على اللجان الثورية والتمرد على النظام الشمولي الذي أحتكر كل شيء والتمرد على الانتهاكات والتمرد على القوانين الجائرة حصلت على أعلى المؤشرات، حيث كان النظام السابق يمارس الظلم وشاب الحياة في عهده الضيم والقهر والاستبعاد والتهميش والاستكبار والتعالي والإهانة وعدم الاعتراف بالآخر وهضم الحقوق والاضطهاد ولهذه التراكمات انفجر المجتمع الليبي

وقام بثورة على ظلم النظام، وكان للنظام السابق حزبه الديكتاتوري اللجان الثورية التي تقوم بالتدخل في سير القضاء بتحديدها لما تسميهم أعداء ثورة الفاتح لتقوم بمعاقبتهم وإعدامهم في الساحات العامة وكان أعضائها في كل مكان يترقبوا أي زلة للمواطن لكي يتقربوا به إلى قائدهم ولهذا ثار الشعب عليها وحرق مقراتها التي كانت موجودة في كل قرية، وكان النظام السابق نظام شمولي جمع بيده كل السلطات والاختصاصات ويتدخل في كل المجالات واحتكر وسائل الإعلام والاتصال لممارسة تحكم شامل وسيطرة كاملة على الحياة وأفكار كل مواطن ولذا قام الشعب بالتمرد على النظام السياسي الشمولي وانتزاع السلطة منه، وكان النظام السابق يمارس انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وزاد قمع الحريات واعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وارتكب المذابح في حق الجماهير الرياضية في المدرجات وقتل المتظاهرين وإعدام أكثر من ١٢٠٠ سجين رمياً بالرصاص والكثير الكثير وكان هناك احتقانات شعبية متراكمة انفجرت وقام الليبيين بالثورة على النظام الذي مارس هذه الانتهاكات، وكان النظام السابق يطبق القوانين الجائرة التي سلبت الملكية وكممت الأفواه وكبلت الأيدي وقيدت الحريات وسجن المواطن بين قضبان هذه القوانين فتمرد المجتمع على هذه القوانين الجائرة وكسر القضبان والقيود وأصر على نيل حقوقه وإنهاء الحقبة السوداء لحكم النظام. وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بالتمرد على الاعتقال والتمرد على المسؤولين والتمرد على الواسطة التي كانت سائدة في الدوائر الحكومية والتمرد على المحاكمات والسجون والتمرد على من سلب حريتي وإهانة كرامتي، حيث كان في النظام السابق الاعتقال وحشياً ويجرون المواطنين على سلالم البنايات على مرأى ومسمع من أهلهم بينما ترتطم مؤخرة رؤوسهم بكل درجة من درجات السلم ويقذفوا في صناديق السيارات الخلفية دون أن يعرفوا ماذا فعلوا ويقتحمون المنازل وغرف النوم

في ساعات متأخرة من الليل ويقبضون على الرجل بين أهله وعندما يسأل الأب الكهل العجوز عما فعل ابنه يصفعونه فيسقط مغشياً عليه ولا يتوقع المواطن أن يصل إرهاب الدولة إلى هذه الدرجة فطفح الكيل وتمرد الشعب على النظام الذي مارس هذه الاعتقال، وكان المسؤولين في النظام السابق يمثلون وجه النظام ويتوارثون المناصب ويتبادلونها بينهم وأهدروا المال وعاثوا في ليبيا خراباً وساهموا في تخلفها وعدم مواكبتها للدول المتقدمة وتمرد عليهم الشعب لأنهم جزء من النظام، وفي النظام السابق أن كان لك شيء من حقك لا يمكنك الحصول عليه بينما شخص آخر يكون ليس من حقه ويتحصل عليه بالواسطة التي هي تحطيم للمعنويات وقهر للعباد وقتل للإبداع وحرمت المواطن من الكفاءات الحقيقية وأضعفت الانتماء للوطن وحرمت المواطن من فرص العدالة والمساواة مما أدى إلى التمرد والثورة على الواسطة المنتشرة أيام النظام، وكان هناك بعض القضايا في محاكم النظام السابق يحصل المتهم فيها على عقوبة أشد من المقررة في القانون وتفتقد لمعايير المحاكمة العادلة ويغلب عليها الطابع السياسي وليس القانوني حيث يتم تعطيل جميع القواعد القانونية وهناك الكثير من قضايا الرأي والسياسة لم توصل إلى المحاكم وتم تصفيت أصحابها فى الميادين في نفس يوم القبض وأصبحت المحاكم أداة يستخدمه النظام متى يريد ولا يستخدمه متى يشاء وكانت سجون النظام السابق مسرح للتعذيب وكان السجناء يصفعون ويركلون ويطلقون عليهم الكلاب البوليسية لتنهش أجسادهم وإطفاء السجائر في أجسادهم وتهديدهم بالفاحشة وخاصة المساجين السياسيين دفعت كل هذه الأمور الشعب إلى التمرد على المحاكم وحرقها وعلى السجون وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وكان يتعرض الشعب الليبي في فترة النظام السابق إلى أقسى أشكال الإهانة في حق الإنسان فسلبت منه كرامته وأقصى من الحياة العامة وصدرت حريته إلى أن

كادت ليبيا بناسها وأهلها وحيواناتها وثرواتها تتحول إلى ما يشبه مزرعة كل ما فيها لخدمة القائد فالعلاقة بين الحاكم والشعب علاقة السيد بالعبد فتمرد الشعب الليبي ليقول للنظام أن ليبيا ليست حكراً لك ولنا الحق فيها ولسنا عبيداً عندك بل نحن شعباً له إرادة وكرامتنا لا نسمح لأحداً أن يهيننا وحريتنا لن تكبل وثورتنا ثورة كرامة وحرية.

ويليها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بالتمرد على الفقر والمعاناة والتمرد على الاستبداد والتمرد على المؤتمرات الشعبية والتمرد على كل من منعنا من تبني آراء وأفكار سياسية معينة والتمرد على القرارات السياسية، كان الليبيين أيام النظام السابق يدركون أن بلادهم تتوفر فيها ثروة هائلة من الخام الأسود فيما يعاني الكثير منهم العوز والفقر وتدني الخدمات واستئثار قلة قليلة بثروات طائلة حيث يراهم جموع المواطنين في قصورهم الفارهة فالحرمان غالباً يعمق الشعور بالمهانة واليأس الذي يقود إلى السخط والحقد ويحول الإنسان إلى قنبلة موقوتة وقام الشعب بالتمرد والثورة على النظام الذي حرمه من ثرواته لكي يتمتع بها، وكان النظام الاستبدادي السابق يستند إلى أهواء وأمزجة القائد الذي يحكم بشكل مطلق ولا ينازعه ولا يشاركه فيها أحد ولذا قام المجتمع الليبي بالتمرد والثورة على النظام لخلع جذور الاستبداد من أجل إقامة نظام جديد يستند على القوانين والدستور والعدل، وكانت المؤتمرات الشعبية هي الأداة التي استخدمها النظام السابق كستار فضفاض يمرر من خلقه سلطاته وصلاحياته السياسية الواسعة والمطلقة في ليبيا وفي الشأن العام والمال العام والرأي العام بلا حسيب ولا رقيب وتمرد الشعب لازال هذا الستار وإلغائه، وكان للنظام السابق آراءه وأفكاره السياسية الخاصة التي تدرس في مناهج الوعي السياسي والفكر الجماهيري والكتاب الأخضر ولا يسمح بأفكار وآراء تخالفها لذا تمرد المواطنين على آراء وأفكار النظام وأحرقوا الكتب التي تسوق

للحكم الأوتوقراطي ومنعتهم من تبني آرائهم وأفكارهم الخاصة بهم التي تدعو إلى الديمقراطية والتعددية وحق الاختلاف، وكانت القرارات السياسية للنظام السابق ارتجالية وسريعة ومتضاربة ولا يوجد آليات سليمة لعملية صنع القرار السياسي وتمرد الليبيين على هذه القرارات السياسية لوضع آليات سليمة وفعالة لعملية صنع القرار السياسي لتطوير ليبيا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجاء بعدها من حيث القوة المؤشرات المتعلقة بالتمرد على الفساد والتمرد على الكتائب العسكرية والتمرد على الخوف والتمرد على الأجهزة الأمنية والتمرد على الذات. حيث كان الفساد في النظام السابق يستشري ويترسخ في جميع الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل على حماية نفسه بإبقاء كل الرموز التي مارسته على حالها لضمان المناخ الذي يضمن لهم مكاسب أكبر ولهذا تمرد الشعب للقضاء على رموز الفساد وتغيير القوانين واللوائح وتطوير السياسات لإنهاء الفساد، ولا يوجد جيش قوي في ليبيا وهو ما كان يقصده النظام السابق بدقة لأنه كان يخشى الجيش ولا يثق به ويعتبره خطر على النظام وجزا به في مغامراته لإنهائه وكون كتائب ومليشيات يرأسها أبناءه والمقربين منه وعندما خرج المتظاهرون سلمياً يطالبون بإسقاط النظام أرسل إليهم كتائبه الخاصة التي واجهت المتظاهرين بأوامر منه بسلاح وإطلاق الرصاص الحي وقتلهم، متظاهرون ينزلون للشارع ويتظاهروا ونظام يستجيب بعنف ويلحق خسائر والضحايا أصبحت مدعاة لاستمرار التظاهر وأصبحت الثورة تديم نفسها بنفسها واضطر المتظاهرون إلى مواجهة هذا العنف وانضم إليهم بعض من أفراد الجيش والشرطة الوطنيين الذين لم يرضوا بسفك دماء وأرواح الشعب وتمردوا على هذه المليشيات وثاروا عليها وسقط الشهداء وتسلحوا بسلاح النظام الذي استخدم لقتلهم، وكان

النظام السابق يتبع سياسة تخويف الشعب من الخروج على النظام ولديه الكثير من سياسات التخويف التي يتربى عليه الكبار قبل الصغار منها الخوف من عقاب السلطة الحاكمة في المدرسة والعائلة والدولة من خلال وسائل الإعلام وترتبط هذه المخاوف بالخوف من الموت ولكن الشعب تحرر من المخاوف التي زرعها النظام عبر السنين وإدراك أن الخوف من الموت وهم كبير وردد شعارات تقول ميتين ميتين سواء الآن أو بعد حين، وكسر جدار الخوف وخرج على النظام الذي ارتعدت فرائصه حين سمع هدير الملايين يسقط النظام وكانا السحر انقلب على الساحر، وكان جهاز الأمن الداخلي من أدوات النظام السابق الاستبدادية حيث كان في كل قرية من ليبيا فرع لجهاز الأمن الداخلي الذي يقوم بكتابة التقارير السرية عن المواطنين، ولديه الكثير من المجندين المزروعين بين الناس الذين يزودونه بالمعلومات ولديهم أجهزة تنصت وتجسس على الاتصالات ويعتقلون المواطنين ويعذبوهم وكان هذا الجهاز جاثم على صدور الليبيين ويراقب كل تحركاتهم مما أدى إلى تمرد الشعب على هذا الجهاز وحرق مقراته وسقط أول شهيدين في الثورة بالرصاص جهاز الأمن الداخلي، وكان المواطن أيام النظام السابق ليس لديه أهداف واضحة ولا رغبات شخصية حقيقية والأمور التي يقوم به من غير شغف أو حماس لدى بحث المواطنين على قواعد حياتية غير تقليدية تركز على إطلاق العنان للأحلام الجريئة والأفكار الجامحة وفق ما ينسجم مع القيم وهدف هذه الأفكار الجريئة هو إرضاء الذات وبث روح السعادة عن طريق الخروج والتمرد على المألوف والفكر المقيد الذي وضعه النظام الذي لا معنى لدوامه إلا أنه بات مألوفاً.

ملخص النتائج:

من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي السابقة والإجابة عن أسئلة الدراسة يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

. أظهرت النتائج وجود علاقة قوية لسلب المعرفة بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٦)، وبلغت قيمة (t) (٤٥.٩١) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. كما أظهرت النتائج وجود علاقة قوية لسلب الحرية بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٥)، وبلغت قيمة (t) (٥٣.٢٩) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية لفقدان المعنى بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٥٧)، وبلغت قيمة (t) (٥٦.٨٧) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية لللامعيارية (فقدان المعايير) بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٩)، وبلغت قيمة (t) (٥٧.٥٨) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية لعدم الرضا بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤١)، وبلغت قيمة (t) (٦٣.٢٣١) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية للرفض بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٩)، وبلغت قيمة (t) (٤٧.٦٤٠) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية للانسحاب واللامواجهة بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٤)، وبلغت قيمة (t) (٢٩.٠٧٢) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية للخضوع والاستسلام بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٣)، وبلغت قيمة (t) (٤٦.٨١٦) وهي قيمة دالة إحصائياً.

. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية للتمرد بحدوث الثورة في المجتمع الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٠)، وبلغت قيمة (t) (٤٨.٨٠٨) وهي قيمة دالة إحصائياً.

التوصيات :

١ . أن يكون هناك تعاون بين السلطات العليا وشرائح المجتمع في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع.

٢ . التعرف على أهداف المواطنين ورغباتهم وميولهم وتوجيهها التوجيه الصحيح لتتكون لديهم مرونة فى التعامل مع ما قد يواجههم من مشكلات وازمات فى حياتهم .

٣ . التعاون مع وسائل الإعلام فى إعداد برامج تشجع إجراء المناقشات الحرة التى تتيح للمواطنين التعبير عما يعانون من مشاكل .

٤ .الاهتمام بتعزيز قيم المواطنة لدى المواطنين من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل حدة التفاوت والتمايز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقضاء على ظاهرة الفساد بشتى صورها وتوفير الامن والامان من خلال اجهزة امنيةتعمل بشكل مؤسسي وضمن قوانين وأنظمة وتعلميات تطبق على الجميع بعدالة.

٥ . تبنى لغة الحوار البناء اساس السلم الاجتماعى والسياسي المبنى على التفاهم والاحترام المتبادل بين الافراد والمؤسسات والنقابات والاحزاب والمجالس فى المجتمع وأن يسوده احترام الافكار بغض النظر عن اختلافها لان تصادم الافكار قد يخرج بفكرة جديدة تكون نقطة اتفاق وهذا هو هدف الحوار .

٦ . توفير غير مشروط لكل الظروف الايجابية لكى يتمتع المواطن بعيش كريم وحياة كريمة .

٧ . بناء مؤسسات المجتمع المدنى وتفعيلها .

٨ . إطلاق الحريات السياسية والتمثيل الشعبي الحقيقي فى كافة الهيئات السياسية والإدارية والسماح بحرية الرأي والتعبير وتشكيل الجمعيات والهيئات والنقابات الممثلة للقطاعات الشعبية، والتداول السلمي للسلطة .

٩ . سن معايير علمية واخلاقية تنطبق على المسؤولين عند اختيارهم ، وإصدار قوانين قوية وفعالة للضبط افعال وتصرفات المسؤولين عندما يتولون المراكز والمناصب القيادية فى الدولة .

مـراجـــع الـدراســـة

اولا : المراجع العربية :

١. ابو النصر، عمر. ١٩٧٠. الثورات الثلاث عبدالناصر القذافى النميرى فى مصر وليبيا والسودان. بيروت.
٢. ابوفطيم، مهدى على. ٢٠١١. الربيع العربى. بيروت. لبنان.
٣. احميدة، علي عبداللطيف. ٢٠٠٩. ألاصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده . ترجمة: عمر أبو القاسم الككلي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٤. الاخبار، بيروت، ١٣٤٦، ٢٣ شباط، ٢٠١١ .
٥. أرندت، حنا. ٢٠٠٨. في الثورة. ترجمة: عطا عبد الوهاب. المنظمة العربية، بيروت.
٦. إسكندر، نبيل رمزي . ١٩٨٨. الاغتراب وأزمة الانسان المعاصر . دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية. مصر .
٧. الاشول، عادل عزالدين . ١٩٨٥. التغير الجامعى واغتراب الشباب الجامعى. اكاديمية البحث العلمى شبكة الدراسات والبحوث، القاهرة. مصر.
٨. الأقداحى، هشام محمود. ٢٠١٢. قضايا الاغتراب في الفكر السياسي و الاجتماعي. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
٩. بادى، لورنس. ١٩٩٤. مظاهر الاغتراب لدى معلمى المرحلة الاساسية فى الاردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان. الاردن.
١٠. بركات ، حليم. ٢٠٠٦. الاغتراب في الثقافة العربية متاهات الانسان بين الحلم و الواقع. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١١. بركات ، حليم. ٢٠٠٨. المجتمع العربي المعاصر بحث في تغير الاحوال والعلاقات. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. لبنان .
١٢. بروشين، نيكولاي ايليتس. ٢٠٠١. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩ . ترجمة: عماد حاتم. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
١٣. برينتن، كرين. ٢٠٠٩. تشريح الثورة. ترجمة: سمير الجبلي. دار الفارابي، بيروت. لبنان.
١٤. بشارة ، عزمي. ٢٠١٢ . في الثورة و القابلية للثورة. مطابع الدار العربية، بيروت، لبنان.

١٥. بن زاهي، منصور ونور الدين، تاوربت. د.ت. الاغتراب الوظيفي كشكل من أشكال المعاناة في العمل. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد خاص.

١٦. بن غلبون، محمد عبده. ١٩٨٩. الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره.

١٧. جبريل، محمود. ٢٠١٢. ليبيا الى اين حلقة نقاشية، المستقبل العربى، لبنان، ٣٩٩ ، ٥ مايو.

١٨. الجبورى، خضير مهدى عمران. ١٩٩٦. الاغتراب عند تدريسي الجامعات العراقية وعلاقته بجنس التدريس وموقع الضبط والدخل الشهرى ومنشأ الشهادة والمرتبة العلمية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق.

١٩. جعيص، عفاف محمود. ١٩٩١. دراسة الاغتراب في علاقته بكل من الذكاء والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لعينة مختارة من الشباب الجامعي. مجلة كلية التربية، جامعة اسيوط، العدد ١٥ .

٢٠. جوثري، جورج وتانكو، باتريشيا. ١٩٩٦ . الاغتراب، ترجمة محمود جاد، دارالعالم الثالث، القاهرة .

٢١. حافظ، احمد خيري. ١٩٨٠. ظاهرة الاغتراب لدى طلبة الجامعة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس ، مصر.

٢٢. حتاملة، محمد عبده طالب . ٢٠١٢. ثورة العرب. عمان. الاردن.

٢٣. حرب، علي. ٢٠١٢. ثورات القوة الناعمة فى العالم العربى. مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت.

٢٤. الحريري، محمد فتحى. ٢٠١٣. الانسان بين الرضى والسخط، شبكة المدونون العرب. الامارات العربية المتحدة .

٢٥. حسن، احمد فاروق. ١٩٩٢. عوامل الاغتراب السياسى بين الشباب فى المجتمع المصرى دراسة ميدانية مقارنة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، مصر.

٢٦. حسن، بركات حمزة. ١٩٩٣. الاغتراب وعلاقته بالتدين والاتجاهات السياسية لدى طلاب الجامعة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة عين شمس، مصر.

٢٧. حسن، محمود شمال . ٢٠٠٨ . الشباب ومشكلة الاغتراب فى المجتمع العربي. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. العراق .

٢٨. الحمداني، اقبال محمد رشيد صالح . ٢٠١١ . الاغتراب التمرد قلق المستقبل. دار الصفاء، عمان. الاردن .

٢٩. الحوامدة، كمال محمود حسن .٢٠٠٠ . اثار ومظاهر الاغتراب في الجامعات الاردنية والسودانية. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاداب ، جامعة ام درمان الاسلامية ، السودان.

٣٠. الحويج، صالح مهدى. ٢٠٠٤ . مشاعر الاغتراب واضطراب الهوية وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى عينة من الشباب العاطلين عن العمل. استرجاع من : www.elssafa.com/makl.zo-2-4.htm.

٣١. الختاتنة، عبدالخالق يوسف. ٢٠٠٩ . الكفاءات العلمية العربية بين الاندماج والاغتراب. مؤتمر التوفيق المهني والاغتراب، جامعة محمد خيبر – بسكرة. الجزائر .

٣٢. خليفة، عبداللطيف محمد . ٢٠٠٣ . سيكولوجية الاغتراب. دار غريب، القاهرة . مصر.

٣٣. الدورى، عدنان .١٩٨٤ . اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامى. ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت .

٣٤. الربيعي، نصار زغير. ٢٠٠٢ . تكوين العقل الجدلي وعقده. المواهب للطباعة والنشر، بيروت. لبنان .

٣٥. رجال، محمد احمد محمد . ٢٠٠٧. الاغتراب وعلاقته بالتماسك الاجتماعى لدى طلبة الجامعة. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق.

٣٦. رجب، محمود. ١٩٨٨. الاغتراب سيرة مصطلح. دار المعارف، القاهرة. مصر.

٣٧. زهران، سناء حامد. ٢٠٠٤. ارشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر الاغتراب. عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر .

٣٨. زهري، زينب محمد وإسماعيل، محمد قبالي. ١٩٨٥. أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي. المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس.

٣٩. زيادة، نقولا. ١٩٦٦. ليبيا فى العصور الحديثة. دار الرائد للطباعة، القاهرة .

٤٠. سليم، عبدالله. ٢٠٠٨. ازمة الشباب المعاصر.

٤١. السورطي، يزيد عيسى. ٢٠٠٣. الدور الاغترابي للتربية في الوطن العربي. المجلة التربوية، المجلد ١٧ ، العدد ٦٧ ، جامعة الكويت، الكويت .

٤٢. السيد، حسن سعد. ١٩٨٦. الاغتراب في الدراما المصرية المعاصرة. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة. مصر.
٤٣. شاخت، ريتشارد. ١٩٨٠ . الاغتراب، ترجمة: كامل يوسف حسين. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
٤٤. شتا، السيد على. ١٩٩٣. نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .
٤٥. شتا، السيد على. ١٩٩٧ الاغتراب فى التنظيمات الاجتماعية. مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية .
٤٦. شتا، السيد على. ١٩٩٧. العصيان والاغتراب. مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.
٤٧. شتا، السيد علي. ١٩٨٤. التنظيم الاجتماعي و ظاهرة الاغتراب . دار الاصلاح ، الدمام ، السعودية .
٤٨. شتا، السيدعلى. ١٩٩٩ . الانحراف الاجتماعي "الانماط والتكلفة" . مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية .
٤٩. شندب، على. ٢٠١٣. القذافى بين وهم وثورتين. الحرية. موريتانيا. استرجع من: Elhourriya.net/index.php/file/32362-gadafi.html
٥٠. الشنقيطي، محمد بن مختار. ٢٠١١. منطق الثورة ومآلاتها. وجهات نظر. الجزيرة نت.
٥١. صديق، حسين. ٢٠١١. الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية. مجلة جامعة دمشق، العدد الثالث+ الرابع.
٥٢. الطعان، عبد الرضا. ١٩٨٠ . مفهوم الثورة. دار المعرفة، بغداد، العراق .
٥٣. عبد الجنابي، مصطفى كامل . ١٩٩٨. موقف العراق الرسمى والشعبى من ثورة الفاتح عام ١٩٦٩. بغداد، العراق.
٥٤. العقاد، صلاح. ١٩٧٠. ليبيا المعاصرة. المطبعة الفنية، القاهرة .
٥٥. عمر، احمد متولى. ١٩٨٩. دراسة مقارنة لبعض ابعاد الشعور بالاغتراب لدى متعاطى الكحوليات وغير المتعاطين من طلاب الجامعة. كلية التربية، جامعة طنطا .
٥٦. عميش، إبراهيم فتحى . ٢٠٠٨. التاريخ السياسى ومستقبل المجتمع المدنى فى ليبيا. برنيق للطباعة والترجمة والنشر.

٥٧. غاسيت، خوسة اورتغا اي. ٢٠١١. تمرد الجماهير. ترجمة: علي إبراهيم أشقر. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق. سوريا.

٥٨. غليون، محاجنة محمد مصطفى. ٢٠٠٩ . دافعية الانجاز و علاقتها بالاغتراب لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس ام الفحم.رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية . جامعة البلقاء التطبيقية السلط التربوي ، الاردن .

٥٩. الفارس، مجدي. ٢٠٠٤. الخصائص النفسية الفارقة والمتعلقة بكثافة التعرض لبرامج التلفزيون الفضائية لدى الشباب الجامعي. معهد الدراسات والبحوث التربوية. جامعة القاهرة. القاهرة، مصر .

٦٠. فايز، بهاءالدين محمود . ١٩٩٤. العلاقة بين الاحساس بالاغتراب وضعف الانتماء. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

٦١. فرنجية، بسام خليل . ١٩٨٣ . الاغتراب فى أدب حليم بركات. مجلة فصول. القاهرة، المجلد الرابع، العدد الاول.

٦٢. فوران، جون. ٢٠٠٧. مستقبل الثورات. ترجمة: تانيا بشارة. دار الفارابي، بيروت. لبنان.

٦٣. قابيل، رأفت عبد الباسط، ١٩٩٣. الاغتراب النفسي وعلاقته بالإبداع لدى طلاب الجامعة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب، جامعة آسيوط. مصر.

٦٤. قناوى، شادية علي. ٢٠٠٠. سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وازمة علم الاجتماع المعاصر. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. مصر .

٦٥. كبة، عبدالامير قاسم .١٩٦٣. المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادى. بيروت.

٦٦. كليف، توني. ٢٠٠٠. عصر الثورة الماركسية في الألفية الجديدة. ترجمة: أشرف عمر. مركز الدراسات الإشتراكية.

٦٧. لوبون، غوستاف. ٢٠١٣. روح الثورات والثورة الفرنسية. ترجمة: عادل زعيتر. كلمات عربية للترجمة والنشر. القاهرة. مصر.

٦٨. ليلة، على. ١٩٩١. الشباب القطري اهتماماته وقضاياه. مؤسسة العهد، الدوحة. قطر .

٦٩. ماركوز،هربرت.١٩٧١ . الانسان ذو البعد الواحد. ترجمة: جورج طرابيش. دار الادب، بيروت .

٧٠. ماركيوز، هربرت. ١٩٧٠. العقل والثورة. ترجمة: فؤاد زكريا. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر.

٧١. ماركيوز، هربرت. ١٩٧١. نحو ثورة جديدة. ترجمة: عبد اللطيف شرارة. دار العودة، بيروت. لبنان.

٧٢. محمد، جمال عبد اللطيف. ١٩٩٥. الاغتراب وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا. جامعة عين شمس. مصر.

٧٣. محمود، حسن سليمان. ١٩٦٢. ليبيا بين الماضي والحاضر. مطبعة المعرفة، الناشر مؤسسة سجل العرب، القاهرة.

٧٤. منبر اخبار ليبيا. ٢٠١٠. مستقبل ليبيا بين الثوريين والاكثر ثورية. استرجع من : www.libyaforum.org/index2.php?option=com

٧٥. منصور، حسن عبدالرازق. ١٩٨٨. الانتماء والاغتراب. دار جرش، الرياض. السعودية.

٧٦. موسى، وفاء. ٢٠٠٢. الاغتراب لدى طلبة جامعة دمشق وعلاقته بمدى تحقيق حاجاتهم النفسية فى سوريا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

٧٧. مولاي،ناجم. د.ت. أزمة الهوية في ظل تحدي الاغتراب. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد خاص.

٧٨. الناصر، حازم سليمان. ٢٠٠٧. الفلسفة الوجودية في الرواية العربية المعاصرة. مكتبة مازن، بغداد. العراق.

٧٩. النكلاوى، احمد. ١٩٨٩. الاغتراب فى حياة المجتمع المصرى. دار الشعب، القاهرة.

٨٠. هويز باوم، آريك. ٢٠٠٧. عصر الثورة (أوروبا ١٧٨٩-١٨٤٨). ترجمة: فايز الصباغ. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

٨١. وهبة، مراد. ١٩٧٧. الاغتراب والوعي الكوني- دراسة في هيجل وماركس وفرويد، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الأول.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Arthur, Gold smith, The Impact part, Anxiety, Alienation and Depression, Journal of Economic psychology, Vol. 17, no. 21, 1996 , pp 183-220.
2. Center for Democracy. (2000) Technology, The Internet and Human Righ, An over View, Washington. USA.
3. White, Helen. (1970): An Ivestigation of some characteristics of high and low self actualization, their relationship to alienation from self and society, unpublished PHD, university of Michigan.
4. Lane, Eric and Daugherty, Timothy. (1999) : college of social alienation among college students, college students journal, VOL 33 (1), p. p : 7-9.
5. Sugiura, Takeshi (2000) : Developmental change in the relation between two affiliation motives and interpersonal alienation, Japanese journal of educational psychology, VOL 48 (3), p. p : 352-360.
6. Huang, Hsiu (1991). Alienation as a function of participation in college activities among selected international the university of Arizona, pro quest, umi Dissertations publishing.
7. Jalal, safipour and Azita, Emami (2011). Feelings of social alienation: a comparison of immigrant and non immigrant Swedish youth. University seattle, washingtio. USA.
8. Paul, pillar (2011). Alienation and Rebellion in the Arab World. Paul R pillar is visiting professor and director of the security studies at Georgetown university, Washington. DC copyright 2011 by Mediterranean Affairs, lnc.
9. News, Lahore (2012). Pakistan: social alienation and poverty Right vision news Lahore.

10. Maurice, Zeitlin, (…..). Alienation and Revolution university of Wisconsin.

11. Merton, R.K.(1963): Social Theory and Social Structure, the Free (2ed),press of Glencoe.

12. Merton, R.K.(1976):Social Theory and Social Structure, New York, prentice-Hall, Inc.

13. Gelles,R.J.Levin,A.(1999): Sociology an introduction (bed).mcgraw-Hill.

14. .Seeman.m.,on the meaning of alienation,AM.sociol.R.1959.vol.xxxxv.

15. Finifter,Ada.Dimensions of political alienation, the American political science R.,1970.vol.64.

الملاحق

الملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

اخي المواطن الكريم

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بدراسة سوسيولوجية بعنوان ((مؤشرات الاغتراب خلال فترة نظام الحكم السابق، نظام معمر القذافي الذى امتدد من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠١١ ما قبل الثورة الليبية)) لنيل درجة الماجستير، راجين تعاونكم في تعبئة البيانات والمعلومات والتي ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

نشكر لكم حسن تعاونكم

الباحث

عوض عبدالرازق الصالحين الميار

قسم الاجتماع - كلية الاداب

جامعة اليرموك

بأشراف الاستاذ الدكتور:

عبدالخالق الختاتنة استاذ علم الاجتماع

المحور الأول : الخصائص الإجتماعية

ضع إشارة ☑ أمام الإجابة التي تنطبق عليك

١ ــ الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

٢ ــالعمر:

☐ ٢٠ فاقل ☐ ٢١-٣٠ ☐ ٣١-٤٠

☐ ٤١-٥٠ ☐ ٥١-٦٠ ☐ ٦١ فأكثر

٣ ــ الدخل الشهري بالدينار الليبي :

☐ أقل من ١٠٠ ☐ ١٠١-١٥٠ ☐ ١٥١-٢٠٠ ☐ ٢٠١-٢٥٠ ☐ ٢٥١-٣٠٠

☐ ٣٠١-٣٥٠ ☐ ٣٥١-٤٠٠ ☐ ٤٠١-٤٥٠ ☐٤٥١-٤٥٠ ☐ ٥٠١ فأكثر

٤ ــ الحالة الإجتماعية :

☐ اعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل

٥ ــ الحالة التعليمية :

☐ أمي(لا يقرأ و لا يكتب) ☐ ابتدائي(قراءة و كتابة) ☐ إعدادي ☐ثانوي

☐ دبلوم (معهد متوسط) ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

٦ ــمكان الولادة :

☐ مدينة ☐ قرية ☐ بادية

٧ ــ المهنة :

☐ موظف حكومة ☐ موظف قطاع خاص ☐ اعمال حرة

☐ فلاح ☐ طالب ☐ متقاعد

☐ عامل

المحور الثاني : علاقة مرحلة التهيؤ للاغتراب بالثورة في المجتمع العربي الليبي

١ـ علاقة فقدان السيطرة ببعديه سلب المعرفة وسلب الحرية بحدوث الثورة في المجتمع الليبي :

أ ـ إلي اي درجة تؤمن إنَّ الجوانب التالية المرتبطة ببعد سلب المعرفة ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي :

ت	الفقرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	كرس الاعلام لنشر افكار النظام					
٢	منع القنوات التلفزيونية الخاصة					
٣	منع اى فكر يعادي فكر الكتاب الاخضر					
٤	تزوير التاريخ السياسي للمجتمع الليبي					
٥	منع الممارسات الثقافية					
٦	حجب المعلومات بشكل عامة					
٧	منع تعلم اللغة الانجليزية و الفرنسية					
٨	المنع من الوصول الى الحقائق					
٩	قطع خدمة الانترنت					
١٠	حجب مواقع التواصل الاجتماعي					
١١	حجب مواقع المعارضة					
١٢	فرض رقابة صارمة على المطبوعات					
١٣	حجب الكتب السياسية					
١٤	حجب الكتب الثقافية					
١٥	حجب الكتب الدينية					
١٦	منع الصحف الخاصة					
١٧	منع دخول عدد من الكتب الي البلاد					

ب - إلي اي درجة تؤمن إنَ الجوانب التالية المرتبطة ببعد سلب الحرية ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي :

ت	الـفـقـرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	المنع من المشاركة في اتخاذالقرارات					
٢	منع النقد للسياسات النظام					
٣	المنع من تبني افكار سياسية معينة					
٤	منع تشكيل الاحزاب السياسية					
٥	منع الافراد من ممارسة الفرائض والسنن الدينيةالتى يختارونها لانفسهم					
٦	حرمان الفردمن معرفة التهم الموجهة إليه ووضعه في السجن بدون وجه حق					
٧	منع وسائل الاعلام من نشر الحقائق					
٨	حرمان المثقفون والدارسون من حق النشر					
٩	حرمان المثقفون والدارسون من حق البحث					
١٠	حرمان بعض الناس من حق التمتع بالملكية					
١١	منع الناس من حرية التظاهر					
١٢	عدم السماح بالتعبير عن الراى					
١٣	منع الناس من حرية التجمع					
١٤	منع الناس من حرية الاحتجاج					

٢ـ إلي اي درجة تؤمن إنً الجوانب التالية المرتبطة باللامعنى (فقدان المعنى) ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

ت	الـفـقـرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	الحياة بائسة					
٢	كان المستقبل مظلم					
٣	الحيرة في التعامل مع جوانب الحياة					
٤	انعدام الوطنية					
٥	غياب التعاون					
٦	النظر للانسان على انه سلعة					
٧	إفقار مضمون التعليم					
٨	اهمال الصحة					
٩	اهمال الاندية الرياضة					
١٠	عدم استماع المسؤولين لهموم الناس					
١١	عدم القدرة على محاورة النظام					
١٢	كانت الحياة للمقربين من الزمرة الحاكمة دون غيرهم					
١٣	القرارات التى كان يتخذها النظام لا تمثل تطلعات الشعب					
١٤	النقد للنظام لم يجدى نفعا					
١٥	وعود النظام كاذبة					
١٦	الاصلاح السياسي زائف					
١٧	الاصلاح الاجتماعي زائف					
١٨	الاصلاح الاقتصادي زائف					

٣- إلي اي درجة تؤمن الجوانب التالية المرتبطة باللامعيارية (فقدان المعايير) ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

ت	الفقرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل					
٢	عدم وضوح اهداف الانسان					
٣	عدم التزام المسؤولين والقائمين على المجتمع بالقيم					
٤	اختيار المسؤولين للمناصب بالواسطة					
٥	المحاباة في تطبيق القانون					
٦	انتشار هدر المال العام					
٧	كانت القرارات التى يتم تنفيذها في المجتمع غير مناسبة					
٨	غياب العدالة في فرص العمل					
٩	افساد المجتمع					
١٠	عدم تحقيق رغبات المواطنين					
١١	النفاق والتزلف للمسؤولين					
١٢	خوف المواطنين من بعضهم البعض					
١٣	نشر الفتن بين القبائل					
١٤	تحريف الدين					
١٦	غياب العدالة في الابتعاث للدراسات					
١٧	غياب العدالة في الابتعاث للمعالجات الطبية					

المحور الثالث : علاقة مرحلة الرفض والنفور بالثورة في المجتمع العربي الليبي

١- إلي اي درجة تؤمن إنَّ الجوانب التالية المرتبطة بعدم الرضى ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

ت	الفقرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	عدم الرضى عن المؤتمرات الشعبية الاساسية					
٢	عدم الرضى عن القوانين في المجتمع					
٣	عدم الرضى عن الخدمات الطبية والصحية					
٤	عدم الرضى عن توزيع الثروة بين الناس					
٥	عدم الرضى عن الممارسات التي تقوم بها الاجهزة الامنية					
٦	عدم الرضى على طريقة معاملة النظام للمواطنين					
٧	عدم الرضى على الدخل الشهري الذى كنت اتقاضه					
٨	عدم الرضى عن الوظيفة التى كنت امارسها					
٩	عدم الرضى عن اداء المؤسسات في المجتمع					
١٠	عدم الرضى عن السياسات					
١١	عدم الرضى على الخدمات التعلمية					
١٢	عدم الرضى على البنية التحتية					
١٣	عدم الرضى عن الاجراءات الامنية					
١٤	عدم الرضى عن وسائل الاعلام					
١٥	عدم الرضى عن تقييد حرية الراي					
١٦	عدم الرضى عن منع الاحزاب					
١٧	عدم الرضى عن تشكيل الحكومات					
١٨	عدم الرضى عن المسؤولين					

٢- إلي اي درجة تؤمن إنَّ الجوانب التالية المرتبطة بالرفض ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

ت	الفقرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	رفض الالتزام بالقوانين					
٢	رفض المشاركة في المؤتمرات الشعبية الاساسية					
٣	رفض الانتهاكات التى كانت تحدث داخل السجون					
٤	رفض المشاركة في الخدمة العامة					
٥	رفض الالتزام بالقوانين الجائرة					
٦	رفض نشاطات النظام السياسية					
٧	رفض الاجراءت في الدوائر الحكومية					
٨	رفض الالتزام بمحاكمات النظام					
٩	رفض الاحتفالات باعياد النظام					
١٠	رفض الاستبداد					
١١	رفض القمع					
١٢	رفض الفساد العام					
١٣	رفض سياسات النظام الداخلية					
١٤	رفض سياسات النظام الخارجية					
١٥	رفض سياسات النظام الاقتصادية					
١٦	رفض سياسات النظام الاجتماعية					

المحور الرابع : علاقة مرحلة التكيف المغترب بالثورة في المجتمع العربي الليبي

١ـ إلي اي درجة تؤمن إنَّ الجوانب التالية المرتبطة بالانسحاب واللامواجهة ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

ت	الفقرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	عدم الاهتمام لما تمر به البلاد من احداث					
٢	كنت أحتفظ برأي لنفسي					
٣	اللا مبالاة اتجاه القضايا العامة					
٤	عدم انتمائي للمجتمع					
٥	عدم المشاركة في الندوات السياسية					
٦	عدم حضور المؤتمرات الشعبية					
٧	الرغبة في الإبتعاد عن الناس					
٨	عدم الثقة في التعامل مع الناس					
٩	الكلام عديم الجدوى و لا قيمة له					
١٠	المجتمع عديم المودة و الرفق					
١١	الرغبة في الهجرة خارج البلاد					
١٢	عدم الثقة بالمسؤولين					
١٣	اللا مبالاة اتجاه سياسة النظام الاقتصادية					
١٤	اللا مبالاة اتجاه سياسة النظام الاجتماعية					
١٥	اللا مبالاة اتجاه سياسة النظام السياسية					

٢ـ إلي اي درجة تؤمن إنً الجوانب التالية المرتبطة بالخضوع و الإستسلام ساهمت في إحداث

الثورة في المجتمع الليبي

ت	الفقرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	الخضوع للظلم					
٢	الخضوع للأمر الواقع					
٣	عدم مطالبة المسؤولين للتغير					
٤	عدم المطالبة بالحقوق و الحاجات					
٥	الرضوخ للسياسات العامة					
٦	القبول بحضور المؤتمرات الشعبية الأساسية					
٧	التمجيد الكاذب للسلطة الشعبية					
٨	الإستسلام للفقر و المعاناة					
٩	النفاق والرياء للمسؤولين لاجل المصالح					
١٠	عدم قول الحقيقة					
١١	القبول بالقرارات و قوانين النظام					
١٢	عدم القدرة على قول لا للاشياء التى يفرضها النظام					
١٣	التأقلم مع الإستبداد					
١٤	التأقلم مع الفساد					
١٥	التأقلم مع القمع					

٣ـ إلي اي درجة تؤمن إنَّ الجوانب التالية المرتبطة بالتمرد ساهمت في إحداث الثورة في المجتمع الليبي

ت	الفقرات	موافق الي درجة كبيرة	موافق الي درجة متوسطة	موافق إلى درجة قليلة	موافق الي درجة قليلة جديدة	غير موافق مطلقاً
١	التمرد على الذات					
٢	التمرد على الخوف					
٣	التمرد على اللأجهزة الأمنية					
٤	التمرد على القرارات السياسية					
٥	التمرد على المؤتمرات الشعبية					
٦	التمرد على الفساد					
٧	التمرد على الكتائب العسكرية					
٨	التمرد على كل من منعني من تبني اراء و أفكار سياسية معينة					
٩	التمرد على من سلب حريتي و اهانة كرامتي					
١٠	التمرد على الاستبداد					
١١	التمرد على الواسطة التي كانت سائدة في الدوائر الحكومية					
١٢	التمرد على الفقر و المعاناة					
١٣	التمرد على المسؤولين					
١٤	التمرد على النظام الشمولي الذي احتكر كل شيء					
١٥	التمرد على اللجان الثورية					
١٦	التمرد على الظلم					
١٧	التمرد على المحاكمات و السجون					
١٨	التمرد على الانتهاكات					
١٩	التمرد على القوانين الجائرة					
٢٠	التمرد على الاعتقال					

الملحق رقم (٢)

جدول يبين أسماء السادة الكرام المحكمون للاستبانة المتعلقة بالدراسة

الرقم	الاسم	الرتبة	التخصص	الجامعة
١	محمد الحوراني	أستاذ مشارك	علم الاجتماع	جامعة اليرموك
٢	فهمي الغزوي	استاذ دكتور	علم اجتماع	جامعة اليرموك
٣	حنان رمضان	استاذة	علوم تربوية	جامعة المرقب
٤	على عيسى	استاذ	لغة عربية	جامعة عمرالمختار